

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 03

كُلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الكمي

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الاستثمار الأجنبي المباشر

- حالة الجزائر -

الأستاذ المُشرف: أ.د. عمر صخري

الباحث: عز الدين مخلوف

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. ميلودي بوبكر.....رئيساً

أ.د. عمر صخري.....مُشرفاً

أ.د. زكان أحمد.....مناقشاً

أ.د. علاوة لعلالي.....مناقشاً

د. عيسى شقيب.....مناقشاً

تاريخ المناقشة: سبتمبر 2015



شكر و تقدير

أحمد الله العلي العظيم، و أشكره شكر العبد المعترف بمننه و آلائه، و أصلي و أسلم على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

شكري و تقديري إلى الوالد أدام الله عليه ثوب الصحة و العافية، و دعواتي إلى أمي الغالية رحمة الله عليها،

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور الفاضل: عمر صخري المشرف على الرسالة، الذي أكن له كل التقدير و الاحترام، و الذي شرفني بقبول الإشراف و متابعة هذه الرسالة بالتصويبات و الملاحظات المنهجية و المعرفية. كما أتقدم بشكري الموصول إلى الأستاذ الدكتور: مجدي الشوريجي المشرف المساعد،
بجمهورية مصر العربية

الذي قدم لي يد العون و النصيحة في الجانب التطبيقي من الدراسة
و لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل و الامتتان للسادة الأفاضل
الدكاترة: أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة
كما اتقدم بالشكر إلى كل من لهم الفضل بمساعدتنا على إنجاز هذا البحث
و الحمد لله من قبل و من بعد

المستخلص:

قمنا من خلال هذا الدراسة بإبراز أهم المتغيرات الاقتصادية الكمية، إلى جانب أهم المتغيرات الكيفية المتمثلة في جودة إدارة الحكم، لغرض معرفة المتغيرات الأكثر أهمية و تحديداً لحجم و اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك إسقاطاً على معطيات الواقع الاقتصادي و السياسي للجزائر. محاولين إعطاء الموضوع جانباً من النظرية القياسية في التحليل و إبراز العلاقات السببية لمختلف المتغيرات الاقتصادية و السياسية المعتمدة في الدراسة و المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

وبناءً على نتائج التحليل تم صياغة وتقدير النماذج المقترحة ثم تحليل نتائج القياس للتعرف على مدى توافقها مع النتائج المتوقعة، ومن ثم الخروج بأهم النتائج العامة المتعلقة بدور المتغيرات الكمية المتمثلة في المجمعات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة الحالية، إلى جانب المتغيرات الكيفية المتمثلة في جودة إدارة الحكم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستخلاص أهم الآليات أو السياسات التي يجب التركيز عليها من جانب صانع السياسة لتهيئة المناخ الاستثماري سياسياً وتشريعياً ومؤسسياً واقتصادياً لجذب مثل هذه الاستثمارات.

Abstract :

We have through this study highlighting the most important quantitative economic variables, and most important qualitative variables, how represented in the quality of governance, for the purpose of knowing the variables most important and specifically for the size and direction of FDI flows, and that is dropped on the data of the economic and political situation of Algeria. Trying to give the subject aside from the Econometrics theory in the analysis and to highlight the causal relationships of the various political and economic variables considered in the study and the specific FDI flows .

Based on the results of the analysis was to formulate and estimate the proposed models and then analyze the results of measurement to identify their compatibility with the expected results, and then get out of the most important general findings regarding the role of quantitative variables of macroeconomic aggregates selected in the current study, in addition to the variables of how represented in the quality of governance in attracting foreign direct investment, and extract the most important mechanisms or policies must focus on the part of the policy-maker to create the investment climate politically and legislatively , institutionally and economically to attract such investments.

الفهرس

الصفحة	المحتوى
ii	كلمة شكر و تقدير
iii	المستخلص
iv	الفهرس
x-xi	قائمة الجداول
xii	قائمة الأشكال البيانية
أ- ح	المقدمة
	الفصل الأول:
	الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي و الدولة في الفكر الاقتصادي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
04	1. التأسيس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
05	2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته و مزياء.
08	3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
	1.3. الاستثمار الثنائي.
09	2.3. الاستثمارات الأجنبي متعدد الجنسيات.
09	4. النظريات التقليدية المفسرة للطلب على الاستثمار الأجنبي.
09	1.4. نظرية عدم كمال السوق.
10	2.4. نظرية دورة حياة المنتج.
11	3.4. نظرية الموقع.
12	4.4. نظرية الحماية.
13	5.4. نظرية توزيع المخاطر.
	6.4. النظرية الانتقائية لجون دينغ في الانتاج الدولي.
14	7.4. نظرية عدم توازن الاستثمار الأجنبي المباشر.
	8.4. نظرية جون دينينغ و المستجندات السياسية و الاقتصادية الدولية.
15	5. الدوافع الحديثة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر
	1.5. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.
16	2.5. الاستثمار الباحث عن الأسواق.
	3.5. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء.
	4.5. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية.

17	المبحث الثاني: العلاقة الضمنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي
	1. التفسير الكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي.
	2. التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي.
	1.2. الاستثمار و النمو الاقتصادي في ظل نموذج (سولو-سوان).
19	2.2. الاستثمار و النمو الاقتصادي في ظل نموذج (هارود-دومار)
21	3. نظريات النمو الداخلي و العلاقة بين النمو و الاستثمار الأجنبي المباشر.
22	1.3. الفرضيات العامة لنظريات النمو الداخلي.
	2.3. نموذج(بيل رومر 1990) للنمو الداخلي.
25	4. تفسير نماذج النمو الداخلي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.
28	المبحث الثالث: مكانة و دور الدولة في الفكر الاقتصادي.
	1. النظريات الاقتصادية لدور الدولة و تأثيرها على النمو الاقتصادي.
	1.1. دور الدولة و تأثيرها على النمو في الفكر التجاري.
29	2.1. دور الدولة و تأثيرها على النمو في الفكر الطبيعي.
31	3.1. دور الدولة و تأثيرها على النمو في الفكر الاشتراكي.
	4.1. دور الدولة و تأثيرها على النمو في الفكر الرأسمالي.
32	5.1. دور الدولة في التأثير على النمو في الفكر المؤسسي الجديد.
	6.1. دور الدولة في ضوء مختلف نماذج النمو.
33	2. التيارات الفكرية و تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
34	1.2. التيار الفكري الرافض للتدخل الحكومي.
35	2.2. التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي.
37	3.2. التيار الفكري الذي يرى وجوب التدخل الحكومي و آليات السوق بصفة تكاملية دونما وجه تعارض.
40	3. الاستثمار الأجنبي المباشر، جودة إدارة الحكم(الحكومة) و النمو الاقتصادي.
	خلاصة الفصل.
41	الفصل الثاني:
	الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات
	1. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.
	2. خصائص الشركات متعددة الجنسيات.
48	3. الشركات متعددة الجنسيات و العولمة المالية.
49	

53	4. الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية.
54	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية.
	1. الخصائص العامة للبيئة الاستثمارية بالدول النامية
	1.1. الجانب الاقتصادي.
	1.1.1. الفجوة الادخارية.
	2.1.1. الفجوة التصديرية.
55	3.1.1. الفجوة التكنولوجية.
	2.1. الجانب المؤسسي.
56	2. الآثار الاقتصادية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية.
	1.2. الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاديات النامية.
	1.1.2. زيادة معدل التكوين الرأسمالي (الحد من فجوة الموارد المحلية).
	2.1.2. الحد من اختلال ميزان المدفوعات (الحد من الفجوة التصديرية).
57	3.1.2. التقدم التكنولوجي (الحد من الفجوة التكنولوجية).
	4.1.2. خلق فرص العمل و التقليل من معدلات البطالة.
58	5.1.2. زيادة معدل النمو الاقتصادي.
59	2.2. بعض الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاديات النامية.
	1.2.2. مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية.
	2.2.2. تشجيع النمط الاستهلاكي.
60	3.2.2. ارتفاع معدلات التضخم.
	4.2.2. ارتفاع التكلفة البيئية.
	5.2.2. التحكم في اقتصاديات الدول النامية.
61	6.2.2. إقصاء الاستثمارات المحلية.
62	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي و المحددات الكمية (الاقتصادية) المكونة للبيئة الاستثمارية.
	1. المناخ الاستثماري للدولة المضيفة.
64	2. المحددات الاقتصادية المكونة للبيئة الاستثمارية.
65	1.2. حجم السوق و معدل النمو المتوقع.
	2.2. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم.
66	3.2. معدل الصرف.
	4.2. معدل التضخم.
	5.2. العوامل الاقتصادية الأخرى.
67	

68	المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر و المحددات الكيفية(المؤسسية).
	1. الإطار المفاهيمي للمحددات الكيفية(المؤسسية) للاستثمار الأجنبي المباشر.
	2. مؤشرات جودة إدارة الحكم.
70	1.2. مؤشر مكافحة الفساد.
	2.2. مدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مدعم للحقوق و الملكيات.
	3.2. جودة اللوائح و التنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي.
	3. آليات العلاقة بين مؤشرات جودة إدارة الحكم و الاستثمار الأجنبي المباشر.
71	1.3. مؤشرات جودة إدارة الحكم و المناخ الاستثماري.
72	1.1.3. قنوات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
	2.1.3. آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
74	3.1.3. قنوات تأثير جودة اللوائح و التنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
76	4.1.3. قنوات تأثير النظام القانوني و التشريعي و القضائي و مدى دعمه للحقوق و الملكيات على الاستثمار الأجنبي المباشر.
78	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث:
	البيئة التنظيمية، الاقتصادية و المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
80	تمهيد
81	المبحث الأول:إطار التنظيمي لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر
	1. حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال قوانين الاستثمار.
82	2. حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.
82	1.1. وكالة دعم و ترقية الاستثمار(APSI).
83	2.1. لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها(CALPI).
85	3.2. المجلس الوطني للاستثمار(CNI).
86	4.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).
87	5.2. الشباك الوحيد اللامركزي(GU).
88	6.2. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار(MDPPI).
89	3. مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر

91	المبحث الثاني: جهود تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية.
	1. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ضمن الفترة (1962-1989).
93	1.1. الموقف التنموي للدولة الجزائرية من خلال تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.
97	2. مرحلة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014).
99	1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
101	2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).
104	3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).
105	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي و المتغيرات الاقتصادية خلال البرامج التنموية (2001-2014).
	1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج التنمية.
109	2. مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري، و المرافقة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية.
110	1.2. مؤشرات التوازن الداخلي.
111	2.2. مؤشرات التوازن الخارجي.
112	2.3. الانفتاح التجاري على الخارج و الخصوصية.
114	المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات مناخ الاستثمار العالمية في الجزائر.
	1. مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار.
	1.1. مؤشر الحرية الاقتصادية.
116	2.1. مؤشر مدركات الفساد.
118	3.1. مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.
121	4.1. محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمية.
122	5.1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
123	2. مؤشرات جودة إدارة الحكم و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
126	خلاصة الفصل.

	الفصل الرابع:
128	الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
129	-حالة الجزائر -
	تمهيد
	المبحث الأول:المحددات الاقتصادية و المؤسساتية(الكمية و الكيفية) للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات التجريبية.
	1.دراسة: (2002) Steven Globerman and Daniel Shapiro
	2.دراسة: (2004) Ivar Kolstad and Espen Villanger,
130	3.دراسة: (2003) Steven Globerman and Daniel Shapiro
131	4.دراسة: (2003) Elizabeth Asiedu
131	5.دراسة: (2004) Andreas Johnson
	6.دراسة:(2003) Steve Onyeiwu
132	7.دراسة: (2005) Mathias Busse and Carsten Hefeker
132	8.دراسة: (2003) Quan Li and Adam Resnick
133	9.دراسة: (2004) Ivar Kolstad and Espen Villanger
133	10.دراسة:(2004) Matthias Busse
134	11.دراسة: (2000) Ricardo H. and Eduardo F.
135	12.دراسة: (2004) Hans Christiansen
	13.دراسة:(2003) Elizabeth Asieda
136	14.دراسة:(2004) Ivar Kolstad & Espen Villanger
137	15.دراسة: عادل محمد المهدي، نيفين محمد طريح (2006).
	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر -
138	1. المنهجية المتبعة.
	1.1.المتغيرات الكمية/ المتغيرات الاقتصادية.
	2.1. المتغيرات الكيفية/مؤشر جودة إدارة الحكم
139	

139	2. نموذج الدراسة.
	3. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL).
146	
153	4. تقدير النموذج الطويل الأجل باستخدام نموذج ARDL.
156	5. تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج : ARDL-ECM.
	6. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: ARDL-ECM .
159	
	خلاصة الفصل.
161	الخاتمة
170	المراجع
179	الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
---------------	--------------	---------------

06	عتبة الملكية حسب صندوق النقد الدولي	01
44	أكبر عشر (10) شركات متعددة الجنسيات في العالم حسب القيمة السوقية لسنة 2012	02
45	الشركات العشر الأولى المستثمرة في العالم حسب العائدات لسنة 2012	03
43	الدول العشر الأولى المستحوذة على الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 2012	04
47	الشركات المتعددة الجنسيات العشر الأولى في مجالات الاستثمار في عمليات البحث و التطوير	05
90	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد المستثمر	06
94	حالات التأمين لفروع الشركات متعددة الجنسيات في بعض الدول النامية للفترة (1960-1976)	07
95	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979)	08
100	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	09
101	معدلات النمو الاقتصادي خلال مرحلة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي	10
101	مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	11
106	تطور المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	12
107	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة و الواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	13
108	مقارنة دولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض الدول العربية	14
109	تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة: 2000 - 2011	15
116	مجموعة من الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2014 (دول ضعيفة الحرية الاقتصادية)	16
117	مكانة الجزائر في مؤشر مُدركات الفساد لسنة (2012/2013)	17
118	ترتيب الجزائر بالنسبة لسهولة الأعمال لسنة 2014 مقارنة بدول الثورات العربية	18
120	ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر سنتي 2009/2014	19
121	ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية، و الترتيب حسب محور المؤسسات لسنتي: 2009/2014	20
122	مؤشر المخاطر القطرية	21
122	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2002/2010)	22
124	مؤشرات جودة إدارة الحكم في الجزائر	23
141	نتائج السكون باستخدام اختبار ADF	24
144	معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالنسبة للنموذج الأول	25

	M1	
144	معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالنسبة للنموذج الثاني M2	26
146	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في للنموذج الأول M1	27
146	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بالنسبة للنموذج الثاني M2	28
148	معاملات الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في النموذج M1	29
149	معاملات الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في النموذج M2	30
150	اختبارات التشخيص (المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر) في النموذج M1	31
151	اختبارات التشخيص (المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر) في النموذج M2	32
152	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام النموذج $ARDL(1,0,0,1,1,1,0)$ المختار بواسطة معيار SC (المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر)	33
152	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام النموذج $ARDL(1,0,1,0,0,0)$ المختار بواسطة معيار SC (المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر)	34

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	01
46	التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات عبر العالم	02
63	التأثيرات الداخلية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته و البيئة الاستثمارية	03
64	العلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و محددات النمو الاقتصادي	04
101	ترتيب مؤشرات سهولة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2014	05
106	تطور المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	06
107	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة و الواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	07
109	معدل النمو و التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	08
119	ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2014	09
158	الشكل البياني لإحصاءة CUSUM و CUSUMSQ للنموذج الأول (المتغير التابع: DFDISY)	10
159	الشكل البياني لإحصاءة CUSUM و CUSUMSQ للنموذج الثاني (المتغير التابع: DFDISY)	11

المقدمة

● المقدمة:

يشهد الاقتصاد الدولي المعاصر تنامي ظاهرة العولمة و ما تقتضيه من تفكيك للحواجز بين الدول، و زيادة التشابك بين الاقتصاديات من خلال تعاظم حجم التجارة العالمية، و اتساع نطاق التكتلات الإقليمية و الدولية، و اكتساح أنشطة الشركات متعددة الجنسيات للمجالات الإنتاجية، و المالية، و التسويقية فأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بعالمية الطلب،عالمية العرض و عالمية المنافسة.

تحاول الدول النامية في هذا السياق التفاعل مع محيطها الخارجي قصد التكيف مع متطلبات الانفتاح العالمي عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من عقبة تدني معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط و ضعف المصادر التمويلية الأجنبية، و ذلك كبديل عن مصادر التمويل الكلاسيكية المتمثلة، في الاستعانة بالديونية الخارجية و الاعتماد على المنح و المساعدات الدولية، التي تتميز بالإيجابية اللحظية على معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى حزمة الشروط التي تملئها المنظمات الدولية، و الدول المانحة كتوجيه مساعدتها إلى قطاعات معينة(كالدفاع، التعليم،...) و فرض إصلاحات سياسية و اقتصادية معينة.

وتعتبر دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته المتغير الاقتصادي الرئيس المستهدف من خلال هذا البحث من الموضوعات الراهنة التي تكتسي أهمية بالغة سواء بالنسبة للاقتصاديين أو الكثير و أصحاب القرار في جميع دول العالم و خاصة الدول النامية منها، و التي تعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الوطني و البديل عن مصادر التمويل الخارجية لاقتصادياتها التي أثقلتها الديون الخارجية و الضغوط المستمرة للمؤسسات المالية الدولية بعدما ما كان يُنظر إليه في وقت ليس بالبعيد تدخلاً في سيادتها الوطنية و استنزافاً لثرواتها الطبيعية و البشرية و أيقنت أن جذبه و تهيئة المناخ اللازم لقيامه و التغيير من سياستها الاقتصادية اتجاه هذا النوع من الاستثمارات من الضروريات التي يجب إبلاءها الأهمية قصد التسريع من حركية التنمية عن طريق اكتساب التكنولوجيا و خلق بيئة اقتصادية تنافسية، تتيح لها الانسجام في نظام اقتصادي عالمي يكتسي طابع العولمة و الاندماج الإقليمي.

و سنحاول من خلال هذا البحث إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية الكمية و المتغيرات الكيفية الأخرى، المتمثلة في جودة إدارة الحكم المحددة والمساعدة على تحديد حجم و اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الجزائري، محاولين إعطاء الموضوع جانباً من النظرية القياسية، و ذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء(ARDL)، و تحليل جميع النتائج من الجوانب الاقتصادية و

الإحصائية لغرض السياسات التي يجب انتهاجها من طرف الدولة، و هي المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا مؤداه طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما هي أهم المتغيرات الكمية، و المتغيرات الكيفية المتعلقة بجودة إدارة الحكم المحددة و الأكثر إسهاماً في خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

و من أجل الإحاطة بشكل أكثر بالموضوع فقد أدرجنا الأسئلة الفرعية التالية انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية:

1. ما هي العلاقة المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي؟

2. ما مدى نجاعة سياسة الإصلاحات في الجزائر؟

3. ما هي الحوافز الإيجابية الأخرى أو المحددات الجديدة التي أفرزتها المستجدات على الساحة الدولية واللازمة لتهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب واستقطاب هذه التدفقات؟

4. ما مكانة الجانب المؤسسي (Institutionnelle) في خلق بيئة استثمارية ملائمة في الجزائر؟

5. أين يكمن العجز في الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لخلق بيئة استثمارية جاذبة و فعالة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. يختلف التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من دولة لأخرى حسب المزايا و المقومات الممنوحة له في كل اقتصاد بالإضافة إلى مدى جاذبية المناخ الاستثماري.

2. تسهم المتغيرات المتعلقة بجودة إدارة الحكم بشكل أهم و أوسع في تحقيق أكبر جذب لهذا النوع من الاستثمارات.

3. من الممكن أن يساهم الاستقرار السياسي و الإصلاح الإداري في خلق بيئة استثمارية ملائمة.

4. تؤدي جودة إدارة الحكم إلى تقليل الممارسات المرتبطة بالفساد و بالتالي توفير مناخ استثماري نزيه ومستقر وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5. تسهم كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في المناخ الاستثماري للدولة المضيفة، وتوفير الحماية الكافية للحقوق والممتلكات.

6. تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من بين اهم دوافعنا للقيام بهذا البحث:

- الحاجة الماسة للتعرف على أهم السمات أو الملامح الأساسية للمناخ الاستثماري والنظام القانوني والمؤسسي الحاكم له، فضلاً عن الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يمكن من تقديم برنامج عمل للحكومة لإثراء قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي المرافق لتحسين معيشة الأفراد بصفة رئيسية.

- الاهتمام المتنامي بالاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة في القرن الحالي كبديل عن المديونية الخارجية وعن الاعتماد على المساعدات الدولية لتمويل التنمية بالإضافة إلى عدم وجود إمكانيات بالنسبة للاستثمار الأجنبي الغير المباشر نظراً لغياب سوق مالية فعلية في الجزائر (بورصة، بنوك،...) يمكن للمستثمر الأجنبي من خلالها الاستثمار بكل ثقة و شفافية.

- اتجاه الجزائر و اهتمامها في السنوات الأخيرة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي و تعزيز حيويته لذلك أردنا التأكد من سلامة هذا الاهتمام من الناحية الاقتصادية و معرفة ما إذا كانت الجزائر ستمكن من تحقيق النمو بتقليصها لمعدل الفقر و خلق المزيد من فرص العمل بالإضافة إلى تطوير المعرفة و المهارة الإنتاجية لدى القوى العاملة المحلية باستقطابها لهذا النوع من الاستثمارات.

- الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع حيث ارتأيت أن أضفي على طابع التحليل الاقتصادي الذي يكتسي المذكرات و الأعمال الأكاديمية السابقة جانباً مهماً من النظرية الكمية القياسية للتمكن من تشخيص أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعتبر امتداد للبحث الذي قمت به في مذكرة الماجستير.

و سنحاول من خلال البحث تحقيق الأهداف التالية:

- الإطلاع على مختلف المتغيرات الاقتصادية و المتغيرات الكيفية المتعلقة بجودة نظام الحكم و المكونة للبيئة الاستثمارية لتحديد نجاعتها و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي للمجتمع و تحديد مساهمتها في

استقطاب و جذب الاستثمار الناجع و الفعال لتحقيق النمو الاقتصادي المتوخى من خلال السياسة الاقتصادية لجميع اقتصاديات العالم. و الجزائر خاصة.

- تحليل تطور السياسة الاستثمارية الجزائرية و نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة قياسية لمحاولة إعطاء بعد كمي للعلاقات الاقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة والمكونة للبيئة الاستثمارية في الجزائر.

- إمكانيات التغيير من وضع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار.

- قياس مدى انعكاس الإصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية على تهيئة مناخ استثماري جاذب و مُحفز للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

كما تكتسي دراسة الموضوع أهمية بالغة كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مظاهر العولمة التي تتميز بزيادة التبادلات التجارية الدولية و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل التكتلات الإقليمية الدولية التي تميز القرن الحالي و لكونها تشكل أحد التحديات بالنسبة للدول النامية قصد الدخول في تركيبة النسيج العالمي و ما يقتضيه ذلك من إجراء إصلاحات في سياستها الاقتصادية و حتى التأثير على توجهاتها الدولية السياسية و الاقتصادية. أما بالنسبة للجزائر فانتهاجها لسياسة الانفتاح على الخارج ألزم عليها التوجه نحو هذا المورد الحيوي لتمويل التنمية المحلية و استرجاع مكانتها في النظام الاقتصادي الجديد باعتبارها أحد أقطاب الاستثمار العالمية.

أما بالنسبة للدراسة الحالية، فقد أردنا من خلالها إدماج متغيرات مؤسساتية-المتغيرات الكيفية-، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية المتناولة في العديد من الدراسات السابقة. و الأهمية هنا تكمن في اعتبار جميع مكونات البيئة الاستثمارية بشقيها. إضافة إلى الأهمية في تطبيق طريقة أشعة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL) على المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، والنتائج القياسية المهمة الناجمة عنها، و إمكانية استغلالها من طرف متخذ القرار لتشكيل نظرة شاملة لمناخ الاستثمار و اتخاذ القرار المناسب و انتهاج السياسات الملائمة لخلق مناخ استثماري جاذب لهذا النوع من الاستثمارات. و تدارك مكامن النقص في السياسات السابقة المنتهجة.

وقد تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على العديد من الدراسات، حيث العديد منها تناولت الموضوع من الجانب النظري و القياسي، و التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و محدّداته من جهة، و علاقته بالنمو الاقتصادي من جهة ثانية، و كذلك دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات المضيفة له. و لقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل و النتائج التي تم التوصل إليها. إلا أننا سنتطرق في موضوعنا هذا إلى الدراسة التحليلية التفصيلية لأهم المحددات الكمية، و الكيفية المتمثلة في جودة إدارة الحُكم للاستثمار الأجنبي المباشر. و قد اعتمدنا على بعض الدراسات التي تناولت دولة بعينها، أو عينة من الدول و على سبيل الإشارة إلى تلك الدراسات نذكر:

- دراسة: (Ivar Kolstad and Espen Villanger 2004)، حيث تضمنت الدراسة محاولة التعرف على دور الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري بدول الكاريبي، بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومدى كفاءة صانع السياسة بهذه الدول على الاهتمام بقضايا الحوكمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد انتهت الدراسة إلى أهمية كل من مصداقية ودور القانون، وجودة وسهولة التنظيمات، والاستقرار السياسي للدولة المضيفة في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية في التقليل من الخطر السياسي، الأمر الذي يترتب عليه توفير الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة: (Steven Globerman and Daniel Shapiro 2003)، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على:

- المرحلة الأولى: دور البنية الأساسية للحوكمة بالدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية.

- المرحلة الثانية: التعرف على أهم العوامل الحاكمة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية.

خلصت نتائج المرحلة الأولى إلى أن الدول التي لم تستطع تحقيق الحد الأدنى من كفاءة الإدارة المؤسسية لم تكن قادرة على جذب تدفقات FDI الأمريكية. وبصفة خاصة العوامل المرتبطة بمكافحة الفساد، والديمقراطية، وجودة البيروقراطية، وكذلك جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحرير الأسواق، هذا إلى جانب أهمية حجم الاقتصاد المضيف ومدى استقرار السياسات، وأيضاً أهمية أن يكون النظام القانوني والتشريعي للدولة منبثق من القانون الإنجليزي، علاوة على أهمية نظم سعر الصرف الثابتة لارتباطها باستقرار العملة.

منهجية الدراستان المذكورتان أنفاً اعتمدت على نظريات القياس الاقتصادية بتطبيق طريقة بيانات السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية (Panel Data) المستخدمة في مجال العينات التي تتضمن مجموعات من الدول، و هي بذلك تختلف عن الطريقة المستخدمة في الدراسة الحالية التي تتضمن الدولة الوحيدة الجزائر، و الطريقة

القياسية المنتهجة (Autoregressive Distributed Lag) و هي الطريقة الأنسب، لجملة من الاعتبارات تم إيرادها في الجانب التطبيقي من الدراسة (صفحة رقم: 141).

بالإضافة إلى الدراستين السابقتين، توجد العديد من الدراسات القياسية التي أنجزت على دول مختلفة في العالم، بصفة منفردة أو في شكل عينات من الدول و قد اختيرت الجزائر أحياناً ضمن تلك العينات ، و قد تم رصد العديد من تلك الدراسات و تدوينها و النتائج المتوصل إليها ضمن الفصل التطبيقي من الدراسة الحالية.

و على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد تدفقا رأسماليا تستفيد منه بدرجات متفاوتة جميع الدول سواء النامية منها أو الصناعية الكبرى إلا أننا نقتصر في دراستنا على الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية و بخاصة إلى الجزائر حيث تمتد فترة الدراسة من سنة 1988 إلى غاية 2011، و ترجع أسباب اختيار هذه الفترة تبعاً إلى ما يلي:

- إيجاد الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المعتبرة محل الدراسة-بنوك المعطيات الأجنبية.-
- عرف الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة عدة تغيرات أبرزها التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كان دافعا لنا لضرورة معرفتها و تحديد تأثيرها على خلق البيئة الاستثمارية و على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستراتيجيات الاقتصادية للدولة الجزائرية.
- عرفت الجزائر أثناء تلك المرحلة مجموعة من الإصلاحات (الجيل الثاني من الإصلاحات): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)، البرنامج التكميلي للنمو (PCSC)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE)، الأمر الذي أحالنا إلى إجراء الدراسة لمعرفة انعكاسات تلك البرامج على النمو و جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إمكانية تطبيق طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL) المعتمدة في متن البحث، حيث مكنتنا من استخدام سلاسل زمنية قصيرة نوعاً ما في دراستنا الحالية.
- و محاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية، و اختبار مدى صحة الفرضيات السابقة فقد تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لتشخيص و تحليل و تفسير أبعاد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استخدمنا الجداول و الأشكال البيانية لمختلف التطورات التي شهدتها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، و تم التحليل باستخدام برنامج Excel .

استخدمنا كأداة من أدوات البحث: القياس الاقتصادي، كضرورة ملحة تفرضها دراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و قياس مختلف العلاقات التي تربط المتغيرات الكمية الاقتصادية، و المتغيرات الكيفية المتمثلة في جودة إدارة الحكم، و الآثار المتبادلة فيما بينها مركزين فيها على إظهار أثر تلك

المتغيرات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تم التحليل في الجانب القياسي من الدراسة باستخدام حُزم برامج (Logiciels)، و المتمثلة في: Eviews و Microfit.

إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي و ذلك بالتطرق إلى التيارات الفكرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي و مكانة الدولة وفق التيارات الفكرية، إضافة إلى تطور قوانين الاستثمار و السياسات الاقتصادية المتبعة و كذا مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. أما المصادر المستخدمة في تحرير البحث فقد ارتكزت على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل و الدوريات و المؤتمرات، الندوات العلمية و المراجع الالكترونية ذات الصلة بالبحث.

كأي بحث في مجال القياس الاقتصادي فقد واجهتنا بعض الصعوبات، التي كان علينا معالجتها، من بين أهم تلك الصعوبات:

- صعوبة تحديد الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكمية، و المتغيرات الكيفية المتعلقة بجودة إدارة الحكم، و تضاربها لدى المؤسسات الرسمية المحلية و الدولية من جهة أخرى. إلى أننا في الأخير اعتمدنا على بنوك المعطيات الدولية.

- صعوبة تكمية المتغيرات الكيفية (le problème de Quantification)، و ذلك من الناحية الإحصائية. مما يلزم بضرورة الانتقال إلى بنوك المعلومات الخاصة بالمنظمات الدولية لاستقاء المؤشرات الخاصة بها. والمساعدة هنا، كانت من طرف الأستاذ المشرف المساعد.

- صعوبة في التوصيف الدقيق لمختلف العلاقات السببية بين المتغيرات -محل الدراسة من جهة، و العلاقات التي تربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، و مدى مطابقة هذه العلاقات للنظرية الاقتصادية و الجانب الإحصائي في نفس الوقت، مما أحالنا إلى الاستعانة بالدراسات و الأعمال الأكاديمية السابقة في موضوع البحث و المواضيع ذات الصلة.

أما فيما يخص طريقة تقسيم البحث، فقد تم وفقا للخطة المنتهجة في إنجاز هذا البحث بالنظر إلى طبيعة الموضوع و الأهداف المنوطه به، لذا تم تقسيمه إلى مقدمة تليها أربعة فصول بعد المقدمة، و منتهية بخاتمة، على النحو التالي:

من خلال الفصل الأول، قمنا بالتأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية و الفكرية و مختلف النظريات التقليدية و الحديثة التي تربطه بالنمو، كما تم التطرق إلى "الدولة"، من خلال أدوارها في الحياة الاقتصادية، و تدخلها و عدمه في مختلف التيارات الفكرية، و ذلك في اعتقادنا بوصفها الفاعل الرئيس في تهيئة مناخ الاستثمار.

و في مباحث الفصل الثاني، تناولنا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمُعبر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات، حيث تناولنا بالعموم الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية بحُكم انتماءنا و تصنيفنا العالمي في خانة هذه المجموعة من الدول، و للتشابه الحاصل في الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، و الأنظمة السياسية. و ما تعانيه من فجوات و إختلالات في بناء الاقتصادية، فكان لزاما علينا أن نحيط بالانعكاسات الايجابية و السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادياتها.

واصلنا في هذا الفصل، بالتعرض إلى مكونات البيئة الاستثمارية الكمية الاقتصادية و الكيفية المؤسساتية، و تم اعتبار "مؤشر جودة إدارة الحُكم" (*Quality of Governance Indicators*) ، المؤشر الممثل للمتغيرات الكيفية المؤسساتية في الدراسة الحالية.

بناءً على ما سبق، أمكن التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية التي سيُستعان بها لاحقا في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بجودة إدارة الحُكم، و قياس أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، ، كما تم التطرق إلى بعض الدراسات التجريبية السابقة لاستظهار العلاقات الضمنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات جودة إدارة الحُكم.

في الفصل الثالث من الدراسة، تناولنا الجانب الاقتصادي و المؤسسي للبيئة الاستثمارية في الجزائري، في إطار الإصلاحات الاقتصادية بالتحليل و الوصف، كما تم التطرق إلى مكانة الجزائر بالنسبة لجاذبية مناخ استثمارها باستعراضنا لأهم المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار، و المتحكمة في قرار المستثمرين، و بشيء من التفصيل تناولنا مؤشر جودة إدارة الحُكم في الجزائر، و ذلك من خلال مؤشرات الفرعية الصادرة عن مؤسسات التصنيف العالمية. بقصد تقييم مناخ الاستثمار مع التركيز على بعض دول المقارنة (الفصل الثالث من الدراسة) التي مستها رياح الثورات العربية، و تم التركيز على البيئة الاستثمارية خلال الإصلاحات الاقتصادية المتماشية مع فترة الدراسة (1980-2011)، و انطلاق البرامج التنموية لمعرفة وضعية المتغيرات الاقتصادية و المؤشرات المتعلقة بالجانب المؤسساتي، و كلها تمثل مجموع المتغيرات

الكمية و الكيفية للدراسة. و ذلك بغرض استظهار مكانن النقص في السياسات الاستثمارية و الترويجية المنتهجة من طرف أجهزة الدولة الجزائرية و إصلاح ما يمكن إصلاحه، لخلق بيئة استثمارية تنافسية محفزة و جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم استعراض الإطار القانوني للاستثمار و الهيئات المكلفة بالعملية الترويجية. و سوف يتم في الفصل اللاحق-إن شاء الله- الشروع في نمذجة البيئة الاستثمارية بشقيها الاقتصادي و المؤسسي في الجزائر، و أثرها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

خصصنا الفصل الرابع و الأخير للدراسة التطبيقية، حيث تناول المبحث الأول مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة مُرفقة بنتائجها، و هي ذات صلة وطيدة بموضوع الدراسة، كما قمنا في المبحث الثاني بالقياس والتحليل لمحددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك بقصد الوقوف على أهم هذه المحددات، والدور الهام للعوامل المؤسسية في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الجاذب لهذه الاستثمارات، والأهمية النسبية لمكونات مؤشر جودة إدارة الحكم(المتغيرات الكيفية) والمتمثلة في كفاءة الإطار المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني، والممارسات المرتبطة بالفساد، وأخيراً جودة اللوائح والتنظيمات في جذب مثل هذه الاستثمارات. و بعد عدة محاولات مستعنيين بالنظرية الاقتصادية و بالدراسات السابقة أحياناً أخرى. و بعد إجراء الاختبارات الإحصائية عن طريق المعايير الإحصائية المعمول بها في مجال القياس الاقتصادي، تم اختيار المتغيرات الكمية و الكيفية المُعتبرة في الدراسة الحالية. و قد حاولنا من خلاله دراسة أثر المتغيرات الكمية و الكيفية على جذب الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2011) باستخدام منهجية الشعاع الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL).

الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي و الدولة في الفكر
الاقتصادي

تمهيد:

فلسفياً، لا يمكننا أن نفصل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، عن المفاهيم التقليدية و الحديثة للنمو الاقتصادي الذي تناولته العديد من الدراسات و الكتابات من تنظير و تدقيق من أجل احتواءه و تجليته. وقد كان الربط بين مفهومي النمو والاستثمار الأجنبي المباشر في الأساس، عبارة عن جدلية السبب والمسبب من ناحية المفهوم، والبحث عن الغاية والوسيلة من حيث الهدف، لذلك وضعت جميع السياسات الاقتصادية في العالم للبحث عن كيفية الوصول والولوج إلى حقيقة النمو بمختلف أبعاده. في هذا الإطار الفلسفي لا يمكن فصل كل ذلك عن وجود كيان قائم متمثل في: الدولة، وما يرتبط بها من مهام وأدوار، فكانت بذلك جدلية أخرى متمثلة في التدخل و الحياد في الاقتصاد موازية للنمو و سبل تحقيقه.

اقتصادياً، وعلى مستوى العديد من الدراسات التجريبية السابقة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محدد رئيسي للنمو الاقتصادي ، لذا يتطلب ذلك منا الولوج إلى النمو الاقتصادي من المدخل النظري والكمي، المتأني لاستظهار جميع العلاقات السببية والفكرية الضمنية، بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تجدر الملاحظة إلى ضرورة الفصل بين الاستثمار المباشر والاستثمار في المحفظة أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث أنه كل استثمار في الأصول والأوراق وأسواق المال، إذن تعتبر العملات والأوراق المالية، وخصص رأس المال مصادر التمويل التي تجذب رؤوس الأموال الدولية". وعلى هذا الأساس نجد أن أدوات التفرقة، أو بصيغة أخرى كيف يمكن التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في أن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية يجعل إدارة المنشأة في أيدي مديريين من نفس الدولة التي تقع فيها المنشأة، لذلك فالمنشأة الأجنبية تحصل ببساطة على رأسمالها من الخارج، بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية، وهذا عكس الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المنشأة المؤسسة خارج الدولة التي يقع فيها المشروع، لا تزود المشروع برأس المال فقط، بل هي مسؤولة أيضا عن إدارة عمليات الإنتاج؛ كذلك اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة "السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية" وتتراوح نسبة عتبة السلطة هذه بين 10% و 100%، فإذا كانت النسبة أقل من 10% فهنا تسجل محاسبيا على أنها استثمار في المحفظة، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة القدرة على تسيير شؤون الشركة.

1. التأسيس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلفت المعالجات النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفكر التقليدي عن مجمل المعالجات في الفكر الاقتصادي الحديث، و قد يرجع ذلك لحدثة ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لم تتعدى 10% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم و ذلك وبحلول عام 1914¹ حيث قُدر الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 15 مليار دولار أمريكي، وكانت بريطانيا حينذاك المصدر الأكبر تليها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا، و كانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليون دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين. و قد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية. و خاصة أمريكا اللاتينية و آسيا، و على وجه التحديد في قطاعي الزراعة و التعدين و المنشآت القاعدية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات و أصبح تتركز في الصناعات التحويلية-أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً- و قد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات و الستينات استراتيجيات تنمية مستندة

¹ عبير فرحات علي، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ديسمبر 2007، ص 496-494.

إلى الاقتصاد الموجه و المغلق و ركزت على تنمية الصناعات المحلية، و ساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، التدخل السياسي و إضعاف الشركات المحلية و كان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتصررت آنذاك على شكل مساعدات و منح وقروض.

أما في عقد السبعينات فقد كان تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على مستويين. الأول في قطاعات الصناعات الإستخراجية كالبتترول و الغاز، و الثاني تولد نتيجة الوفرة (الفائض) الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية و الذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال المقابل للاستثمار. و قد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. و بالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض و اقل اهتماماً باجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث بذلت الدول النامية جهداً ملموساً لاستعادة الاستقرار الاقتصادي إثر هبوط أسعار المواد الأولية، و الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية و كذا ارتفاع أسعار الفائدة العالمية و التي تمثلت العوامل المؤدية باجتماعها إلى اندلاع أزمة الديون. و قد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي و تحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي و تخفيض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر و تبعاً لذلك بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة لتلك التغيرات، و قد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية و تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة إلى التصدير متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط الأسواق.

في عشرية التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج عابرة للحدود الإقليمية للدول ، و قامت الشركات عبر الوطنية بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق أسواق خارجية و استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة و اعتماد سياسات تشجيع الاستثمار و تحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة أرغواي 1994 للمفاوضات التجارية. وارتفع عدد المعاهدات ثنائية الأطراف الموقعة و المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته، كما تم و ضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته و مزاياه:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة و يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، وحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، أو من عدد الأصوات فيها و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة⁽⁰¹⁾. و قد تعددت واختلفت التوجهات و الآراء حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم التعريفات الواردة في هذا السياق نذكر:

-تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

حيث يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أن الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة

-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي OCDE: ولديها تعريفان:

الأول: على أنه ذلك الاستثمار الذي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما، ويعطي للقائم بالاستثمار الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسة، ويتخذ في ذلك الأشكال الآتية:

. تكوين منشأة أعمال جديدة.

. توسيع منشأة قائمة.

. منح قروض طويلة المدى (5سنوات على الأقل).

الثاني: يقوم على قاعدة المبررات الإحصائية، حيث لا يمكن حساب مدى توسع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعد تحديد البلد المستثمر له، ويتمثل هذا التعريف فيما يلي "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من

المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينهما هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقوم به المستثمر الأجنبي⁽⁰¹⁾.

كما يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي على أنه تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، وهناك خاصية هامة للاستثمار الأجنبي المباشر هي أن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية هذه المنشأة الأجنبية ولكنهم يحتفظون أيضا بحق الإدارة والتحكم في كل عمليات المنشأة الأجنبية. كما يمكن تعريفه كذلك على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس أموال دولة إلى دولة أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة⁽⁰²⁾ ،

الجدول التالي يبين درجة اختلاف عتبة الملكية من دولة إلى أخرى والتي تتراوح من 10% إلى 100% حسب الدول.

جدول رقم(01): عتبة الملكية حسب صندوق النقد الدولي.

عتبة الملكية	10%	20%	25%	50%	100%
الدول	الدانمارك الولايات المتحدة الأمريكية	فنلندا فرنسا اسبانيا	استراليا اليابان بريطانيا ألمانيا	النمسا كندا	هولندا

Source : b.hugonnier, Investissement Direct, coopération internationale et firme multinationale

(Paris, Édition économique, 1984), p26.

⁽⁰¹⁾ تومي عبد الرحمان، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص41 .

⁽⁰¹⁾ النجار فريد، النموذج العام للاستثمار الدولي في مجموعة أعمال، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، جامعة الدول العربية، 1995، ص238.

يفضل المستثمرون الأجانب و البلدان النامية على حد سواء الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، ، نظراً لما يوفره للمستثمر الأجنبي من حق الرقابة و الإشراف و الإدارة على رأسماله مما يشعره بالأمان ، بالإضافة إلى عدم ثقة المستثمرين في كفاءة رجال الأعمال المحليين وعدم توفر المعرفة الكاملة للمستثمرين الأجانب بأسواق الأوراق المالية في تلك البلدان، و كذلك المخاطر المتصلة بتلك الأوراق. أما تفضيل البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهذا راجع للعديد من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات و التي يمكن إجمالها في (02):

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط ، و لكنه عادة ما يكون مصحوباً بفنون إنتاجية و منتجات حديثة، و كذلك مهارات إدارية تنظيمية و خبرات فنية تقتقر لها الدول النامية، كما أن هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة رأس المال المحلي و العمالة المحلية بدرجات مختلفة و ما ينجم عن ذلك من فوائد.
- 2- تحقيق فوائد إضافية للبلدان النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات، كما أنه لا يترتب عليها عبئ ثابت على ميزان المدفوعات، حيث لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يُدر الاستثمار ربحاً و بالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع.
- 3- هذه الاستثمارات قد تكون مصدراً للنقد الأجنبي، و ذلك عندما يركز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظراً لما يتاح له من الخبرة و المعرفة بهذه السوق.
- 4- تفتح هذه الاستثمارات المجال أمام رأس المال الوطني و تشجعه على المشاركة في الإنتاج.
- 5- تمثل هذه الاستثمارات إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة، فضلاً على أن جزء من أرباح تلك الاستثمارات يُعاد استثمارها و تستخدم في توسيع الصناعة المحلية و تطويرها، و من ثم تمثل إضافة إلى التكوين الرأسمالي.
- 6- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفع المنتجين الوطنيين إلى تطوير أساليب إنتاجهم عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن مساهمتها في الارتقاء بأذواق المستهلكين، و تطوير أنماط الاستهلاك التقليدية بما تنتجه من سلع مرتقعة الجودة و التي تروج لها وسائل إعلانية متقدمة.
- 7- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يُحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج، و بالتالي فإن هذه الاستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية وهي الظاهرة التي تشكو منها الدول النامية "استنزاف العقول البشرية".

(02) علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970-1990) دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995، ص 18.

8- يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي الغير المباشر و ذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قُرّن باستثمار الحافظة المالية *l'investissement en portefeuille*.

كما يمكن أن نركز على الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة، حيث يؤدي التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءات لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص و المساعدات الفنية، و من الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثار انتشارية و ذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا و فوائد للكيانات الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثال على الآثار الانتشارية هو قيام الشركات الأجنبية بإجراء عملية ترتيب تصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقاً لقدراتها التكنولوجية.

قد يكون التدفق التكنولوجي أفقياً أو رأسياً⁽⁰¹⁾، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة و من ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات و الخدمات. و لعلّ الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه الاقتصاديون الوفورات الخارجية الموجبة "Positive Externalities" و هي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة و ينتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث و التطوير و التدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تتبع تدفق الاستثمارات المباشرة في العالم اليوم، نجد أن تلك الاستثمارات لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق مع وجود الفرص الجاذبة و المناخ المشجع على تدفقها خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي، و تكون في الجزء الأكبر منها أموالاً خاصة، فبينما كان تدفق الأموال عبر الحدود يتم في المقام الأول من حكومة إلى حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إلى حكومة، لم يعد الأمر بهذا الشكل لأن معظم الأموال المتحركة الآن عبر الحدود أموال خاصة، و كل ما يهم

(01) - قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بنك مصر، مركز البحوث، العدد 972، ص 18.

هو مدى جاذبية فرص الاستثمار ، ذلك أن الأموال تتجه حيث يوجد المناخ الجيد للاستثمار⁽⁰¹⁾. و يتخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال من أبرزها:

1.3 . الاستثمار الثنائي:

قد تكون المشاركة مع رأس المال الوطني-الحكومي-أو الخاص أو الاثنين معاً و من ثم تظهر نتيجة تلك المشاركة ما تسمى بالمشروعات المشتركة، و قد يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، و إن كان يأخذ غالباً شكل المستثمر الخاص، و قد يكون الشريك المحلي فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها و تفضل الشركات الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة لاعتقادهم بأن المستثمر الخاص يكون أكثر استعداداً⁽⁰²⁾ من موظفي الحكومة على توفير الخبرات و الخدمات المحلية اللازمة، و التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، و لكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية.

نشأ عن هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية و الاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال، و الميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة و التشغيل و الأرباح⁽⁰³⁾. و عن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين و مصادرة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك⁽⁰¹⁾.

(01) - علي محمد بونمر المزروعى، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2001، ص 51.

(02) - جمعة محمد عامر، سياسة الاستثمارات الأجنبية و أثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1985، ص ص 9-11.

(03) - علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، المرجع السابق، ص 24.

(01) - منور أسيرير، عليان نذير، نفس المرجع السابق ص 101.

2.3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار و المحرك له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة و تتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات و الإنتاج و تنوعه، و تفوقها التكنولوجي، و الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً و كذا زيادة درجة التنوع و التكامل، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. و يزداد حجم تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تعاظم الثروة التكنولوجية المعاصرة، فتكنولوجيا المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار و الصناعة إلى حد كبير، حيث تمكن تكنولوجيا المعلومات أي شركة من أن تعمل الآن في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين عليها بالضرورة إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة لها وجود فيها، إذ يستطيع المهندسون الإقامة في أماكن جديدة-شركات الهاتف الخليوي- بإفريقيا مثلاً، و بمقدور مصممي المنتجات في شنغهاي أن يراقبوا أنشطة مجموعة من المصانع في مختلف الدول الآسيوية و دول المحيط الهادي مثلاً.

4. النظريات التقليدية المفسرة للطلب على الاستثمار الأجنبي:

تختلف النظريات المفسرة للطلب على الاستثمار الأجنبي بحسب استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات و بحسب المزايا التي يمكنها الحصول عليها، بالإضافة إلى بنية السوق في الدولة المضيفة و مدى خضوعه للمنافسة، و يمكن إجمال مختلف النظريات فيما يلي:

1.4. نظرية عدم كمال السوق Imperfect Market Theory (02) :

تقتض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولاً حالة غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما تفترض أيضاً عدم قدرة الشركات الوطنية في الدولة المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية بالمقارنة مع الشركات الوطنية، و بالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة لإقامة و تملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم. و من هذا المنطلق تفترض تلك النظرية- كما يقول هود وينج-وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية و بين اتجاهات استثمارات تلك الشركات إلى هناك. و يتفق في ذلك كلا من باري Parry و كيفز Caves حيث يؤكد على وجود ارتباط وثيق بين كلا من تدفق الاستثمارات الأجنبية من الشركات متعددة الجنسيات و بين

(02)- علي محمد المزروعى، نفس المرجع السابق، ص 30.

توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.

مما سبق يمكن القول أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة-حسب نظرية عدم كمال السوق- إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
- توافر المهارات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفورات الإنتاج بحجم كبير.
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات و منتجات الشركات الوطنية.
- وجود تسهيلات و امتيازات جمركية و ضريبية و مالية ممنوحة من طرف حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات.
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة المضيفة للدولة الأم عبر التجارة الدولية.
- تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقاً.

2.4. نظرية دورة حياة المنتج (01):

نظرية حياة المنتج كما وضحها (فيرنون 1966) تعبر عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط، فحياة المنتج تمر بمجموعة من المراحل شأنها في ذلك شأن الإنسان خلال مراحل حياته المختلفة و يمكن توضيحها كما يلي:

(01) - علي محمد بونمر المزروعى، نفس المرجع السابق، ص 35.

* مرحلة المنتج الجديد (New product) :

تتميز هذه المرحلة بالإتفاق الكبير، و أحياناً بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تتطلب القيام بحملات إعلانية مكثفة و ذلك بفرض حالة من الوعي بالعلامة التجارية الجديدة و خلال هذه المرحلة يكون من المجدي للشركة البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل القيام بإجراء التغييرات المطلوبة، كما يوجد احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية و نظراً لغياب المنافسة فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تولي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج كما أنها لا تواجه أي ضغط للقيام بالإنتاج في دول أخرى سواء بغرض تخفيض العمالة أو أي التكاليف الأخرى المتعلقة بعملية الإنتاج و في نهاية هذه المرحلة فغن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولاً في الدول المتقدمة حيث تتشابه الأذواق و القدرات الشرائية لدى المستهلكين.

* مرحلة المنتج الناضج (maturity stage product) :

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة ، و ذلك بسبب زيادة عدد المستهلكين و ظهور المنافسة التي تدفع بالشركة المنتجة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، و يكون ذلك بإنتاج أدوات إنتاج خاصة في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في مرحلة سابقة عن طريق التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج-معظمها دفاعية- كما تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة مما يخفض الطلب على منتجاتها نتيجة لارتفاع أسعارها.

* مرحلة أفول المنتج (decline stage product):

بداية من هذه المرحلة يصبح تخفيض تكاليف الإنتاج أمراً لا مفر منه، فالبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول أقل نمواً التي تتميز بانخفاض تكلفة العمالة، و في هذه المرحلة يمكننا التعرض لمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و تجدر الإشارة هنا إلا أن المنتجات التي تنتجها الفروع لا تكون بهدف الاستهلاك المحلي في الدول المضيفة و إنما يمتد نطاقها ليشمل التصدير للدولة الأم، أو غيرها من الدول الأخرى.

3.4. نظرية الموقع (location theory): :

ترتكز هذه النظرية على الدوافع و العوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، و هي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار. إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة و كذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار و بين التصدير لهذه الدولة و غيرها من الدول المضيفة، و تشمل هذه العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبة بالسوق و ذلك على النحو التالي:

- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق و مدى اتساعها و نموها في الدول المضيفة.
- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع و وكالات الإعلان.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام و المتواجدة بالقرب من الميناء، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام و السلع الوسيطة، و التسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، احترام البيئة و التنوع البيولوجي للدولة المضيفة، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال إلى الخارج.

4.4. نظرية الحماية (Protection theory): (01):

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج، أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة، و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حد الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها. فالشركات متعددة الجنسيات- طبقاً لنظرية الحماية-تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث و التطوير و الابتكار و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، و يجب على تلك الشركات -لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة- القيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدولة المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة، و من ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها في التوسع في أنشطتها، و تحقيق عائد مجزٍ.

و يلاحظ أن ممارسة الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك الشركات متعددة الجنسيات، مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات، و التي تمت بعد جولة الأوروغواي (1994)⁽⁰²⁾ و الخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، و قد التزمت بحقوق التأليف و النشر الواردة في معاهدة برن، و حماية برامج الكمبيوتر، و حماية العلامة التجارية، و المعارف التقنية و الأسرار التجارية، و براءات الاختراعات...، و تنص الاتفاقية على تعديل القوانين المتعلقة بالدول المتقدمة خلال مدة عام واحد، و النامية خلال خمس سنوات، و الأقل نمواً خلال إحدى عشر عاماً. و يمكننا أن نحدد بعض الدوافع التي تعمل كلها معاً أو بعضها وراء اتخاذ قرار الاستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسيات، و هذه الدوافع عبارة عن عوامل خاصة بـ:⁽⁰³⁾

- التسويق، و تجنب الأخطار التجارية.

- التكلفة.

(01) - علي محمد بونمر المزروعى، المرجع السابق، ص 39.

(02) - محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية للنشر، 2003/2004، مصر، ص 201 .

(03) - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة 1992، ص ص 90-92.

- بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات.

- رغبة تلك الشركات في التغلب على الإجراءات و القيود المرتبطة بالتجارة الدولية.

- عدم كمال السوق في الدول النامية.

- استغلال تلك الشركات لإمكانيتها التكنولوجية و المالية و الإدارية.

- دورة حياة السلعة.

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة من موارد طبيعية و غيرها.

- البيئة المحلية للدولة الأم.

يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيداً من مزايا الملكية، لقد نجح دننج في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من أهم مميزات هذه النظرية.

5.4.نظرية توزيع المخاطر Risk distribution theory:

في هذا الإطار قامت نظرية (كوهين 1975) على فكرة توزيع المخاطر بشرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة و الولوج إلى أسواق جديدة ، و قد أكد كوهين أن طريقته تحتوي على قدرة شارحة قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقاً لهذه النظرية تقوم الشركات بالاستثمار بالخارج لتعظيم أرباحها عن طريق التخفيض من حجم الأخطار التي تواجهها بتوزيع أنشطتها و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. و قد أجرى(بكليج 1989)استبيان على الرؤساء و المنفذين لـ: 193 شركة في 15 دولة من أوروبا الغربية حيث أكد كلهم أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الحجر الأساس لاستمرار نمو شركاتهم.

6.4. النظرية الانتقائية لجون دينينغ في الإنتاج الدولي (Theoretical selective of John H. Dunning)

in international production):

وفقاً لهذه لنظرية جون دينينغ (1927-2009) -اقتصادي انجليزي متخصص في التجارة الدولية- و وفقاً لنظريته فإن الشركة الأم تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة للشركة ذاتها و اعتبارات متعلقة بموقعها في الدولة المضيفة و التي تضعها في موقف الاختيار لدولة دون الأخرى.

7.4. نظرية عدم توازن الاستثمار الأجنبي المباشر (Theory lack of foreign direct investment balance) (01):

قدم كل من مون ورويل سنة 1993 نموذجاً جديداً يحتفظ بالافتراض الأساسي، وهو أن الشركات متعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال، التكنولوجيا والمهارات؛ لكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضاً للملكية، فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين من الدولة الأم، فإن البحث عن التوازن يمثل دافعا قويا للشركة للتحرك من أجل تعويض الخسائر، من خلال الاستثمار في دولة أجنبية؛ كما ساعد هذا النموذج على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الصناعية مثل الاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا. ووفقاً لرأيهم أن النظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذا النوع من الاستثمار، نظراً لكونه من الصعب غالباً تحديد ماهية المميزات الراجعة للملكية والتي يمكن لشركات الدول النامية أن تنقلها للدول المتقدمة. على الرغم من أن هذا المنهج الجديد يبرز عاملاً آخر، وهو عدم التميز كإضافة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تعد كافية حيث أنها لم تتعرض لشرح أثر العوامل التي لا تتعلق بالمميزات أو عدم المميزات الراجعة للشركة، مثل عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة، وعوامل الطرد الأخرى الراجعة للدولة الأم.

8.4. نظرية جون دينينغ والمستجدات السياسية والاقتصادية الدولية:

إن النظريات السابقة لم تعط تفسيراً بعد لأثر دور المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة والاستثمار الدوليين (02). فمع اختلاف أشكال الشركات متعددة الجنسيات، فإن أثر تحرير كل من التجارة والاستثمار، يصعب استنتاجه من النظريات القائمة، وذلك بسبب تحليل جديد متعدد الأبعاد، فالاقتصاديات القومية صارت أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي من خلال التزايد في الاستثمار ورأس المال الدولي، كما

(01) - مفتي محمد البشير، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2005، ص 75.

(02) عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص 72.

أن المستهلكين صاروا أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ومن ثم صاروا أكثر استهلاكاً للسلع الأجنبية، ولهذا زاد عدد الشركات التي تعمل عبر الحدود، كما أن المدخرين أصبحوا أكثر استثماراً عن ذي قبل في أماكن بعيدة، كما أن الاقتصاد العالمي شهد تطورات غاية في الأهمية من بينها زيادة قدرات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات، وثورة الاتصالات، والالكترونيات التي قربت كل بعيد، فثورة التكنولوجيا TECHNICAL REVOLUTION بكل ما تحمله من معنى، والتي تزامنت مع سياسة الانفتاح و التحرر العالمية كلها أظهرت الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل جديد. كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية 1994 أنشأ نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً، وهو النظام الحاكم لكافة المتعاملين فيه بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، وهو أمر لم تتضمنه نظريات الاستثمار القائمة، كما أن اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف الذي هو موضع نقاش من قبل منظمة التعاون الاقتصادي يضيف بعداً جديداً في حقل تحركات رؤوس الأموال، فاتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف يتضمن ما يلي:

. توفير حماية قانونية لتحقيق حرية المنافسة لكل المستثمرين الوطنيين والأجانب.

. يوفر مستوى عال من تحرير، وحماية الاستثمار بما يناسب كل الدول.

. أضف إلى ذلك الاتحادات الإقليمية (regional integration)، بين كل من الدول المتقدمة فيما بينها أو الدول المتقدمة والنامية كما هو الحال في اتفاقيات النافتا أو بين الدول النامية في بعضها البعض تلك الاتحادات تمثل تحدياً آخر لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة، حيث تؤدي تلك التكتلات إلى جعل الدول سوقاً واحداً .

. خلال التسعينات برزت في الأفق ظاهرة في غاية الخطورة ألا وهي عمليات الدمج والتملك بين الشركات الدولية، وذلك لخلق سوق احتكارية كبرى في كافة القطاعات الاستثمارية، فأغلب عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2000 كانت في صورة دمج وتملك ما يزيد عن تريليون دولار.

5- الدوافع الحديثة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عديداً من الأشكال و التي تختلف باختلاف الدافع الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الدوافع:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مرجع سابق، ص 4.

1.5. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول و الغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2.5. الاستثمار الباحث عن الأسواق⁽⁰²⁾:

تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا محوريا في زيادة عولمة الاقتصاد العالمي ،وفي عام 1999 شكلت العمليات المحلية لنحو 2400 شركة أمريكية متعددة الجنسيات نحو 26 % من الناتج المحلي الأمريكي ،ونحو 36% من إجمالي الصادرات الأمريكية و 37 % من إجمالي الواردات الأمريكية ،ونحو 68 % من نفقات البحوث و التطوير في الولايات المتحدة الأمريكية ،كما أن ما يقرب على نصف العاملين بالقطاع الصناعي الأمريكي يعملون في مثل هذه الشركات في عام 2004 ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات . ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات ت. كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليه .وفي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك و آثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

⁽⁰²⁾- Nocke Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of Foreign Direct Investment, National Bureau of Economic Research(NBER), Working Paper, Cambridge ,December 2004.

3.5. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء :

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي. وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دوراً محورياً في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية. وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملتها إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكاملاً وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعاً من ترقية الجودة. ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحوادث التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

4.5. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

المبحث الثاني: العلاقة الضمنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي(*):

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، إذ يتم أحيانا تناول النمو باعتباره محددًا لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى الدولة المضيفة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، و في حين آخر تناولت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي. و سنهتم هنا بالتعرف على الإطار النظري لهذه العلاقة بحيث سوف يتم فيما الاهتمام بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل النمو الاقتصادي من خلال استعراض الفكر الاقتصادي الذي تناول تلك العلاقة من خلال التعرض إلى الفكر النيوكلاسيكي والفكر الحديث و الدراسات التطبيقية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة، ولبيان مدى الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة .

1. التفسير الكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي:

بالنظر للفكر الكلاسيكي نجد أن أهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في التخفيف من الفجوة : "ادخار — نمو" في الدول النامية المضيفة، و أن أي مرحلة من النمو إنما تتحقق بتوفر العنصر التكنولوجي لكن بدون توضيح الكيفية المتبعة في الانتقال من التكنولوجيا إلى النمو.

2. التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي:

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة. تمثلت أبرز الإسهامات في هذا المجال في جهود كل من (Robert Solow ، 1956) و (Swan 1956)⁽⁰¹⁾.

1.2. الاستثمار و النمو الاقتصادي في ظل نموذج (سولو - سوان):

(*) فيما يخص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية، فالعلاقة بين كل من الاستثمار و التنمية الاقتصادية يمكنني إيضاحها من خلال تعريف النمو الاقتصادي "بأنه الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي" من خلال ترك الأمور خاضعة للظروف العفوية دونما اتخاذ تدابير لها. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو "إجراءات و تدابير تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منه الغالبية العظمى من الأفراد". و حديثاً شاع مفهوم "النمو لصالح الفقراء" (the Growth for poors) الذي يعتبر محاكاة لمفهوم التنمية.

(01) Demetriades, p, "Financial Markets and Economic Development", Working paper, N°27, The Egyptian Center For Economic Studies, June 1998, p2.

يقوم هذا النموذج على فرضية الإستمرار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظرا لان الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في محفظة الأوراق المالية، استطاع Solow بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو، من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، و من ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = A(K, L, F, Z) \dots\dots\dots(01)$$

يحيث:

y : تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K : تمثل رأس المال المحلي.

L : تشير إلى عنصر العمل.

F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

A : تشير إلى كفاءة الإنتاج (التطور التقني).

Z : تمثل العناصر الأخرى المؤثرة في الناتج كالصادرات، و الواردات، إضافة إلى المتغيرات الوهمية.

وتتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق، لهذا قام

(De Mello 1997)، بالاستعانة بالمتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد⁽⁰¹⁾.

لقد ركز Solow في تحليله، على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، و العملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث و التطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة.

(01) - جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، مصر، 2002، ص ص 123-124.

أوضح Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص العائد على رأس المال المادي، فقد نوه سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

وخلافا لما أورده Solow فيما يتعلق بمحدودية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك، حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا المصاحبة له و/أو نمو نسبة العمل/السكان و التي تعتبر من العوامل الخارجية.

لقد اتضح عند اختبار نموذج Solow، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا بنصيب الفرد من رصيد رأس المال، ونصيب الفرد من العمالة و نصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الانفتاح، كما تم اختبار تأثير دور الحكومة. (عبر عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي). و التشوهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل و ضرائب رأس المال كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتوصلوا إلى عدم معنوية معاملات المتغيرات سالفة الذكر. كما توصل في إحدى نتائج Hsing,Y –Hsieh,W,J إلى أن رأس المال (apital)، والعمل غير المدرب raw labor فسر 32% و 13 % على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، كما فسر رأس المال البشري نسبة 45% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و أن 10% من النمو تعود إلى انخفاض الضريبة وكفاءة البنية الأساسية الحكومية.

ومن هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات، و الذي أعطاه Solow قدرا من الاهتمام. على النقيض من ذلك لوحظ تضائل نصيب العمل غير المدرب. لقد اتضح عند اختيار فكرة نموذج Solow في النمو. وبالتطبيق على تايوان، أخذ في الاعتبار دور التقدم التكنولوجي و الاستثمار في رأس المال البشري ، و البداية كانت بالتطبيق على دالة كوب-دوجلاس للإنتاج حيث خلص إلى النتائج التالية⁽⁰¹⁾:

* معنوية متغيرات النموذج.

⁽⁰¹⁾ – Hsing,Y, and W.J. Hsieh, "Testing The Augmented Solow Growth Model : The case of Taiwan", Vol 44,N°03, pp602-605.

* ترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحث و التطوير و التقدم التكنولوجي.

* أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي و رأس المال البشري في زيادة الدخل في الولايات الأمريكية المتحدة، بلغت 29%، 32% على الترتيب. و هذا ما يحيلنا إلى الأخذ بفكرة solow في النمو.

2-2- الاستثمار و النمو الاقتصادي في ظل نموذج (هارود-دومار):

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة كل من (هارود-دومار) في البحث عن صيغة موحدة و متكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي و عناصر النمو الاقتصادي ، و باستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة⁽⁰²⁾، و بدءا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط و الادخار المخطط، و تم صياغة أفكار Domar, Harrod في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس مال /الناتج، وذلك على النحو التالي :

$$g = s/v = ((s/v)) / (k/y) \dots\dots\dots (02)$$

حيث تشير كلا من g, s, K, y : إلى معدل النمو، الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال و الناتج على الترتيب، كما أن:

$$K = I_d + I_r \dots\dots\dots (03)$$

أي أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي .و أمكن التعبير عن معدل النمو كالتالي:

$$g = (I_d / y + I_F / y) / K \dots\dots\dots (04)$$

إذ أن:

$$g = S / K + (I_F / y) / K \dots\dots\dots (05)$$

(02) - جمال محمود عطية عبيد، المرجع السابق، ص 126.

من هنا فإن g ينخفض عندما ينخفض الادخار المحلي و/ أو رصيد رأس المال ، يتضح من النموذج المقدم أهمية كل من رأس المال (محلي ،أجنبي) و الادخار المحلي في تحفيز النمو . ونظرا لان الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر، غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي في ظل تغير وجهة نظر الدول المختلفة لهذا الاستثمار لما له من مزايا عديدة، و تأثير ذلك على رفع معدل النمو في تلك الدول المضيفة ،بصفة خاصة في ظل تدني معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية .

خلاصة التحليل النيوكلاسيكي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الدول المضيفة ،تتحدد في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره في التالي :

* تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي حسب طبيعتها في تلك الدول.

* الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي، وبالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في تلك الدول .

* أهمية الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في دالة الإنتاج لسولو.

* التأثير الضمني و غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي بالنسبة للدول المضيفة، باعتبار أن التقدم التكنولوجي هو أساس تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. و بتحقيق هذا الدور الهام من خلال الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.

- الانتقادات الموجهة إلى النموذج النيوكلاسيكي:

على الرغم من الفائدة التي قدمها النموذج النيوكلاسيكي للنمو إلا انه تميز ببعض السلبيات، و المتمثلة فيما يلي:

- عجز نموذج سولو منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين عن تقديم تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة، و عجز عن تفسير التفاوت المتزايد في النمو الاقتصادي بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، رغم افتراض النموذج لتناقص الإنتاجية للفرد و التي تعاني إمكانية

لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية و التقائهما في نقطة واحدة، حيث أن الدول الغنية تعمل بالقرب من الحالة التوازنية، ما يعني وجود معدلات منخفضة، أما الدول الفقيرة فتعمل اقتصادياتها بعيداً عن نقطة التوازن، مما يعني إمكانية وجود معدلات نمو مرتفعة نظراً لزيادة معدلات التراكم الرأسمالي بها.

- عجز نموذج النمو النيوكلاسيكي عن توضيح كيفية و طريقة التقدم التكنولوجي التي تدعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتباره متغير خارجي (أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي و مستقل كلياً عن القرارات الاقتصادية).

3. نظريات النمو الداخلي و العلاقة بين النمو و لاستثمار الأجنبي المباشر:

ظهرت نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، و ذلك كنتيجة لتنامي الانتقادات التي تم توجيهها لنماذج النمو النيوكلاسيكي، التي أدت بالضرورة إلى الابتعاد عن فرضياتها⁽⁰¹⁾، خاصة ما تعلق بتناقص الإنتاجية الحدية للفرد، و بالتالي إمكانية تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول المتقدمة و النامية، بالإضافة إلى الفرضية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي حيث أُعتبر في نظريهم متغيراً خارجياً يُفسر خارج النموذج. و قد ثبت من التطبيق الحديث، أنه يجب إدراج العامل التكنولوجي داخل نموذج النمو الاقتصادي باعتباره واحداً من العوامل المحددة لمستوى الناتج الإجمالي و لمعدل نموه، حيث أنه في هذه الحالة تصبح التكنولوجيا سلعة قابلة للتملك، فمعظم الدول و خاصة الغربية منها. حيث تعمل حكوماتها على تحصيلها و ملكيتها للتكنولوجيا عن طريق حماية الملكية الفكرية (Intellectual Property)، و بالتالي أصبح لها ثمن، و ليست سلعة شائعة و متوفرة كما اعتقد الكلاسيك في الخمسينات من القرن العشرين.

و يمكن اعتبار بداية ظهور نموذج الداخلي من خلال مساهمات (Paul Romer 1986)، حيث استند في تفسيره للنمو إلى دور العوامل الخارجية، و هي الفكرة التي أشار إليه (Arrow 1962)، حيث تناول هذه العوامل الخارجية الناجمة عن التعلم عن طريق أداء الأعمال (Learning by Doing)، و زيادة رصيد المعرفة، و الآثار الايجابية لزيادة إنتاجية العمل على المستوى الكلي للاقتصاد، ثم جاء نموذج (Robert Lucas 1988)، و الذي يعود نموده في الأصل إلى (Uzawa 1965) الذي ركز فيه على رأس المال البشري، ثم جاء نموذج (Paul Romer 1990) الثاني و نموذج (Grossman and Helpman 1991)، و اللذان ركزا على إيجاد (ابتكار)⁽⁰²⁾

(01) - هاني إبراهيم عطا، الحكومة الإلكترونية و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة لحالة مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، ص 59.
(02) - للمزيد حول أنواع الابتكارات و تقسيماتها أنظر:

التكنولوجيا الجديدة كمصدر للنمو اقتصادي، و قد أظهر أهمية ممارسة أنشطة البحث و التطوير للوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، ففي نموذج رومر الجديد يعد إيجاد رأس المال المعرفي (رصيد الأفكار) الذي يؤدي إلى ابتكار الآلات الرأسمالية الإنتاجية الجديدة هو المصدر الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي، أما نموذج Grossman and Helpman فقد ركز على أهمية إدخال التنوع بالمنتجات النهائية الموجهة للمستهلكين، و زيادة تأثيرها في قطاع البحوث، و الذي سيؤدي إلى استمرارية تحقيق النمو الاقتصادي.

3-1- الفرضيات العامة لنظرية النمو الداخلي:

- * ثبات عدد السكان و عرض العمل (L).
- * ثبات مخزون رأس المال البشري و الجزء المعروض منه بالسوق (H)
- * إمكانية توزيع مخزون رأس المال البشري و الموارد الاقتصادية الأخرى المختلفة بين إنتاج السلع و المنتجات التقليدية (Hv) و إنتاج الأنواع الجديدة من المعرفة التي تؤدي إلى التقدم التكنولوجي (Ha)
- * وضع التقدم التكنولوجي على أنه متغير داخلي بالنموذج هو ناتج عن إنتاج المعارف الجديدة بالاقتصاد و التي يتم توليدها من خلال أنشطة البحث و التطوير.
- * تسعى المنشآت من خلال إنتاج المعرفة و الابتكارات الجديدة إلى تحقيق الاحتكار و زيادة فاعليتها السوقية، و هو ما يؤدي إلى تعظيم أرباحها.
- * تتميز دالة إنتاج السلع والمنتجات بثبات الغلة مع الحجم، بينما تتميز دالة إنتاج المعرفة بثبات الغلة مع الحجم.
- * لا يُحدث التقدم التكنولوجي و الابتكارات تناقصا بالعائد الحدي لرأس المال في الأجل الطويل، و ذلك لأن التراكم الرأسمالي يؤثر دائما بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، و يؤدي إلى استمرارية زيادة الناتج بالنسبة للعمل في الأجل الطويل.

3-2- نموذج (Paul Romer 1990) للنمو الداخلي:

- ينطلق رومر في بناء نموذج من مبدأ أساسي، و هو أن الأفكار و المعارف تعتبر غير قابلة للتنافس، حيث يمكن استخدامها عدة مرات في الوقت نفسه دون أن تُهتلك قيمتها، كما أن انتقال

المعارف يخضع لتكلفة تكون شبه معدومة، مقارنة بتكلفة الإنتاج الأولية لها و التي تكون في البداية مرتفعة جداً، و هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة، و تتصف كذلك بعدم إمكانية مالكتها بمراقبة المستخدمين لها إلا بشكل جزئي، و من ثم يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية من قبل⁽⁰¹⁾.

و قد قسم رومر الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الأبحاث و التطوير(إنتاج المعرفة):الذي يستخدم رأس المال البشري و رصيد المعرفة أي التكنولوجيا الحالية لإنتاج معرفة جديدة و خصوصاً إنتاج تصاميم لمنتجات الآلات الرأسمالية الإنتاجية الجديدة.
- قطاع إنتاج السلع أو الآلات الرأسمالية الإنتاجية(القطاع الوسيط): و الذي يستخدم التصاميم المنتجة من القطاع المنتج المعرفة لإنتاج عدد كبير من السلع الرأسمالية الإنتاجية الجديدة، التي يتم بيعها لاحقاً لقطاع إنتاج السلع النهائية.
- قطاع السلع النهائية: و يستخدم العمل و رأس المال البشري و الآلات الرأسمالية لإنتاج السلع النهائية

3-2-1- المدخلات الرئيسية لنموذج رومر:

- رأس المال(K): و يُقاس بعدد الوحدات المستهلكة من السلعة.

- قوة العمل(L): تقاس بواسطة عدد الأفراد العاملة.

- رأس المال البشري(H): يقاس بتراكم تأثير الفعاليات، كالتعليم و التدريب أثناء العمل.

- مؤشر الأداء التكنولوجي في الاقتصاد(A) .

يفترض رومر في بناء النموذج على فرضيته الخاصة المتعلقة بثبات كمية رأس المال البشري المتاحة في الاقتصاد(H)، و بالتالي توجد إمكانية في المجتمع لاستخدام و توزيع هذا المخزون المحدود بين إنتاج السلع و المنتجات التقليدية H_Y و إنتاج الأنواع الجديدة من المعرفة المتعلقة بـ(الآلات الرأسمالية الإنتاجية) H_A و بالتالي تأخذ المعادلة الشكل التالي:

(01) -البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري"، منتدى الاقتصاديين المغاربة على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8pdf ، ص 13. (تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2012)،

$$H = H_Y + H_A \dots \dots \dots (06)$$

كما يفترض روم ران تصنيع الوحدة الواحدة من السلع أو الآلات الرأسمالية الإنتاجية يحتاج إلى كمية Q من رأس المال البشري بعد اختراعها، و بالتالي فإنه يتم استخدام $Q x_i$ من رأس المال البشري لإنتاج عدد الوحدات x من السلع أو الآلات الرأسمالية ذات النوع i .

و ينطلق نموذج رومر من أن الناتج النهائي (Y) دالة للعوامل: K, L, H_Y ، كما أن دالة إنتاج الناتج النهائي تأخذ شكل دالة كوب-دو غلاس على الشكل التالي:

$$Y(H_Y, L, x) = H_Y^\alpha L^\beta \sum_{i=1}^{\infty} x_i^{1-\alpha-\beta} \dots \dots \dots (07)$$

و يفترض رومر إنتاج سلعة وحيدة في الاقتصاد، بالإضافة إلى فكرة الاستمرارية(*) في عدد السلع الموجودة داخل الاقتصاد بإدماجه للتكامل في العبارة (07) على النحو التالي:

$$Y(H_Y, L, x) = H_Y^\alpha L^\beta \int_0^{\infty} (x_i)^{1-\alpha-\beta} d^i \dots \dots \dots (08)$$

و بالتالي تصبح مخرجات البحوث و التطوير المتضمنة في العملية الإنتاجية:

$$\dot{A} = \sigma H_A A \dots \dots \dots (09)$$

حيث أن H_A هو إجمالي رأس المال البشري العامل في البحوث.

مما سبق يتبين لنا انه في ظل نموذج رومر فإن التكنولوجيا أو المعرفة ستساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال إنتاج السلع الرأسمالية الحديثة. إضافة إلى زيادة إجمالي رصيد المعرفة داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال البشري العامل في قطاع البحوث، و تتحمل المؤسسات التكاليف المالي من اجل الوصول إلى الابتكارات الحديثة في مجال السلع الرأسمالية الإنتاجية

(*) - من حيث المبدأ الإحصائي أختلف مع فكرة رومر القائلة باستمرارية السلعة الواحدة في الاقتصاد. و لكن يبقى ذلك مرهون بالصحة أو الخطأ تبعاً للناتج التي تقبل في الواقع لمطابقة المدخلات المستخدمة في النموذج و أهميتها العملية بغض النظر عن المبادئ الإحصائية العامة. بالإضافة إلى هذا فقد تعرض نموذج رومر إلى انتقادات حيث نموده قائم على التكنولوجيا بصفة مستمرة لضمان استمرار النمو، إضافة إلى الاعتماد على نتائج البحوث في الاقتصاد، بالنسبة للمدخل من رأس المال البشري و المخترع منه، و بالتالي تكون A خطية بفرض العلاقة: $A = \sigma H_A A^\theta$ ، ففي حالة: $\theta > 1$ يكون هناك نمو داخلي حيث تنجح قيمة A إلى ما لانهاية، و بالتالي سيتجه الناتج بالضرورة إلى ما لانهاية في اللحظة t من الزمن و هذا ما لا يتوافق مع الواقع الفعلي. و العكس في الاتجاه للمعامل، أي في حالة: $\theta < 1$ تؤدي إلى صفرية العلاقة السابقة، و بالتالي فالقيمة $\theta = 1$ هي القيمة الوحيدة التي تسمح بتحقيق النمو وفق نموذج رومر.

الحديثة. إلا انه بمجرد الوصول إليها ستتحقق أرباح احتكارية عالية، و بالتالي تخلق هذه الاستمرارية للنمو الاقتصادي في المدى الطويل⁽⁰¹⁾

3.3. أهم الانتقادات الموجهة إلى نماذج النمو الداخلي الحديثة :

تتمثل مجملها في أربعة عناصر أساسية:

- 1- تحليل العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و المتوسط و ركزت بشكل كبير على تفسير أسباب النمو في الأجل الطويل.
 - 2- انخفاض قدرتها على تفسير أسباب تطور النمو الاقتصادي بالدول النامية بالاعتماد على التطور التكنولوجي، و من ثمة فإنه يمكن النظر إلى هذه النماذج باعتبارها إطاراً لتحليل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.
 - 3- الحاجة إلى الاكتشاف المستمر للتكنولوجيا الجديدة التي تؤدي إلى إنتاج أنواع جديدة من السلع أو الخدمات و ذلك حتى يمكن تحقيق النمو المستدام.
 - 4- انتقاد خاص بنموذج رومر لحاجته إلى تدخل الدولة حتي يعمل بفعالية:
- قامت النظرية بالاعتماد على فرض أن رأس المال البشري و التقدم التكنولوجي هما المؤثران الأساسيان على النمو الاقتصادي و اتجاهه، و لم تدرس دور التشريعات و المؤسسات المختلفة بالاقتصاد (مثل المؤسسات المالية و الجامعات،...) في أسواق المنافسة الاحتكارية. يستلزم تحقيق الفعالية في النظرية الاقتصادية تساوي السعر مع التكلفة الحدية، و في ظل الشروط التي وضعها رومر فإن هذه الفعالية لن تتحقق إلا بتدخل الدولة، نظراً لما يلي⁽⁰²⁾:
- عدم توفر البيئة الملائمة الداعمة لنمو عمليات البحث و التطوير.
 - عدم وجود آلية لمكافئة الباحثين ذوي الخبرة على مساهماتهم في تحسين إنتاجية الباحثين الجدد، و بالتالي فإن تحفيز الباحث من السوق غير موجود.
 - انتشار عمليات التقليد من المنافسين الذين لا يتحملون تكاليف البحث و التطوير، و لكن يستفيدون من الاختراعات الجديدة في تحسين ظروفهم الإنتاجية، مما يتطلب تفعيل نظام الحماية الملكية.

(01) - مروة نبيل سويلم، التكنولوجيا كأحد محددات النمو بالإشارة إلى الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص73.

(02) - البشير عبد الكريم، دحمان قياس، بوعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره،

- انخفاض الفائدة الاجتماعية التي ينتظرها المجتمع من أنشطة البحث، حيث أن دافع إنتاج الأفكار الجديدة للباحثين هو تحقيق الأرباح، وبالتالي فإن بعض الأفكار الجديدة المفيدة اجتماعياً لن تظهر لغن فوائدها غير كافية للعمل عليها.

و يتضح مما سبق أن نماذج النمو بصفة عامة، و نموذج رومر كعينة من نماذج النمو الداخلي الحديثة تبين أن هناك أهمية كبيرة **لدور الدولة -الحكومة-** في دفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تنظيم البحث العلمي عن طريق خلق أو تطوير التكنولوجيا الحديثة المحفزة لزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية باستثمار رأس المال المادي و البشري، و قد تكون الاستفادة منهما و زيادتهما- بمتوالية هندسية- بجلب استثمارات أجنبية ناقلة للتكنولوجيا و مشجعة للتدريب و البحث و التطوير من أقرب الطرق المؤدية إلى نمو اقتصادي مستديم، و يعتبر العنصر الموالي من الدراسة تطرقاً إلى العلاقة: "الاستثمار الأجنبي المباشر-النمو الاقتصادي-الدولة"، من زاويتها النظرية و الفكرية.

4. تفسير نماذج النمو الداخلي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

من خلال التطرق إلى النظريات ، و النماذج المختلفة للنمو الاقتصادي نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أغلبية النماذج يظهر بصفة ضمنية قد نغفل عنها أحياناً، لكن عندما يُذكر التقدم التقني، و رأس المال المادي فإن ذلك يعطينا فكرة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر من روافد التدفقات الرأسمالية بالإضافة للتقدم التكنولوجي^(*). تبعاً لكثافة استخدامه في مشاريع الدولة المستقبلية لهذه التدفقات.

في نماذج النمو الداخلي فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين⁽⁰¹⁾ أولهما الأثر المباشر الموجب، و يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مرفوقاً بزيادة معدلات الاستثمارات المحلية. ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية (أثر التكامل). و ثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، و يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة.

*يرتبط التقدم التكنولوجي بحجم الإنفاق المتاح لأنشطة البحث و التطوير داخل الاقتصاد، سواء أكان إنفاقاً حكومياً أو إنفاقاً خاصاً، و لاسيما أنشطة البحث و التطوير المرتبطة بالمجالات الصناعية المختلفة، و يلاحظ ارتفاع حجم هذا الإنفاق في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

¹ مجدي الشوربجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2005، ص 259 .

* الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي:

يتحقق الأثر الموجب المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذ أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية.

الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي:

يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للأ.م على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل و رأس المال في هذه الدول و تتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات:

● قناة المنافسة:

تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدولة الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في إنتاج الشركات المنافسة.

● قناة التدريب:

تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري .حيث إن تطويع التكنولوجي للظروف المحلية للدول المذكورة لا يتأتى إلا مع قوة عاملة مؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب هذه التكنولوجية.

إن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات المحلية بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بهذه الناحية وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية للشركات المحلية من ناحية أخرى .

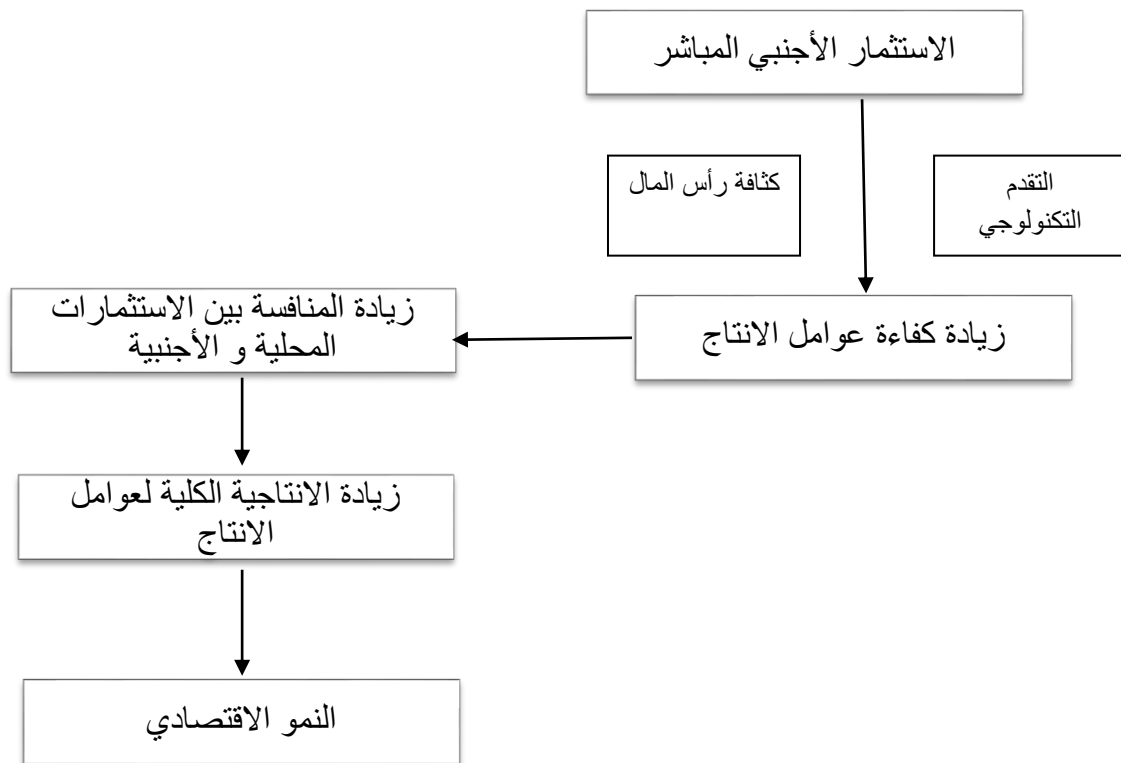
● قناة التقليد:

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً، أو الممارسات الإدارية الحديثة للشركات الأجنبية المتواجدة في هذه الدول.

• قناة الروابط:

تركز قناة الروابط على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي إلى الزيادة في إنتاجية عوامل للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الرابط الخلفية و الأمامية التي تحدث بين الشركات الوطنية و الأجنبية .فبالنسبة للروابط الأمامية فيعود منشأها من خلال المعاملات التي تتم بين الشركات الأجنبية مع العملاء ،وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية في الشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يسهم في تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة مما يترتب عليه حدوث المنافسة داخل السوق المحلية وتشجع هذه المنافسة المحلية على القيام بزيادة البحوث والتطوير مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات ويترتب على هذا في النهاية زيادة في إنتاجية الشركات المذكورة، أما الروابط الخلفية ،فتنشأ من خلال المعاملات التي تتم بين الشركات الوطنية و المحلية و تؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية و ذلك من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية) ليشمل ذلك قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج تدريب للشركات الوطنية من أجل تحصيل منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات. و تأخذ الآثار الخارجية الموجبة - التي من خلالها يتم نقل التكنولوجيا - ثلاثة أشكال المتمثلة في البحث والتطوير ،المعرفة الجديدة ،تراكم رأس المال البشري.

الشكل رقم (01): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي



إعداد: الباحث

المبحث الثالث: مكانة و دور الدولة في الفكر الاقتصادي.

إن قضية التدخل الحكومي أو كما تعرفها الأدبيات دور الدولة من القضايا الجدلية التي احتلت و لا تزال مساحة معنوية من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي، أو على مستوى صناعة السياسات الاقتصادية لمختلف الدول و تصنيفاتها العالمية. لذلك نرى هنا ضرورة التعرض لأدوار الدولة و حدودها، و إيجاد المقاربة التي تجمع بين خصائص الاقتصاد من جهة، و تحمل الدولة لمسؤولياتها تجاه المجتمع. باستعراض الأدبيات الخاصة بالدولة أو بصفة تحديداً للتدخل الحكومي (دور الدولة) في الحياة الاقتصادية.

1. النظريات الاقتصادية لدور الدولة و تأثيرها على النمو الاقتصادي:

خلال القرن التاسع عشر كانت المهمة الرئيسية المنوطة بالدولة القيام بالمهام التي تندرج ضمن الخدمات العمومية (الدفاع الوطني، الأمن العمومي، القضاء، المحافظة على المنشآت القاعدية، إلخ)، و لكن مع مطلع القرن العشرين و بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية شرعت الدولة بالاستثمار في مجالات أكثر اتساعاً إلى جانب مهامها الكلاسيكية السابقة كالصناعة، التأمينات، منح الخدمات. و تم الانتقال من مفهوم "دولة الشرطة" إلى مفهوم آخر "الدولة الحمائية" و ذلك بالاستناد لأسباب عديدة و التي سنصادفها خلال هذا المبحث حيث نقوم بتحديد الحدود التي توضح تدخل الدولة وفق مرحلتين نستعرض في الأولى لمحة مختصرة لأهم النظريات الاقتصادية المتعلقة بالدولة، أما الثانية فسوف نكرسه لما يصطلح عليه بمهام الدولة و توسيعاتها.

في هذا المجال بين (Laffont 1988) أن " أي نظرية للدولة يقابلها نظرية خاصة للاقتصاد العام، و بالتالي فإن هناك ملاحظة الأساسية في هذا المجال هو أن تحديد مجال تدخل الدولة يختلف من تيار فكري إلى آخر و حتى في داخل التيار الواحد و نجد هنا عدة مفاهيم للدولة و هي الحالة التي تقر بها مختلف النظريات الاقتصادية للتنمية.

توجد العديد من النظريات الاقتصادية لمفهوم الدولة، و التي من خلالها يمكن إضفاء المزيد من الإيضاح حول مفهوم الدولة في مختلف نظريات التنمية.

1.1. دور الدولة في الفكر التجاري:

مع نهاية القرن الخامس عشر بدا انهيار النظام الإقطاعي و ضعف سلطة النبلاء و أخذت الدولة بمعناها الحديث بالظهور في غرب أوروبا حيث تشكلت وحدات سياسية مستقلة ذات سلطة مركزية قوية تباشر مهامها المتعددة من الأمن و الدفاع و الوظائف السيادية الأخرى⁽⁰¹⁾

في ظل التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة خلال تلك الفترة، كان لابد أن تظهر فلسفة و مقاربة جديدة لمواكبة التطور الشامل، و قد صيغ ذلك في شكل نظريات و أفكار و سياسات اقتصادية أطلق عليها المدرسة التجارية (MERCANTILISM)، و كان القاسم المشترك للتجارين هو الدعوة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفق مبدئين رئيسيين:

أولهما أن جوهر الثروة يتمثل في اكتناز المعدن النفيسة (الذهب و الفضة)، أما الثاني يكمن في تحقيق الميزان التجاري الموجب.

و بناء على العلاقة التي تربط المبدأين كان منطق التجارين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية قصد تحقيق الفائض الدائم في الميزان التجاري و حفاظاً على قوة الدولة، كما أخضعوا التجارة الخارجية إلى القيود بفرض الضرائب الجمركية على الواردات و حضر بعضها مطلقاً، و امتد ذلك إلى العملية الإنتاجية حيث أصبحت الدولة تنتج السلع المعدة للتصدير، و تحدد الأسعار و تتحكم في الأجور و تشرع القوانين و اللوائح كقانون الملاحة في بريطانيا الذي صدر عام 1651 في عهد كروميل (CROMWELL)⁽⁰¹⁾.

* دور الدولة في التأثير على النمو في الفكر التجاري:

يمكن القول بأن الفكر التجاري لم يؤسس نظرية حقيقية للنمو، لأن الثروة بالنسبة لهم هي الثروة المالية فقط و المتمثلة في حيازة المعادن النفيسة. فقيام الدولة المركزية يقتضي تدخلها في الحياة الاقتصادية بطريقتين⁽⁰²⁾

- بشكل مباشر: كإنشاء الصناعات الحكومية المحلية منها و التصديرية، و المساهمة في إنشاء الشركات التجارية الخاصة، و الملكية العامة للأساطيل التجارية، و وسائل النقل البحري و الملكية

(01) – راجع في ذلك:

- عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، شركة الطبع و النشر الأهلية، بغداد، 1966، ص 17.

- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجارين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 23.

(01) – سعيد النجار، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الماركنتيلية إلى الرأسمالية الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 32.

(02) – بشراير عمران، أثر حجم و كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2009.

العامة للمناجم و المحاجر سواء داخل الدولة أو مستعمراتها، و استغلالها لزيادة الثروة المعدنية و التوسع في مشاريع البنية الأساسية المادية لإنعاش و تأمين التجارة.

- بشكل غير مباشر: كالتشريعات التي تمنع-تُحرم-تصدير الذهب و الفضة، و منع الهجرة الخارجية للعمال المهرة، كما تدخلت الدولة لحماية التنظيمات الاحتكارية عن طريق منح لامتيازات لإنشاء شركات احتكارية ضخمة.

2.1. دور الدولة في الفكر الطبيعي (الفيزوقراط):

ظهر الفكر الطبيعي من خلال المدرسة الطبيعية بفرنسا من خلال مؤسسها فرانسوا كيني (Fronçois Quesnay 1774-1694) و بدأت تتبلور أفكار هذه المدرسة⁽⁰³⁾ مع منتصف القرن الثامن عشر و استمرت نحو ربع قرن، تعبيراً عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية لتلك الفترة. و قد كان موقف الفكر الطبيعي إزاء تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معاكساً تماماً لأفكار و سياسات التجارين التدخلية. معتمدين على النظام الطبيعي (L'ordre Naturel) حيث يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية كغيرها من الظواهر الطبيعية لا إرادة و لا يد للإنسان في إدارتها، و كلها خاضعة لقوانين طبيعية تعمل على تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال مبادئ أساسيين⁽⁰¹⁾:

- **المنفعة الشخصية:** و هي نابعة من حب الذات، فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منفعه الشخصية.
- **المنافسة:** يعتبر الطبيعيين أن أفضل سبيل أثناء سعي الفرد في تعظيم منفعه الشخصية هو الدخول في المنافسة مع الأفراد دونما أي تدخل للدولة.

لقد حظيت هذه الفلسفة بالقبول و الدعم من قبل العديد من الكتاب، و أشهرهم الماركيز دارجانسون (Marquis Dargenson) ، حيث يرى أنه حتى يكون الحكم أفضل يجب على الحاكم أن يحكم بأقل قدر ممكن متأثراً بأفكار و فلسفة الفيزوقراط التي حددت إطارهم الفكري في الدعوى على الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية برفع القيود و إلغاء القوانين التي من شأنها عرقلة حركة التجارة الداخلية و الخارجية مع حصر دور الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي و الخارجي و حماية الملكية الفردية.

(03) - علاوة نواري، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلون، 2008، ص 15.
(01) - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية و النمو و استراتيجيات التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 58.

بعد استقراءنا لطبيعة دور الدولة من خلال أفكار التجاريين و الطبيعيين، يتضح لنا بصفة جلية أن نطاق هذا الدور يتسع و يضيق من فترة لأخرى تحت تأثير الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حسب الفلسفة السائدة، فكانت درجة تدخل الدولة أكبر في فكر التجاريين منها عند الفزيوقراط.

من جهة أخرى سيطر على الفكر الغربي في بداية القرن السابع عشر التوجه الليبرالي الديمقراطي، على يد كتاب العقد الاجتماعي أمثال "جون لوك" و "روسو" حيث يرجع لهما الفضل في إحلال مفهوم " تعدد السيادة " محل "السيادة المطلقة". و مفهوم "الديمقراطية" محل "الاستبداد المطلق".

* دور الدولة في التأثير على النمو في الفكر الطبيعي:

تعتبر الزراعة بالنسبة للفكر الطبيعي النشاط الوحيد للمنتج للثروة، بينما تعتبر باقي القطاعات الأخرى بالنسبة لهم عقيمة، لذلك نجدهم ينادون و يقومون بتسخير جميع الإمكانيات المادية و البشرية و التكنولوجيا لتنمية هذا القطاع، و من ثمة لتعظيم ثروة المجتمع (النمو)، و ذلك في إطار الحرية الاقتصادية. وبالتالي فالفزيوقراط لم ينجحوا في إرساء نظرية شاملة للنمو. و قد سمح الفزيوقراط بتدخل الدولة في المجالات التي تتعلق بالنمو الزراعي وفق طريقتين:

- **تدخل مباشر:** قامت الدولة هنا بنشر التعليم الحكومي، كي يتمكنوا من تفهم و إدراك النظام الطبيعي، و إنشاء مشاريع البنية التحتية و المنافع العامة كالطرق، الجسور و هو ما يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية، و تأسيس الجمعيات الزراعية لإرشاد المزارعين بكيفيات تحسين الإنتاجية الزراعية، كما تدخلت الدولة بفرض ضريبة وحيدة على الفائض الزراعي باعتباره الشكل الوحيد لنمو الثروة.

- **تدخل غير مباشر:** يرى الفزيوقراط أن يكون التدخل هنا التنظيم و الرقابة على الأسعار و الأجور و التجارة الخارجية، حيث أن التدخل المباشر للدولة من خلال الملكية العامة-كما نادى به التجاريين- يعمل على تشويه النظام الاقتصادي، و يتسم بعدم الكفاءة.

3.1 دور الدولة في الفكر الاشتراكي:

يرجع بداية الفكر الكلاسيكي من خلال كتابات (آدم سميث 1976) عندما قام بنش كتابه ثروة الأمم، و انقسمت هنا المدرسة على نفسها ما بيم معارض لتدخل الدولة كلية في النشاط الاقتصادي، و منهم من سمح لها بالتدخل لضمان كفاءة السوق و المنافسة أمثال (ريكاردو، سميث، ميل). و على المستوى التاريخي نرى أنه

بعد الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر أن الاتجاه نحو الاهتمام بالصناعة، مع ضرورة إزالة جميع الحواجز الداخلية و الخارجية التي تفرضها الدولة⁽⁰¹⁾، ففي فرنسا تم فرض مبدأ الحرية في الاختيارات الفردية في المهن و إبرام العقود و كان ذلك بمثابة ترسيخ للحرية الاقتصادية المتنبأ من طرف الدولة.

*** دور الدولة و التأثير على النمو في الفكر الاشتراكي:**

لم تكن هناك نظرية محددة للنمو في الفكر الاشتراكي بخلاف كل من "ماركس" الذي كانت له مساهمة صريحة في هذا الشأن في إطار نظريته عن فائض القيمة، و المدرسة التاريخية الألمانية في إطار ما يعرف بنظرية مراحل النمو، أما باقي المساهمات الأخرى فقد تحدثت عن النمو بشكل ضمني في سياق إنشغالها بالوظائف التوزيعية للدولة. حيث يرى ماركس أن المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي تتمثل في التراكم الرأسمالي، قوة العمل و التقدم الفني و العوامل المؤسسي. و رأى "ماركس" أن جميع محددات النمو هي عوامل داخلية و ذاتية. حتى العوامل المؤسسية المحيطة بالنمو. حيث رأى أن شكل و نمط علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع هي التي تحدد كفاءة الإطار المؤسسي، و الجهاز البيروقراطي المحيط بالنمو.

4.1. دور الدولة و التأثير على النمو في الفكر الرأسمالي:

لقد جاء الفكر الرأسمالي رداً على الفكر التجاري بعد أن تطورت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية حتى تسير التطور الحاصل في المجتمعات الرأسمالية الذي من مظاهره تركم رؤوس الأموال نتيجة الغزو الاستعماري، و تزايد الطلب على الإنتاج الصناعي نتيجة لتوسع نطاق السوق الداخلية و الخارجية، و هكذا ساد الشعور بأن النظام الرأسمالي في المرحلة الثانية لا يستدعي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية طالما أن البنيان الاقتصادي قد اكتمل و أصبح قادراً على امتصاص الصدمات و الاختلالات الخارجية.

5.1. دور الدولة في الفكر المؤسسي الجديد⁽⁰¹⁾:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي عاد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة على يد مجموعة من الاقتصاديين، أهمهم (North). تحت مسمى جديد هو أساليب إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي. فعلة على المستوى الخارجي، و في ضوء تدهور كفاءة الخدمات العامة في دول الكتلة الشرقية السابقة التي بالغت في حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. و مع عدم الكثير من الدول الإفريقية و دول التحول التي انتهجت سياسات التحرير، و الخصوصية أن تحقق أداء اقتصادياً مرتفعاً، و مع تزايد مشكلات الفقر بسبب عدم قدرة

(01) - حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 215.

(01) بشراير عمران، نفس المرجع السابق، ص 91.

الدول النامية على مواجهة تيار العولمة و الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي عاد الاهتمام من جديد بالوظيفة المؤسسية للدولة.

أما على المستوى الفكري، يؤكد رواد هذا الفكر على أهمية الدولة في تشكيل هيكل الحوافز و النفقات في المجتمع، و من ثمة في التأثير على أداء الدولة. و لا يثق رواد هذا الفكر في القدرة الذاتية للسوق التي اعتقدها الليبراليون. مقتنعين بذلك بفكرة عدم كمال الأسواق، الأمر الذي يجعل تدخل الدولة في بعض المجالات أمراً ضرورياً، و علاج مشكلة الفشل الحكومي في اعتبارهم يمكن حلها عن طريق تحسين الكفاءة المؤسسية للدولة.

5.1. دور الدولة في التأثير على النمو في الفكر المؤسسي الجديد:

وفقاً لهذا الفكر فإن المحدد الأساسي لمعدلات النمو طويلة المدى يتمثل في العوامل المؤسسية، لأن هذه المؤسسات تؤثر في هيكل النفقات، و الحوافز فهي تؤثر على جميع عوامل و محددات النمو المتعلقة بالتراكم و الإنتاجية. و من ثم فإن الطريق لتحقيق كفاءة اقتصادية هو وجود إطار مؤسسي سليم.

و لأن هذا الإطار توفره و تشكله الدولة، فإن الطريق السليم للنمو الاقتصادي هو وجود دولة فعالة و قادرة على صنع و تنفيذ سياسات، و وضع أطر مؤسسية تعمل على توجيه كل عناصر النمو بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بما يخدم استمراريته في المدى البعيد.

6.1. دور الدولة في ضوء مختلف نماذج النمو:

من خلال نموذج سولو فإن تدخل الدولة لا يحرز أي تغيير في صيرورة النمو الذي يخضع لمتغيرات خارجية حسب رأيه، بينما بينت نظرية النمو الداخلي أن تدخل الدولة يسهم في إحداث النمو في المدى الطويل و ذلك بحث الأفراد على القيام بمشاريع استثمارية و تشجيع الباحثين و حماية براءات الاختراع و حقوق الملكية ، و تعمل أيضاً على تخفيض تكلفة المعلومة مما يسمح بخلق الشروط اللازمة للمنافسة التامة على أساس سياسات هيكلية. و يمكن إجمال نظريات النمو الداخلي في العوامل الأربعة المؤثرة على معدل النمو:

- من خلال نماذج (Romer) و المتعلقة بمبدأ المردودية المتناقصة يتبين أن مصدر النمو يكمن في تراكم رأس المال المادي، حيث من خلال دوران المعلومات تستطيع المؤسسات من الحصول على

يد عاملة مؤهلة تدخل في عمليات تفاعلية مع رأس المال المادي. كما تلعب المنشآت القاعدية للدولة عامل نمو يولد مردودية متزايدة في المدى الطويل.

- من خلال نموذج (Barro 1990) تدخل الدولة من خلال الاستثمار في المنشآت القاعدية يسمح من تحسين إنتاجية المؤسسات، و قد وضع تحليل (Barro 1990) أن المنشآت القاعدية تُسهل من نقل المعلومات، الأشخاص، السلع... إلخ، كما تعمل الضرائب على تمويل الاستثمارات و بالتالي يكون دورها ايجابي في تحقيق النمو.
- فدراسات تجريبية عديدة أكدت الدور الإيجابي للدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق سياسة الإنفاق ف (Aschauer 1989) قام بدراسة حول أ.و.م.أ. خلص إلى نتائج إيجابية حيث أن الزيادة في الإنفاق ب 1% يزيد من إنتاجية القطاع الخاص ب 0.4%.
- من خلال نماذج Romer (و الذي استبعد دور الدولة في الحياة الاقتصادية) المتعلقة بالبحث و التطوير R & D اعتبر بأن حركية البحث و التطوير تتميز بمردودية متزايدة كما أنها تتميز بأثر مضاعف بحيث أن المعرفة سلعة غير قابلة للنفاد (non rival) و أن تكلفة استهلاكها تكاد معدومة، و أن النمو الاقتصادي هو نتاج الابتكار من طرف أعوان يأملون في تحقيق أرباح. هذا التحليل سمح بإضافة التقدم التكنولوجي في دواليب الإنتاج و هي توافق الدراسات التي قام بها Schumpeter و (Coe Helpmen 1993).
- من خلال تراكم رأس المال البشري، فقد قام (Lucas 1988) بإظهار الأهمية التي يكتسبها رأس المال البشري في التأثير على النمو في المدى البعيد معرّفاً له على أساس أنه مخزون المعارف العلمية القابلة للتقييم الاقتصادي و المحتواة في الأفراد و قد طور من خلال تحليله لرأس المال البشري الإرادي و الذي يمثل تراكم المعلومات (Schooling) و التراكم لرأس المال الغير إرادي (learning by doing). بحيث يكون للإنتاجية الخاصة برأس المال البشري أثر خارجي موجب عن طريق تحسين مستوى التعليم و التكوين و يصبح بذلك كل فرد يساهم في زيادة رأس المال البشري بالنسبة لإنتاجية الاقتصاد الوطني.

2. التيارات الفكرية و تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

من خلال استعراضنا للتيارات الفكرية الهامة في تحديدها لمكانة و دور الدولة في الحياة الاقتصادية، سيتم إيضاح الروى الاقتصادية لتبيان كيفية تدخل الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي من زوايا مختلفة حسب الحقب الزمنية من جهة، و الظروف التي عرفها الاقتصاد العالمي و الدول التي كانت مصدراً لتلك النظريات و الأفكار من ناحية ثانية. و على العموم يمكن أن نخلص من مختلف الأفكار-التي تم عرضها آنفاً- إلى ثلاث تيارات أساسية:

- التيار الفكري الراض للتدخل الحكومي.
- التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي.
- التيار الفكري الذي يرى وجوب التدخل الحكومي و آليات السوق بصفة تكاملية دونما وجه تعارض.

1.2. التيار الفكري الراض للتدخل الحكومي:

التيار الراض للتدخل الحكومي و المتمثل في المدرسة الكلاسيكية (Classical-School) و الكلاسيكية الجديدة (New-Classical). و تمتد إلى المدرسة الطبيعية الفرنسية (الفيزوقراط) التي ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة الكونية⁽⁰¹⁾ و أن أي تدخل للإنسان يسبب إعاقة لهذه القوانين على ضوء مختلف كتابات مفكري هذه الاتجاه أمثال: آدم سميث، فريدمان و هايك و غيرهم. و يقوم رفضهم للتدخل الحكومي على جملة من المبادئ، أو فرضيات على الأصح:

- 1- الحرية الاقتصادية و المنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، حيث أن الاقتصاد الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.
- 2- فرضية كمال الأسواق (Market Perfection)، ففي ظل تحقق فرضية كمال السوق فإن آليات السوق الحر تقوم بتحقيق مصلحة الفرد و الجماعة للوصول إلى عتبة من الإنتاج و بأقل التكاليف.
- 3- انسياب و توفر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية و الوضوح.
- 4- التناغم في المصلحة بين الفرد و الجماعة.

ويؤسس هذا التيار فكرته في رفض التدخل الحكومي^(*) على مجموعة من المبادئ الأساسية حول الدور الحكومي و التي تتمثل في:

- التدخل الحكومي غير ضروري و أن ما تقوم به الدولة يستطيع أن ينوب عنها في ذلك القطاع الخاص.
- التدخل الحكومي غير فعال و أن ما تقوم به الدولة يستطيع أن ينوب عنها في ذلك القطاع الخاص و بشكل أفضل.

(01) - عبد الله شحاتة و آخرون، دور الدولة في اقتصاد مختلط، شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات و التدريب، 2010، ص14،
(*) - للإشارة: يرد في متن البحث مصطلح "التدخل الحكومي" و أحياناً "تدخل الدولة" و كلاهما يؤيدان نفس الغرض في الدراسة الحالية.

- التدخل الحكومي يتميز دائماً بنقص في رفاهية الأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادي ممن خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس عادة ما يكون لفئة غير مستحقة.(Hope 1989)

و إيماناً منهم بتلك الفرضيات و المبادئ، تبلور دور الدولة في الحياة الاقتصادية بما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومي و الذي يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكي (Tanzi 2000) ، و الذي يقتصر على :

1- حفظ النظام و الأمن و العدالة و استقرار العلاقات السياسية الخارجية.

2- تسجيل و تنفيذ تلك العقود (Contract Enforcement).

3- حماية حقوق الملكية (Property rights).

4- حماية المنافسة بمعنى توفير المناخ الملائم للمنافسة.

5- الشفافية و توفير المعلومات.

من خلال البنود السابقة يتضح أن الدولة لم يعد لها دور مباشر في العملية الإنتاجية (Direct Provider) رافعة بذلك يدها عن ما له علاقة بالإنتاج، و يقتصر دورها في هذه الحالة على حد تعبير العديد من الأدبيات الاقتصادية على حماية قواعد اللعبة (rules of the game). و على الرغم من تعدد و تنوع الكتابات المؤيدة لهذا الطرح، لكنها لم تناقش آليات تنفيذ الأدوار الخاصة المتعلقة بالدولة، و التي تُعتبر الأهم لاختلاف آثارها. و النتيجة المتوقعة طبيعياً عدم وضوح الرؤية لصانعي القرار-الحكومة-و ظلت كل تلك المبادئ توصيات عامة. و النتيجة كانت في أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين، حيث لم يخرج الاقتصاد من الأزمة إلا بمساعدة فعالة و تدخل صريح للدولة. فكما يقال فإن الحجم الأدنى و الكفاء للتدخل الحكومي قد نما بصورة معنوية مع التطور المجتمعي و تعقد الحياة الاقتصادية و الذي تبلوره الآن ما يعرف بالعولمة الاقتصادية للمعاملات (Economic Globalization) (Reinert 1999).

2.2. التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي:

حظيت النظرية الاقتصادية في تيارها الأساسي (mainstream) بالفحص لحجج الحد الأدنى للتدخل الحكومي. فإذ كانت المدرسة الكينزية أو المدرسة الكينزية الجديدة، قد عارضت فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة، فإن أدبيات الرفاهية الاقتصادية و خاصة الأدبيات المتعلقة بالفشل السوقي (Market Faillur) قد سيطرت على النقاش الأكاديمي حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية. و يعرف الفشل السوقي بأنه الحالة

التي يفشل فيها نظام السوق لتحقيق شروط الأمثلية لباريتو (Pareto Optimality) عند تخصيص الموارد⁽⁰¹⁾ و فكرة مرتبطة في أدبيات الرفاهية بالكفاءة لا بالعدالة في تخصيص و توزيع الموارد. و هناك مجموعة من الأسباب إن توافرت أدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد:

- غياب المنافسة في السوق (Imperfect competition) بسبب غياب عناصر المنافسة كوجود معلومات متضاربة داخل السوق (Asymmetric Infomation)
- الآثار الخارجية (Externalities).^(*)
- السلع العامة (Public Goods).

فيعتبر المبرر الأول لتدخل الدولة في حالة تناقص التكلفة سبباً ، إذ أن التوازن الناجم عن حالة تناقص الغلة في ظل مبادئ التسعير الحدي (التسعير الذي يحقق الكفاءة) سوف يؤدي إلى خسارة المنتج، حيث يكون من منحنى التكلفة المتوسطة أعلى من منحنى التكلفة الحدية و هي حالة ما يعرف بالاحتكار الطبيعي. الأمر كذلك في حالة وجود آثار خارجية سواء كانت إيجابية أو سلبية⁽⁰¹⁾. حيث يفشل السوق في تحقيق الكفاءة في الإنتاج في وجود هذه الآثار، مما يستوجب التدخل من خلال آليات مختلفة كالدمج أو الضرائب، أو باستخدام الردع القانوني إن لزم الأمر ذلك. و تنصرف إلى غيرها من أدوات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

كما أشارت أدبيات الرفاهية الاقتصادية إلى أن وجود ما يعرف بالسلع العامة تمثل هي الأخرى من الحالات التي تستوجب التدخل الحكومي (تدخل الدولة)، إذ أن السلع العامة بطبيعتها لا تجتذب القطاع الخاص في عمليات إنتاجها، و التي من خصائصها أنها موجهة لكل المستهلكين حيث تصبح التكلفة الحدية لتوفيرها لآخر مستهلك مساوية للصفر. و هو ما يعني أن التسعير الحدي يقتضي إن تقدم السلعة أو الخدمة بدون مقابل.

أما المبرر الثاني لتدخل الدولة وفق الأدبيات المختلفة فهو الاعتبارات التوزيعية. إذا ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة في توزيع الدخل. إذ يستند الإطار العام لنظام السوق على فرضية ضمنية مؤداها أن لدى جميع الأفراد القدرة للنفاد للأسواق أو المشاركة في العملية الإنتاجية. و من ثمة فإن

(01) — يعرف الوضع الأمثل لباريتو على بأنه الوضع الذي إذا تم الوصول إليه لا يمكن إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى بحيث يمكن من خلاله تحسين وضع الفرد/الأفراد دون الإضرار بالفرد/الأفراد الآخرين.

(*) — هي تلك الآثار الاقتصادية الإيجابية أو السلبية التي تستفيد أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج)، مثلاً تلوث المياه الصالحة للشرب بسبب نفايات أحد المصانع الإنتاجية للمواد الغذائية.

(01) — عبد الله شحاتة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ، 2010، ص ص 18-19.

وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها لم تُلقَ له هذه الفرضية أي اهتمام. و يمثل ذلك حالة من حالات فشل السوق على مستوى التوزيع و هو ما يبرر تدخل الدولة لحماية تلك الفئات المحرومة و التي لا تستطيع الحصول على الحدود الدنيا لاستهلاكها أو التي لا تستطيع المشاركة في العملية الإنتاجية.

في ظل التسليم بالحاجة أحياناً للتدخل الحكومي من طرف أصحاب الفكر الليبرالي فإنهم يرون أن القطاع العام أو بصورة أعم تدخل الدولة قد تعدى الحدود المثلى. هذا التوجه تترجمه المقولة السائدة انه إذا أردت أن تثبت أن القطاع العام أكثر قدرة و كفاءة على توفير السلع و الخدمات من القطاع الخاص فإن عليك أن تتحمل نتيجة ذلك الإدعاء (Sandmo 2002). كذلك تؤكد الأدبيات على أنه من الخطأ أن نعتقد أن كل حالة من حالات الفشل تعني ضمناً ضرورة التدخل.

3.2. التيار الفكري الذي يرى وجوب التدخل الحكومي و آليات السوق بصفة تكاملية دونما وجه تعارض:

بين اتجاه رافض تماماً للتدخل الحكومي و آخر مطالب بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي، لا بد أن نشير إلى تيار فكري لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثراً على الحياة الاقتصادية ، و لكن من ناحية ثانية يؤكد على أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يكون له آثار سلبية مدمرة (Stiglitz 1998). (*) و قد كانت تجربة دول جنوب شرق آسيا من أهم الأمثلة التي أكدت أهمية فكرة التكامل بين آليات السوق و التدخل الحكومي أو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة المشاركة (Partnership) بين الدولة و القطاع الخاص.

الملاحظ أن مواطن التدخل المطروحة من طرف الأدبيات الحديثة لا تختلف بصورة ذات دلالة معنوية عما أقرته الأدبيات الأساسية. إلا فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد و السلع و الخدمات في ظل التقدم التكنولوجي المتنامي و العولمة الاقتصادية بأبعادها المتشابهة. إذا أشارت الأدبيات إلى أهم مواطن تدخل الدولة و الذي يشمل توفير البنى التحتية، الصحة و التعليم و التكنولوجيا، حماية البيئة و الحماية الاجتماعية...، و مع التقدم التكنولوجي تراجع دور الدولة من القيام بها إلى الإشراف على تقديمها (Tanzi 2000). كما تقوم الدولة بدعم القطاع الخاص شريطة توافقه مع الأهداف التنموية للمجتمع.

(*) Stiglitz: صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2002، عن مقاله:

"Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank.

بالتالي فإن ما يراه التيار التوافقي أن القضية ليست أن السوق بديلاً للدولة أو أن الدولة بديلاً للسوق، و لكن الأجدى أن نبحث عن الوسائل التي تضمن معالجة الفشل السوقي، و معالجة مواطن الفشل الحكومي من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومي و آليات السوق. لكونها علاقة مشاركة أكثر من كونها علاقة منافسة على حد قول ستيجلر:

"كيف يمكن للدولة و القطاع الخاص التدخل سوياً في الاقتصاد كشركاء، بشكل متكامل" (ستيجلر 1998)

3. الاستثمار الأجنبي، جودة إدارة الحكم و النمو:

نتيجة للأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، سعت الجهود الدولية والمتمثلة في الوكالات والمنظمات الدولية إلى محاولة البحث عن الملامح والسمات الأساسية التي يجب أن يتسم بها المناخ الاستثماري بالدول المضيفة لجذب المزيد من تدفقاته، وما إذا كانت المستجدات على الساحة الدولية قد أفرزت مجموعة جديدة من المحددات أو العوامل الحاكمة لهذه التدفقات. وفي ضوء ذلك فقد أوضح التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2005 عن التنمية في العالم، أن المناخ الاستثماري يتمثل في مجموعة العوامل التي ترتبط بالمخاطر، وتحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيج للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص للعمل والتوسع. وللسياسات الرسمية والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة. وقد ركز هذا التقرير على أهمية السلوكيات الحكومية في التأثير على مناخ الاستثمار بالدول المضيفة، بمعنى الأداء الجيد للجهاز الحكومي - أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن يصاحب ذلك وجود أي فساد إداري أو سياسي، أو مصادرة للحقوق المدنية والسياسية، أو انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون - فيما يعرف بالحوكمة في الأدب المعاصر، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشراً للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

إن نجاح البلدان في تحسين مناخ الاستثمار يتطلب⁽⁰¹⁾ تحسين جودة إدارة الحكم على صعيد المؤسسات (Institutions) مما يعني تحقيق الحكم الجيد و ذلك وفقاً لعدة مبادئ من أهمها حقوق الملكية و سيادة دولة القانون و سيطرة القطاع الخاص و تحرير المبادلات التجارية. و ذلك مما أطلق عليه الاقتصادي (J. Williamson 1990) المبادئ العامة لإجماع واشنطن* (Consensus de Washington). و قد أكدت

(01) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، ص 3-4

* هو مقترح طرحه جون وليامسون سنة 1989 ليكون علاجاً و وصفاً مكونة من عشر بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية و إدارية و اقتصادية لتوجيهها لكيفية تنويع اقتصادها و إدارة مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى دعوة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتبني تلك البنود. و في

دراسات (D.Rodrick) على أن توفر هذه العوامل المرتبطة بوجود مؤسسات جيدة هي الأهم في تغيير معدلات الاستثمار و النمو. و قد جاء في إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، بأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية و دولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي و ذو معنوية على الدخل نظراً لدورها المباشر غير المباشر في تحسين معدلات النمو، و ذلك من خلال القيام بوظائف مختلفة في تشجيع الاستثمار و تحقيق الاستقرار السياسي و حل النزاعات الاجتماعية المحتملة. لذلك فإن التأكيد على أن مناخ الاستثمار الجيد لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل تحسين نوعية ممارسة الحكم و جودة إدارة مؤسساته. و المناخ الاستثماري الجيد هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، و النقص في أحد هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسين مكون آخر، فتمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية و مالية صارمة تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات رديئة (تقشي الفساد و البيروقراطية...) و عد الاستقرار الأمني، و عليه فمن الأجدى للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على المناخ العام للاستثمار، و وضع إستراتيجية واضحة و محددة لترقية الاستثمار مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني و العالمي.

التسعينات من القرن المنصرم أصبحت هذه الفكرة في ميدان الملعب الدولي بين مؤيد و منتقد لها، و قد نبعت في الأساس من الوضع الاقتصادي المتدهور في أمريكا اللاتينية، و من بين منتقديها جوزيف ستيجلر (جائزة نوبل في الاقتصاد 2001)، و تمثلت تلك التوصيات في:

1. سياسة الانضباط المالي و مراعاة النفقات.
2. إعادة توجيه الإنفاق العام، من الدعم العشوائي إلى الاستثمار في البنية التحتية.
3. الإصلاح الضريبي.
4. منح الأسواق حرية تحديد الأسعار، بحيث تكون أعلى من معدل التضخم.
5. تحرير قطاع التجارة مع التركيز على مبدأ القضاء على القيود الكمية كمنح التراخيص و الامتيازات.
6. تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي.
7. خصخصة مؤسسات الدولة.
8. تحرير و إلغاء اللوائح و القوانين التي تعوق دخول الأسواق أو تقييد المنافسة.
9. سعر العملة يكون مناسباً، و يعكس القوة الاقتصادية.
10. مراعاة لتعويض الأراضي.

خلاصة الفصل:

اقتصر التحليل في هذه المرحلة من الدراسة على العلاقة الفكرية بين: "الاستثمار الأجنبي المباشر-الدولة- النمو الاقتصادي".

حيث تم التعرض خلال هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية و الفكرية، مستعينين بالمكانة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر في النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي التقليدية منها و الحديثة.

كما تم التطرق إلى الدولة ككيان قائم بالتعرض إلى ماهيتها و مكانتها في مجمل نظريات النمو، و التي و إن اختلفت في النظريات الاقتصادية في أسس قيام الدولة بأدوارها في الحياة الاقتصادية، فإننا نلمس وجود الدولة بصور مختلفة نتيجة لاختلافات التيارات الفكرية التي تقر بوجودها و لكن تحدد أدوارها ما بين:

- التيار الفكري الرافض للتدخل الحكومي.
- التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي.
- التيار الفكري الذي يرى وجوب التدخل الحكومي و آليات السوق بصفة تكاملية دونما وجه تعارض.

وهذا الاختلاف بدوره راجع إلى طبيعة الدورات الاقتصادية التي عرفتھا الدول الغربية و أمريكا، حيث كان المفكرون يقومون بالبحث في كل مرحلة عن الكيفيات التي يمكن بها إعادة إنعاش اقتصادياتهم المتضررة، مرة بسبب الحروب و مرة أخرى بسبب الكساد، و أخرى بسبب الأزمات، و قد تصل إلى هدف السيطرة الاقتصادية و السياسية على دول العالم. إلا أن الهدف الأكاديمي الظاهر هو إيجاد الطرق التي تبعث النمو الاقتصادي، و تحقيق الرفاه الفردي و الجماعي، كما أن التطرق إلى آليات السوق و الدولة كان منتجاً لفكرة جوهرية مفادها، إلزامية وجود الدولة في توفير مناخ مناسب لسوق تنافسية حرة و الذي يمكن - حسب نظرنا- تحقيقه بتقوية أدوار مؤسسات الدولة، كمنع الفساد بشقيه الإداري و الاقتصادي، و فرض هيبة القانون و ضمان تكافؤ الفرص للأفراد و الالتزام بالديمقراطية و هذا ما يندرج تحت مسمى الحوكمة (la

Bonne Gouvernance)، كما اشتمل الفصل على العلاقة الفكرية للاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي و كذا جودة إدارة الحكم.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية

تمهيد:

في ظل المتغيرات العالمية، و الأزمات الاقتصادية و المالية العاصفة التي يشهدها العالم اليوم، تبين لنا أن جميع اقتصاديات العالم متداخلة فيما بينها. حيث أن العمليات المصرفية و التجارية و ملكية المشروعات التجارية تسيطر عليها زهاء سبعمائة و خمسين شركة عالمية متعددة الجنسيات. و الأزمة المالية التي شهدها العالم اليوم أشد وطأة من أزمة ما بين الحربين العالميتين.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المُعول عليه في الاقتصاد العالمي و الوسيلة المثلى لمجابهة تلك الأزمات العالمية للدول المتقدمة، و مصدراً للتمويل و اكتساب التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية. فكان الدافع لها لإجراء إصلاحات اقتصادية و تعديلات هيكلية على بُناها الاقتصادية المنهكة، نتيجة للاستعمار المستنزف للثروات و الطاقات. فخضعت-أُخضعت- لإجراء تلك الإصلاحات قصد انسجامها في النسيج الاقتصادي المُتعولم، تحت نظر و متابعة مثلث قيادة الاقتصاد العالمي.

لم تكتفي الدول المتقدمة، و منظريها من اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لمجابهة الأزمات، بل اتجهت بعد ذلك للبحث في مواطن الخلل في النظام الرأسمالي قصد معاينة الإخفاقات في مواجهة الأزمات. ناظرة إلى البناء المؤسسي و مسئلة من لدنه أسس الحكم الراشد باعتباره الطريق المؤدي إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى و مصدراً لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق النمو المستديم.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات

عند التطرق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر فإننا غالباً ما نتطرق إلى التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، لأنها تعتبر التمثيل الكمي، و المرأة العاكسة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة. و تمثيلاً لكيفية حركيته بين الاقتصاديات و الأقاليم عبر العالم. و سنحاول الإحاطة بالمكونات الرئيسية المهمة-في نظرنا-

1. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي:

شكلت هذه الشركات من ظهورها في أواخر القرن 19 نقطة تحول هامة في الاقتصاد العالمي، أما اليوم فقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أو ما يطلق عليها بالشركات العابرة القومية، القوة المؤثرة في صنع الأحداث و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في العالم، و بالتالي أصبحت تلك الشركات القوة المتحكمة و المسيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، و السبب الرئيس يعود لاستخدامها آلية اقتصادية مهمة و المتمثلة في تدويل عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال و التكنولوجيا). كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر في حركيتها عبر جميع الأقطار تكريساً للعولمة بمختلف أبعادها. و لكونها تتميز بمجموعة من الخصائص نذكرها في العنصر الموالي.

2. خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تشير العديد من الدراسات إلى أن أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات تتمثل في:⁽⁰¹⁾ الانتشار و الضخامة و مركزية اتخاذ القرارات و إدارة عملياتها بانتهاج إستراتيجية عالمية منسقة، و القدرة على نقل التكنولوجيا و توجيه الاستثمار نحو الدول النامية، أو إلى دول أخرى، و سيتم تناول ذلك تباعاً في العناصر التالية:

- ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بالضخامة في الحجم و الاستثمارات، حيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم. و يمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات من خلال :

(01)- أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، 2010، ص 26.

-مؤشر حجم المبيعات :إزداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات العشر الأولى من 3425.779 مليار دولار سنة 2008 إلى 2589.528 مليار دولار سنة 2012. أي بمعدل زيادة يقدر بـ: 24.41%

-مؤشر حجم الإيرادات: فقد احتلت شركة "ميتسوبيشي" إجمالي إيرادات بلغ 184.4 مليار دولار، المرتبة الأولى من بين 500 شركة متعددة الجنسية عام 1995، و التي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

-قيمة الأرباح: حيث تكون في أغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول ، و نشير إلى أنه تبلغ نسبة ما تملكه 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية، التي تملكها الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي و البالغة 21102 مليار دولار عام 2000.

جدول رقم(02): أكبر عشر (10) شركات متعددة الجنسيات في العالم حسب القيمة السوقية لسنة 2012

إسم الشركة المتعددة الجنسيات	القيمة السوقية(مليون دولار)
Apple	546.076.10
Exxon Mobil	400.139.10
Petro China	257.685.80
Micro Soft	256.982.40
Wal-Mart Stores	235.900.30
I.B.M	225.598.50
General Electric	220.806.30
China Mobil	219.481.30
Royal Dutch Shell	217.048.20
Industrial and Commercial Bank of China	211.96

المصدر: www.statista.com، تاريخ الاطلاع: 2013/04/05

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الشركات الأمريكية مستحوذة على السوق باستثناء الشركات الصينية (Petro China وChina Mobil وIndustrial and Commercial Bank of China) ، و الألمانية (Royal Dutch Shell) و هذا يعتبر مؤشر على احتكار الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (03): الشركات العشر الأولى المستثمرة في العالم حسب العائدات لسنة 2012،

الشركة متعددة الجنسية	العائدات (مليون دولار أمريكي)
Royal Dutch Shell	484.489
Exxon Mobil	452.926
Wal-Mart Stores	446.950
British petroleum	386.463
Sinopec Group	375.214
ChinaNational Petroleum	352.338
-State Grid	259.142
-Chevron	245.621
-Conocophillips	237.272
-Toyota Motors	235.364

المصدر: مجلة "Fortune" (*) عبر موقع www.CNN.Money.com ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/05

تركزت العائدات في مجملها ما بين الشركات الأمريكية و الصينية، الانجليزية و اليابانية ما يدل على الانتشار الواسع و الهيمنة لتلك الشركات في مجالات مختلفة، و على عائدات تضاهي الناتج المحلي الخام لدول من العالم الثالث.

- الانتشار الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات:

تتميز الشركات بانتشارها في معظم دول العالم و خاصة في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و سويسرا و اليابان نظراً للمناخ الجاذب للاستثمار و ارتفاع عائداته و توفر البنية الأساسية و الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، و القيم المرتفعة للاستثمار التي تستحوذ عليه الدول المبينة في الجدول. و قد ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه الشركات إلى الدول النامية لتحقيق أرقام أعمال عالية جداً. مكنتها من بسط نفوذها الاقتصادي في العالم.

(*) - مجلة "Fortune"، مجلة أمريكية متخصصة في الاقتصاد و هي الأقدم في أمريكا الشمالية، أنشأت من طرف "Henry luce" عام 1930.

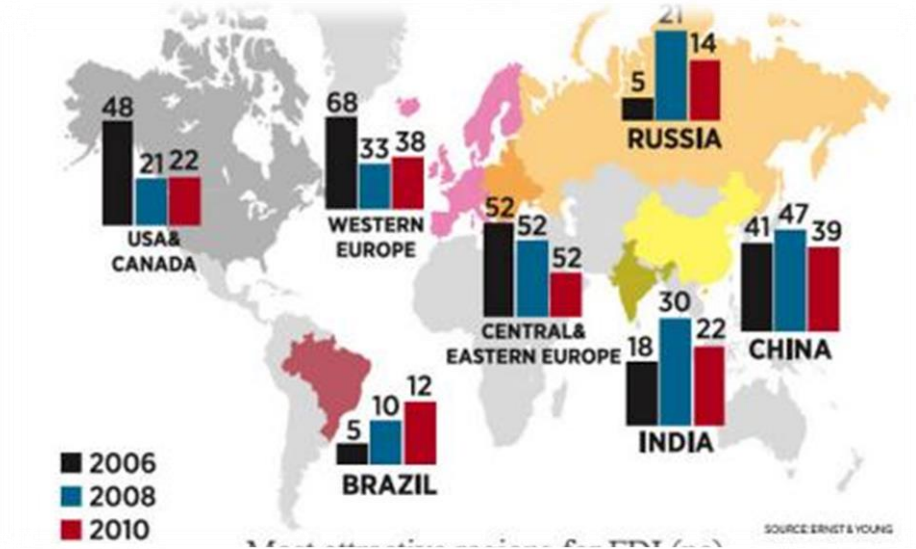
جدول رقم (04): الدول العشر الأولى المستحوذة على الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لسنة 2011

الدول	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر /مليون دولار أمريكي
أمريكا	4.314.000
فرنسا	1.860.000
المملكة المتحدة	1.773.000
ألمانيا	1.465.000
هونغ كونغ	997.000
هولندا	977.000
سويسرا	976.000
بلجيكا	943.500
اليابان	873.300
إسبانيا	662.900

المصدر: موقع: www.Indexmundi.com بتاريخ 2013/04/11

الشكل التالي يبين توزيع مختلف الشركات متعددة الجنسية، عبر القارات و الدول، بالإضافة إلى نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث نلاحظ: انخفاض التدفقات الاستثمارية من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و وسط و شرق أوروبا، بالإضافة إلى غرب أوروبا. سنة 2006، و توجه إلى الزيادة في روسيا و الصين، و كذا البرازيل، و قد تكون الأزمة المالية التي عرفها العالم في 2007 كان لها الأثر في توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، و التوجه إلى البحث عن الاستقرار السياسي، و العمالة الرخيصة في الصين و الهند و البرازيل. و تبقى الصين في سنة 2010 المستحوذ الأكبر على الاستثمارات الأجنبية بمعدل 39%.

الشكل رقم(02): التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات عبر العالم



النسب المئوية لجاذبية للاستثمار الأجنبي في العالم
للسنوات: 2010/2008/2006

المصدر: من محرك البحث www.google.com: تاريخ الاطلاع: 2013/05

- تنوع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات: حيث تتميز هذه الشركات بتنوع و تعدد نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، فمثلاً شركة "تايمز وينز" تنشط في عدد كبير من شركات النشر، و الإعلام و استوديوهات هوليوود و الشبكة الإخبارية CNN، و يبدو لنا أن الشركات متعددة الجنسيات قامت بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي انتهجتها بعد الحرب العالمية الثانية.

- التفوق و التطور التكنولوجي في الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسية القناة الأهم لنقل المعرفة الفنية و الإدارية و التنظيمية، و ذلك من خلال التدريب و توفير العمالة المتخصصة الأمر الذي من شأنه تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة إلى حدّ، ما كان هنالك نقلاً من الأصل للتكنولوجيا الحديثة، أو على الأقل تطويعاً للتكنولوجيا من أجل الاستخدام لا المعرفة التكنولوجية ذاتها. كالتقليل من حدة البطالة على سبيل المثال.

تتم عملية نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسية إلى الدول المضيفة (Host Country)، وفق المحددات المتعلقة بحجم و اتجاه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. أما إذا كان من الانتقال من الشركة الأم (The Home Corporation) إلى فروعها بالدول المضيفة فذلك يتوقف على عدة عوامل أبرزها(01)

(01)- أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص124.

- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيق من حيث التشريعات و القوانين التي تحكم التنافس و حماية الملكية الفكرية، و البيئة و التوظيف و توفير المهارات البشرية.
- استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.
- إقامة التحالفات الإستراتيجية: تحاول الشركات متعددة الجنسية المحافظة على علاقات التكامل و التنسيق فيما بينها لتحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، و تعزيز قدراتها التنافسية و استفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية، و المعرفة الفنية و أساليب التسويق و المهارات الإدارية⁽⁰²⁾. و تتم التحالفات فيما بين الشركات المتماثلة، وفي بعض الأحيان يتجلى ذلك في أنشطة البحث و التطوير (R&D). و الجدول التالي يوضح الشركات المتعددة الجنسية الأولى في مجال الاستثمار في عمليات البحث و التطوير (R&D).

الجدول رقم(05): الشركات المتعددة الجنسية العشر الأولى في مجالات الاستثمار في

عمليات البحث و التطوير (R&D) (مليون جنيه استرليني)

الدولة الأم	الشركة	الاستثمار في (R&D)	الاستثمار في (R&D) كـ % من المبيعات
ألمانيا (*)	P Fizer	3.882.59	14.5
ألمانيا	Ford Motor	3.678.73	4.5
ألمانيا	Johnson Johnson	3.640.41	13.4
ألمانيا	Microsoft	3.638.36	13.9
ألمانيا	Deimler Chrysler	3.526.48	3.4
اليابان	Toyota Motor	3.484.71	3.9
المملكة المتحدة	GlaxSmithkline	3.457.00	14.9
ألمانيا	Siemens	3.384.99	5.8
ألمانيا	General Motors	3.372.16	3.2
كوريا الجنوبية	Samsung	3.139.72	6.7

المصدر: من موقع اليومية الاقتصادية و المالية البريطانية "Financial Times": www.ft.com بتاريخ

2013/04/11

(02) - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 152،
(*) - ألو: الولايات المتحدة الأمريكية

-المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

- تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، كاحتكار التكنولوجيا الحديثة، و أساليب مراقبة، و المهارات الحديثة مما يتيح لها زيادة التنافسية عالمياً. و الرفع من قدراتها الافتراضية من المؤسسات المالية الدولية، نظراً لمركزها المالي المرموق.

- تعبئة الكفاءات و المدخرات العالمية: تُعنى الشركات متعددة الجنسيات بانتقاء الكفاءات عبر كامل دول العالم، و بالدولة المضيفة كذلك لاهتمامها بالاستثمار في العنصر البشري و بإنتاج الأفكار الإبداعية في أساليب الإدارة و الإنتاج، و التكنولوجيا الحديثة، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية و الأسواق الناشئة.

3.الشركات المتعددة الجنسيات و العولمة المالية:

باعتبار الشركات المتعددة الجنسيات القناة التي ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلالها أثناء تدفقاته العالمية بين الدول و القارات، فذلك يمثل الفكرة الجوهرية للعولمة المالية، و بالتالي فالعلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة سببية (Causal Relationship) في الاتجاه، و ذلك من خلال العناصر التالية:

- باستطاعة هذه الشركات تهميش دور الدولة و التأثير التدريجي عليه من خلال الانتشار الواسع و الإمكانات المادية و الإدارية و التسويقية و المالية التي تتمتع بها.حيث أن التوسع في ومجوداتها و أموالها و حجم مبيعاتها على المستوى العالمي. يمثل قدرتها على توسيع نفوذها و إحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي بدوله المتقدمة و النامية منها.إضافة إلى ما توفره لها المؤسسات الدولية من قوانين و تعليمات بشأن حرية عملها و حمايتها.علماً أن معظم تلك الشركات مصدرها الدول المتقدمة.

- التأكيد على صفة العالمية⁽⁰¹⁾، من خلال دورها في تدويل الإنتاج و التجارة و الخدمات، و دورها في تعميم أنماط عالمية في الإنتاج من حيث الملكية و علاقة الإنتاج بالتسويق، الاستهلاك و الإعلان و الدعاية، فهي بهذه الطريقة تعمل على توحيد تنامي أسواق السلع و الخدمات و أسواق المال.

- التأثير على النظام المالي العالمي من خلال الحجم الضخم لأصولها السائلة و الاحتياطات الدولية التي تحوزها، بالإضافة لاستخدام تلك الأصول للسيطرة على حجم كبير من التجارة العالمية، و نقل

(01)- طارق محمد خليل الأعرج، العولمة المالية، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص ص 36،37،2012.

جَلَّ الاستثمار العالمي و ذلك يعتبر مؤشر قوي على مقدرتها الهائلة في التحكم في الاستقرار النقدي عبر مختلف فروعها المنتشرة في العالم. لاسيما أن جميع دول العالم و خاصة النامية منها تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي، قصد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و ما يصاحبه من تكنولوجيا، و بالتالي نجد أن الشركات ساهمت بشكل أو بآخر من الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق-الذي يعتبر سمة من سمات العولمة و أحد ركائزها القوية- سواء كان ذلك في المجال المالي أو التجاري، لاسيما أن هناك اتفاقيات متعددة الأطراف في المجال التجاري و المالي تسمح لها بتحريك أموالها و منتجاتها بدون ضوابط أو قوانين تُقيد عملها.

- تكوين أنماط جديدة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل (International Division of Labor)، حيث أن تفاعل هذا النوع من الشركات على التجارة العالمية، و توجهات الاستثمار الدولي، ساهم في أن أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تُتخذ من منظور عالمي و خصوصاً في مجال العائد و التكلفة.

- إن التزايد المضطرد لدخول مالكي وسائل الإنتاج و ارتفاع قيم أسهم الشركات متعددة الجنسيات، ساهم في خلق طبقة رأسمالية محلية متحالفة مع التوجهات الاحتكارية العالمية.

4. الاستثمار الأجنبي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008- الاتجاهات العالمية:-

إذا كان اجتذاب رأس المال الأجنبي قرار قد تم اتخاذه ، فمن المهم التعرف على اتجاهات رأس المال الأجنبي خلال السنوات السابقة من حيث حجمه ومدى انتظام تدفقه، ومن حيث توجهاته الجغرافية والمناطق التي يفضل التوجه إليها، و القطاعات الاقتصادية التي يفضلها، ليتمكن بالتالي التعرف على أهم الآثار المتوقعة على تدفقه في ظل الأزمة الحالية ، ومدى انعكاسات هذه الأزمة على التوجهات الأساسية لرأس المال الأجنبي وعلى ما ينبغي أن يتسم به من شفافية و تنافسية في الدول المضيفة.

ويشير التقرير² الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاستثمار العالمي لعام 2008 إلى عدد من النقاط الهامة :

1 . ارتفاع إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في العالم إلى مستوى غير مسبوق بلغ 1833 مليار دولار أمريكي في 2007 بزيادة نسبتها 30 % عن العام السابق، وان كان معدل الزيادة يقل عن نظيره المسجل في 2006 والذي بلغ 47 % . وطبقاً للتقرير فإن الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في أواخر 2007 لم يكن

(01) - UNCTAD, World Investment Report 2008,p.3

لها آثار ذات مغزى على حجم تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام، ولكنها أضافت المزيد من عوامل عدم التيقن والمخاطر إلى الاقتصاد العالمي. كما يشير التقرير إلى أن تلك الأزمات المالية والائتمانية قد تؤدي إلى آثار سلبية على حجم الاستثمارات الأجنبية في 2008 - 2009، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بأية درجة من درجات الدقة عن حجم هذه التدفقات المستقبلية نظرا لما يميز هذه التدفقات من تقلب دائم .

2 . تركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهي الظاهرة التي بدأت في التعاطف منذ تسعينات القرن الماضي بصفة خاصة. وقد بلغ إجمالي التدفقات الموجهة لهذا الغرض نحو 1627 مليار دولار أمريكي ، بزيادة نسبتها 21 % عن الرقم المناظر في عام 2000 وهو العام الذي شهد أعلى مستوى لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لغرض الاستحواذ والاندماج. وفي المقابل تراجع عدد المشروعات الجديدة التي نفذتها الشركات دولية النشاط في كل دول العالم من مشروعا في 2006 إلى 11703 مشروعا في 2007 .

3 . كما تركز القدر الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، حيث خصها نحو 1248 مليار دولار من هذه التدفقات خلال عام 2007 بزيادة كبيرة نسبتها 33 % عن العام السابق، وبما يزيد عن مثل الرقم المناظر في 2005 . وبذلك اختصت هذه الدول بأكثر من 68 % من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 مقابل ما نسبته 64 % في 2005 و 67 % في 2006 . ويعكس هذا التركيز اقتران ما سلفت الإشارة إليه من غلبة التدفقات المخصصة لعمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات والبنوك دولية النشاط، وهي عمليات يتم جانبها الأكبر فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة.

4 . ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال 2007 أن هناك زيادة في الأرقام المطلقة للتدفقات إلى كافة المجموعات الدولية، إلا أن التدفقات تزيد بمعدلات أكبر بالنسبة لكل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية السابقة في أوروبا. أما الدول النامية، فرغم زيادة التدفقات إليها بنحو 21 % عن العام السابق فإن نصيبها النسبي من هذه التدفقات استمر في الانخفاض من 33 % في 2005 إلى 29.3 % في 2006 ليستقر عند 27.3 % في 2007 . ولا شك أن هذه النتائج تعكس الأولويات التي تضعها الشركات دولية النشاط لاستثماراتها، ومدى توزعها الجغرافي والقطاعي في الأسواق المختلفة بما يحقق لها أكبر عائد ويضمن سلامتها في ذات الوقت.

5 . يعكس حجم الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الأجنبي في 2007 الأداء الاقتصادي القوي واستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة في مختلف مناطق العالم . إلى أنه بجانب ذلك تميز عام 2007 بارتفاع كبير في أرباح الفروع التابعة للشركات دولية النشاط خارج حدود دولها الأم. وقد بلغت قيمة هذه الأرباح نحو 1100 مليار دولار أمريكي ساهمت في تغلب الشركات الأم على مشكلة النقص النسبي في التمويل الناتجة عن الأزمة المالية و الائتمانية الأمريكية ، حيث أعيد استثمار جانب كبير منها قدر بنحو 30 % من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي خلال العام. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى أن معدل الربح في الشركات

دولية النشاط خلال العام ارتفع إلى أكثر من 7 % (صافي الربح إلى المبيعات)، وإن الجزء الأكبر من هذا الربح قد تحقق في الدول النامية.

6 . كما يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2007 دلالات على درجة عالية من الأهمية. فقد استمرت الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاعات النشاط الأولي - وعلى الأخص الصناعات الاستخراجية - في الزيادة على النحو الذي شهدته السنوات السابقة، بحيث أصبح نصيبه من هذه الاستثمارات يناظر ما كان عليه في الثمانينات من القرن الماضي. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع لتبلغ 13% من إجمالي الاستثمارات في الأعوام 2004 - 2006، كما أن نصيبه من رصيد الاستثمارات الأجنبية يبلغ 8 % . وفي حين أن رصيد الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل نحو ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم ، فقد لوحظ أنه حصل فقط على ربع التدفقات الجديدة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وبالتالي كان قطاع الخدمات هو المستفيد الأساسي، وهو القطاع الذي يضم الاتصالات والطرق والنقل والكهرباء والمياه والبنوك والتأمين والصحة والتعليم..... وهي القطاعات التي يتطلع رأس المال الأجنبي للدخول إليها خلال السنوات المقبلة خاصة من خلال عمليات الخصخصة التي تتم للمرافق ومشروعات البنية الأساسية سواء في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها أو دول العالم الثالث.

كما أوضح تقرير الاستثمار العالمي التالي بعد الأزمة العالمية، و الصادر سنة (2009)⁽⁰¹⁾ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأنكتاد)، بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات ما يلي:

1. أكد التقرير أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا تزال قائمة، نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
2. أشار التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تراجعت بنسبة 14.2% حيث بلغت 1700 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 2000 مليار دولار أمريكي عام 2007.
3. أكد التقرير أن الأزمة المالية العالمية 2008 غيرت من خارطة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية و الاقتصادية الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً شديداً، لتصل إلى 43% من الإجمالي المحقق سنة 2008 و بقيمة بلغت 735 مليار دولار أمريكي منها 620.7 مليار دولار أمريكي للدول النامية و 114.3 مليار دولار أمريكي للدولة المتحولة.
4. يؤكد التقرير تزايد عملية تصفية الشركات متعددة الجنسيات، و التي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن الأم او القروض العكسية فيما بين الشركات الأم، و يعد من أهم العوامل التي ساهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

(01) - مصطفى العبد الله الكفري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل، 2010، ص 07، عن طريق الموقع: www.mafhoum.com/syr/articles_10/kafri.pdf، تاريخ الاطلاع: 2014/09/13.

5. التطلعات المستقبلية للشركات متعددة الجنسيات، حيث يغلب عليها التشاؤم بشأن الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009. و تتحول تلك التوقعات إلى أكثر تفاؤلاً بالنسبة لـ 2010 و 2011، و ذلك حسب نتائج استبيان الأنكتاد حول آفاق الاستثمار العالمي للفترة 2009-2011 مقارنة بالاستثمارات في سنة 2008، هذا ما فنده التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة⁽⁰¹⁾، فقد أصدر مركز الأمم المتحدة بتاريخ: 2014/01/29 تقريراً يؤكد أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات قياسية لم يشهدها العالم منذ بداية الأزمة العالمية 2008، بنسبة 11% في عام 2013 إلى ما يقدر بـ 1.46 تريليون دولار أمريكي، نالت منها الدول النامية نصيب الأسد بلغت 759 مليار دولار ما يمثل 52%، كما سجلت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال رقمياً قياسياً آخر بلغ 126 مليار دولار بنسبة ارتفاع 45% عن العام السابق 2012، كما أشار نفس التقرير إلى أن البلدان المتقدمة حققت مستويات متدنية بـ 39% بالرغم من تسجيلها لارتفاع بلغ 12% (576 مليار دولار)، إلا أنه يمثل 44% من أعلى قيمة بلغت في عام 2007. في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول الاتحاد الأوروبي.

(01) – مركز أنباء الأمم المتحدة عبر الموقع: www.un.org، تاريخ الاطلاع: 2014/09/13.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية.

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية إلى القرن التاسع عشر. حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترة الاستعمار في قطاعات المعادن و الزراعة و الخدمات العامة، و قد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها قطاعات الطاقة الكهربائية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

أما في عقد السبعينات فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية وفق مستويين: الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبتروول و الغاز، و الثاني تولد نتيجة الوفرة التي تحققت في فوائض موازين المدفوعات للدولة المصدرة للسلع الأولية، و الذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. و قد أعيد تدوير تلك الأموال إما إلى الدول النامية⁽⁰¹⁾ على شكل قروض قدمتها البنوك التجارية، و بالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض و أقل اهتماماً بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار المواد الأولية بقدر يمكنها من تلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

و قد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات. حيث جهدت الدولة النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي إثر هبوط أسعار السلع الأولية، و الكساد الاقتصادي في الدول النامية، و ارتفاع أسعار الفائدة العالمية و هي ما شكلت مجتمعة اندلاع أزمة الديون، و قد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج الإصلاح، كما سبق و أن ذكرنا ذلك، بالإضافة إلى تحرير ممارسة النشاط الاقتصادي، و تخفيض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، و تبعاً لذلك بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاتجاه إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات.

و في عقد التسعينات، أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً، و مرجع ذلك للحركة خارج الحدود الإقليمية للشركات متعددة الجنسية، و استمرت بذلك عمليات الخصخصة في الاقتصاديات النامية و الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرفوقاً بتحرير التجارة الخارجية (جولة الأرغواي التجارية).

(01) - نايف سالم إبراهيم، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي (دراسة تطبيقية للفترة: 1996-2006)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، ص 23، الأردن، 2009.

1. الخصائص العامة للبيئة الاستثمارية بالدول النامية:

العديد من الدول النامية تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق استراتيجيات مختلفة تتمثل أحياناً، في إقامة مناطق حرة، إعفاءات ضريبية، حوافز أخرى...، حيث يكون الهدف الرئيسي تمويل التنمية بدلاً عن مصادر التمويل الخارجي، كالمدىونية الخارجية و المساعدات أو المعونات الخارجية، و في أحياناً أخرى من أجل الحصول على التكنولوجيا أو تطويعها.

تحاول في هذا السياق العديد من الدول النامية التفاعل مع محيطها الخارجي و الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتقليص من الفجوات الاقتصادية التي تميزُ بناها الاقتصادية، و المتضمنة أساساً في جانبين:

1.1. الجانب الاقتصادي:

تعتبر الفجوات الاقتصادية الميزة العامة التي تميز الاقتصاديات النامية، نظير أن غالبيتها كانت دول خاضعة للاستعمار الذي استنزف مقدراتها الاقتصادية، ما أدى إلى وجود إختلالات في بناها الاقتصادية.

1.1.1. الفجوة الادخارية: حيث تشهد تدني معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط، و ضعف مصادر التمويل الأجنبية (الديون الخارجية، المساعدات الدولية...)، و التي تتميز بالإيجابية اللحظية على معدلات نمو تلك الدول، إضافة إلى ذلك الشروط المجففة⁽⁰¹⁾ -غالباً- التي تملئها الهيئات الدولية كإلزامية تحويل مساعدتها إلى قطاعات معينة، و فرض برامج إصلاحات و سياسات اقتصادية.

2.1.1. الفجوة التصديرية: تعاني العديد من الدول النامية من ضعف القدرة التصديرية، و يرجع ذلك إلى ضعف البنية الاقتصادية كنتيجة لأن أن العديد منها مستعمرات قديمة تحصلت على استقلالها حديثاً، فالعديد منها أمتت مصانع و منشآت عن طريق قوانين السيادة الوطنية، و لكن عجزت عن تسييرها فيما بعد لضعف التقنية و التأهيل الفني، فاعتمدت على إصلاحات ذاتية في البداية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن سرعان ما عرفت فشلاً ذريعاً، بالإضافة إلى كون الغالبية منها تعتمد على قطاع أحادي للتصدير كالمحروقات.

(01) للمزيد أنظر كتاب: العولمة و أثرها السلبي على الشعوب، جوزيف ستيجلر، دار الكتاب الحديث، 2008.

3.1.1. الفجوة التكنولوجية: يجب الاعتراف بأن سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنمو بشكل

مطرّد نتيجة للتغير التكنولوجي السريع و المتلاحق، و تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار و التجارة، فلم تعد حركة الاستثمار للشركات العالمية تقتصر على البحث عن عمالة رخيصة غير ماهرة، أو موارد طبيعية قابلة للاستغلال. بل تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدول النامية للقيام بأنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة مؤهلة، و وجود شبكة قوية من الموردين تساند الاستثمار.

2.1. الجانب الحوكمي-المؤسساتي - :

إن الفكر التنموي الحديث مبني على الإدراك بأن قوى السوق بمفردها غير قادرة وحدها على الارتقاء باقتصاديات الدول النامية، فلا بد من تدخل الدولة لضمان زيادة مستدامة و طويلة الأجل في الإنتاجية و لخلق العمالة و رفع المستوى المعيشي للسكان، و ذلك يعد ضرورياً من أجل الاستقرار الاجتماعي و السياسي للدولة. و تمكيناً للشعوب النامية من إحداث عملية التقارب (La Convergence) مع الدول المتقدمة، و في هذا السياق ركزت التحليلات الحديثة لتدخل الدولة في الدول النامية على ترسيخ و ضمان الترتيبات المهمة الواجب توافرها، كضمان حقوق الملكية الفكرية، و الحد من الفساد و أن توفر المرافق و الخدمات العامة بشفافية و مسؤولية.

ذلك طبقاً لأولويات يتم وضعها بطريقة ديمقراطية. لذلك نرى أن مكانة الدولة و أدوارها في الحياة الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، تتميز هي الأخرى من فجوات جوهرية: ضعف التشريعات و اللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار، الرشوة، الفساد بشقيه الإداري و الاقتصادي، ضعف الجهاز البيروقراطي،...، و سيتم التطرق إلى هذه الفجوات ضمن مؤشرات الحوكمة (Governance Indicators) بالتفصيل الذي تقتضيه طبيعة الدراسة، و الملاحظ انه لا يمكن فصل الجانبين الاقتصادي، و الجانب المؤسساتي -المتعلق بالدولة-، كما نعلم أن حدوث الأزمات المالية والاقتصادية دائماً يحيل المنظرين و أصحاب القرار في الدول النامية و المتطور على حدّ سواء للتطرق و الرجوع إلى مفاهيم متعلقة أساساً بحقيقة الدولة و أدوارها للتفسير و للحد من الأزمات. و إيجاد مخارج للأزمات التي عرفتها.

قصد معاينة و توصيف الحل لتلك الفجوات الاقتصادية التي تميز تقريباً كل الاقتصاديات النامية، يمكن التطرق إلى الآثار الاقتصادية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية، و ذلك في مرحلة أولى، أما الفجوات المؤسساتية المتعلقة بالدولة (أو الحكومة)، فيمكن التطرق إليها في مرحلة ثانية، من خلال الحوكمة و مؤشراتنا...، و في مرحلة تالية، نقوم بتحديد أهم المحددات الاقتصادية و

المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية. و مرجعيتنا في ذلك أطروحات النظرية الاقتصادية، و الدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال.

2. الآثار الاقتصادية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية:

تعتبر معرفة و حصر الآثار المحتملة الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، من المبررات الرئيسية لتفضيل الدول النامية لهذا النوع من الاستثمارات.

1.2. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية:

تختلف و تتباين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب ظروف الاقتصاديات المضيفة، و اتجاهات الشركات المتعددة الجنسية و أهدافها الإستراتيجية من القيام بالاستثمار. و تتراوح تلك الآثار من حيث الأهمية بالنسبة للدولة النامية المضيفة. و بالتالي فمن الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق:

1.1.2. زيادة معدل التكوين الرأسمالي (الحد من فجوة الموارد المحلية):

تتمثل أهم الآثار للاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من التراكم الرأسمالي و ذلك من خلال تقليص فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار)، و زيادة فرص التوظيف و هي ما يساعد على الحد من مشكلة البطالة، و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. كما أن الاستثمارات الأجنبية تحوز على أصول و خبرات فنية متراكمة بالشركة داخل الدولة المضيفة، ما يشكل صعوبة في تصفيتها أثناء الأزمات، و من ثمة التقليل من احتمال الخروج المفاجئ الذي يتعرض الاستثمار في الأوراق المالية.

2.1.2. الحد من اختلال ميزان المدفوعات (الحد من الفجوة التصديرية):

مما لا يَختلف فيه أن ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد صانعي السياسات الاقتصادية في توجيه و إدارة الاقتصاد القومي. حيث تعاني العديد من الدول النامي من العجز في موازين مدفوعاتها، و الذي يعود بدوره إلى الفجوة التصديرية، و رغبة منها في التقليل من العجز فتحت أبوابها أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بشكل جلي تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية إلى توفير الأموال و التكنولوجيا و الخبرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بالدولة المستقبلة التي تسهم في معدلات الاستثمار الإجمالي و بالتالي نمو في الناتج المحلي لها. و هذا الارتفاع قد يكون في غالب الأحيان بارتفاع القدرة

التصديرية و بالتالي يحدث التحسين في ميزان المدفوعات، و يكون ذلك نتاج عن أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من حجم تصدير فوائد و أرباح هذه الاستثمارات إلى الخارج.

3.1.2. التقدم التكنولوجي (الحد من الفجوة التكنولوجية):

يفرض التقدم التكنولوجي نفسه على جميع دول العالم بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة، و لعل أهم الأسباب التي فرضت أهمية هذا الموضوع الفجوة التكنولوجية العميقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية. و تلعب التكنولوجيا دوراً بارزاً في إستراتيجية التنمية التي تضعها أي دولة لنفسها، حيث أضحت التكنولوجيا اللاعب الرئيس في تحديد نجاح أو فشل خطة التنمية بأي دولة، كما تشير الدراسات الحديثة في مجملها إلى أن مساهمة عنصر التكنولوجيا وحده في الإنتاجية تصل إلى 75% من مجموع العناصر الداخلة في عملية التنمية⁽⁰¹⁾.

و تعتبر انتقالات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل المساهمة في نقل تكنولوجيا الإنتاج، و زيادة المهارات و القدرات الابتكارية، و الأساليب التنظيمية و الإدارية، الأمر الذي يساهم في تقدم طرق التصنيع و زيادة الإنتاج، و اكتساب الخبرات الإدارية و الفنية، فضلا عن تريب العمالة في الدولة المضيفة، لذلك فقد اتجهت جل الدول النامية إلى تشريع القوانين و تقديم الحوافز لاستقدام هذا النوع من الاستثمارات. و سعيا للحاق بركب التقدم التكنولوجي العالمي.

و قد أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية الدور الفعال الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، حيث توصلت إحدى هذه الدراسات (Behrman and Fisher, 1980) التي أجريت على 52 شركة متعدد الجنسيات (34 شركة أمريكية الأصل، و 16 شركة أوروبية، 6 شركات يابانية) ، تعمل في 30 دولة، إلى أن 31 شركة أمريكية و جميع الشركات الأوروبية تقوم بأنشطة البحث و التطوير للمنتجات التي يغلب عليها الطابع التطبيقي داخل الدول المضيفة و خاصة (بالبرازيل، المكسيك، الهند، جنوب إفريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ، تايوان، و كوريا الجنوبية)، كما أن جميع الشركات التي تمت دراستها تقوم بتوظيف الوطنيين بنسبة 100% في كافة أنشطة البحث و التطوير، و تقوم جميع الشركات الأمريكية بتنفيذ برامج تدريبية للوطنيين، كذلك تعقد هذه الشركات دورات تدريبية لموردي المواد الخام في الطرق و الأساليب الحديثة للنقل، و التخزين و النقل، بالإضافة إلى قيام هذه

(01) — إيمان يوسف عبد الهادي بسيوني، أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار و الاستثمار و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، ص ص 73-2010، 74.

الشركات بدعم جامعات الدول النامية مادياً و تكنولوجياً، و قد تبين أن الشركات الوطنية استطاعت تنمية منتجاتها و أساليب إدارتها على النحو المطبق في نظيرتها الأجنبية عن طريق التقليد(الصين تعتبر أفضل مثال على ذلك).

4.1.2. خلق فرص العمل و التقليل من معدلات البطالة:

تعد البطالة من أحد أهم الأسباب و الدوافع التي تجعل الدول النامية تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، و الذي تعتبره مخلصها من البطالة و تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية، أو على الأقل التخفيف من حدته و تفاقمه، حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر من خلق فرص عمل جديدة و مناسبة للعمالة التي تشكل فائض غير مستغل بالنسبة للدول النامية. و تتباين معدلاتها من دولة/تكتل إلى دولة/تكتل آخر، فمثلاً منطقة الشرق الأوسط عرفت معدل بطالة مساو ل 10.3% عام 2008، و في دول شمال إفريقيا قُدر بـ 9.4% ، لتليها دول وسط و شرق أوروبا بمعدل 8.8%، ثم دول جنوب إفريقيا بمعدل 7.9%، و دول أمريكا اللاتينية بمعدل بطالة إجمالي بلغ 7.3%، و أخيراً دول شرق آسيا بأدنى معدلات بطالة في الدول النامية بلغ 3.8%(www.ilo.org). و تساهم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في خلق فرص العمل في الدولة المستقبلية لها، و بالتالي فإن هذه التدفقات تساهم بشكل واضح في حل مشكلة البطالة.

5.1.2.زيادة معدل النمو الاقتصادي:

تسعى الدول النامية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية و زيادة معدل النمو الاقتصادي بها، و هو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة، و بالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية وحدها. و أمام هذا العجز فغنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص للخروج من المأزق و تسهيل إحداث عملية التنمية الاقتصادية، فالتقليص من الفجوات الادخارية و التكنولوجية و التصديرية تعتبر إستراتيجية التنمية التي تسعى لها الدول النامية، و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

بينت بعض الدراسات التطبيقية أن الدول التي استعانت بالاستثمارات الأجنبية المباشرة قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، و من أمثلة تلك الدول، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، الصين، و كوريا الجنوبية. و تشير إحدى الدراسات التطبيقية التي أجريت على دول شرق و جنوب شرق آسيا إلى الدور الجوهري و الفعال لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول، و التي كانت من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق النمو. فعلى سبيل المثال بلغ معدل النمو الاقتصادي في سنغافورة 10%، و في الصين

12% عام 1992، و هو ما نتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي إتباعها، و تشجيعهما لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.2. بعض الآثار الاقتصادية السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية⁽⁰¹⁾:

إلى جانب الآثار الكثيرة لإيجابية التدفقات الاستثمارية الأجنبية على اقتصاديات الدول النامية، فإن أهم ما ورد من السلبيات يتمثل فيما يلي:

1.2.2. مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية:

و التي تشكل عبئاً على الدول النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و تتمثل فيما يلي:

- الأرباح المحولة إلى الخارج من الشركات الأجنبية إلى الدولة الأم المصدرة لهذه الاستثمارات، و التي تعد عنصر ضغط على موازين المدفوعات للدول النامية.

- مدفوعات خدمة التكنولوجيا: نظراً لأن الشركات الأجنبية تقوم باستخدام تكنولوجيا مكلفة مالياً، و تكنولوجياً فإنها تقوم بدفع مقابل براءات الاختراع و العلامات التجارية و التراخيص الفنية، إضافة إلى مرتبات عالية للخبراء و الفنيين الأجانب المرافقين للعمليات الإنتاجية و الفنية. حيث أظهرت دراسة قدمت في مؤتمر الأنكتاد حجم الأعباء التي تتحملها الدول النامية نظير نقل التكنولوجيا إليها، حيث شملت الدراسة 16 دولة نامية في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، أن مجموع ما دفعته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة من السنينات بلغ 825 مليون دولار، بما يمثل 0.41% من إجمالي ناتجها المحلي، و 5% من إجمالي صادراتها خلال هذه الفترة.

2.2.2. تشجيع النمط الاستهلاكي:

يؤدي وجود رؤوس الأموال الأجنبية و تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية إلى تغيير النمط الاستهلاكي للمجتمع، حيث أن قيام الشركات الأجنبية بحملات تسويقية و دعائية إلى التأثير على أذواق و اهتمامات المستهلكين يرفع من الميل الحدي للاستهلاك و هو ما يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار، و هذا ما يؤثر على تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية، و مع استمرار اعتماد الدول النامية للخارج في برامج التنمية يحدث انخفاض في الكفاءة الاقتصادية بالدول النامية.

إن وجود الاستثمارات الأجنبية المنتجة للسلع الاستهلاكية بالدول النامية لا تؤدي فقط إلى زيادة الاستهلاك، و تخفيض الادخار، بل في أحيان كثيرة لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية توزيعية للثروة، حيث أن الفئة

(01)-إيمان عبد الهادي بسيوني، نفس المرجع السابق، ص 81.

العاملة بها لها دخول مرتفعة، و يكون إنتاجها أيضا موجه إلى فئة غنية من المجتمع مما ينجم عنه انخفاض مستوى المعيشة للفئات الأخرى، و يزداد توزيع الدخل سوء، و تزداد الفجوة بين الفقراء و الأغنياء.

3.2.2. ارتفاع معدلات التضخم:

بالإضافة إلى عناصر الضغط التضخمي بالنسبة للدول النامية و المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو السكاني، و الضعف الكامن في الهيكل الإنتاجي، الأمر الذي يرفع من الطلب على حساب العرض ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و حصول التضخم، خاصة مع زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. ما يؤدي إلى خلق صعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- يعمل التضخم على الحد من الادخار الاختياري، للتدهور في القيمة الشرائية.
- يشجع التضخم على الاستثمار في المجالات الأقل إنتاجية ذات الربح السريع كإنتاج السلع الاستهلاكية و الترفية، و إقامة المباني و المنازل الفارهة، و المضاربة على الأراضي، و على النقيض من ذلك تزداد عمليات استيراد السلع المعمرة.
- يؤدي التضخم إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، نتيجة زيادة الواردات على حساب الصادرات و هو بدوره راجع إلى ارتفاع الأسعار الذي يرفع من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى عجز في القدرة التصديرية الذي يسبب عجز في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- يؤدي التضخم إلى ضعف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية فيميلون بذلك للاستهلاك عوضاً عن الادخار.

4.2.2. ارتفاع التكلفة البيئية:

نتيجة لتوطن بعض المشاريع الأجنبية في الدول النامية فإن أنشطتها الصناعية كالصناعات الاستخراجية، و صناعة الأسمدة و الأسمدة تسبب تلوث للبيئة المحيطة بها تنعكس على صحة الأفراد و العناصر المكونة للمناخ البيئي، والرفع من تكاليفها الصحية و الاجتماعية. كما أن التكنولوجيا المستخدمة حالياً من قبل الشركات الأجنبية في العالم لم تصل في نظري إلى حد النقاوة الصفيرية.

5.2.2. التحكم في اقتصاديات الدول النامية:

في غالب الأحيان تكون الشركات الأجنبية أو فروعها العاملة بالدول النامية حاملة لخصائص متميزة من القدرات المالية و التنظيمية و السياسية التي تمكنها من بسط النفوذ على اقتصاديات الدول النامية المستقبلية لها، و تظهر على أنها وجه جديد من الاستعمار تتحول بموجبه الشركة الأجنبية من مستثمرة إلى متحكمة

اقتصادياً و قد تصل في العديد من الدول النامية إلى تحكم سياسي تؤثر على حرية الدولة النامية في اتخاذ قراراتها السيادية.

6.2.2. إقصاء الاستثمارات المحلية:

إن الزيادة المفرطة للاستثمارات الأجنبية الحاملة للتكنولوجيا الحديثة و الأساليب المبتكرة في الإنتاج و النقل و التوزيع تؤدي أحياناً إلى استبعاد الاستثمارات المحلية من السوق، ففي مجالات الصناعات الاستهلاكية مثلاً تقوم الاستثمارات الأجنبية باستبعاد الاستثمارات المحلية الهشة من السوق المحلي، ما يؤدي إلى ظهور بطالة ظرفية للعمالة المحلية تصبح مزمنة إذا ما كانت التكنولوجيا المستقدمة من طرف الاستثمارات الأجنبية كثيفة رأس المال، فتحل الآلة محل الأيدي العاملة المحلية.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي و المحددات الاقتصادية الكمية المكونة للبيئة الاستثمارية.

وتوجد العديد من المتغيرات الاقتصادية المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، بالإضافة إلى المتغيرات التي لا تقل أهمية و التي تتمثل في المتغيرات المتصلة بالجانب المؤسسي-الدولة-، في الدولة المضيفة و بالتالي فنمو الاستثمارات و استمرار تدفقها إلى الدول المضيفة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

1- المناخ الاستثماري للدولة المضيفة (The Host Country Investment Climate):

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجمّل الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري، و التي تؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدء من فكرة الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته و توسعته"⁽⁰¹⁾. كما عرف بأنه: "مجموعة السياسات و المؤسسات و البنية الأساسية الملموسة و الموارد البشرية و المزايا الجغرافية التي تؤثر في كفاءة الشركات و الصناعات المختلفة"⁽⁰²⁾. و بذلك يمكننا تعريف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في الدول و المؤثرة بطريقة مباشرة و غير مباشرة في قرار الاستثمار، و عليه يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى مناخ اقتصادي و مناخ مؤسسي(متعلق بالدولة). يمكن تمثيل التأثيرات المتبادلة للاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على البيئة الاستثمارية في الشكل التالي:

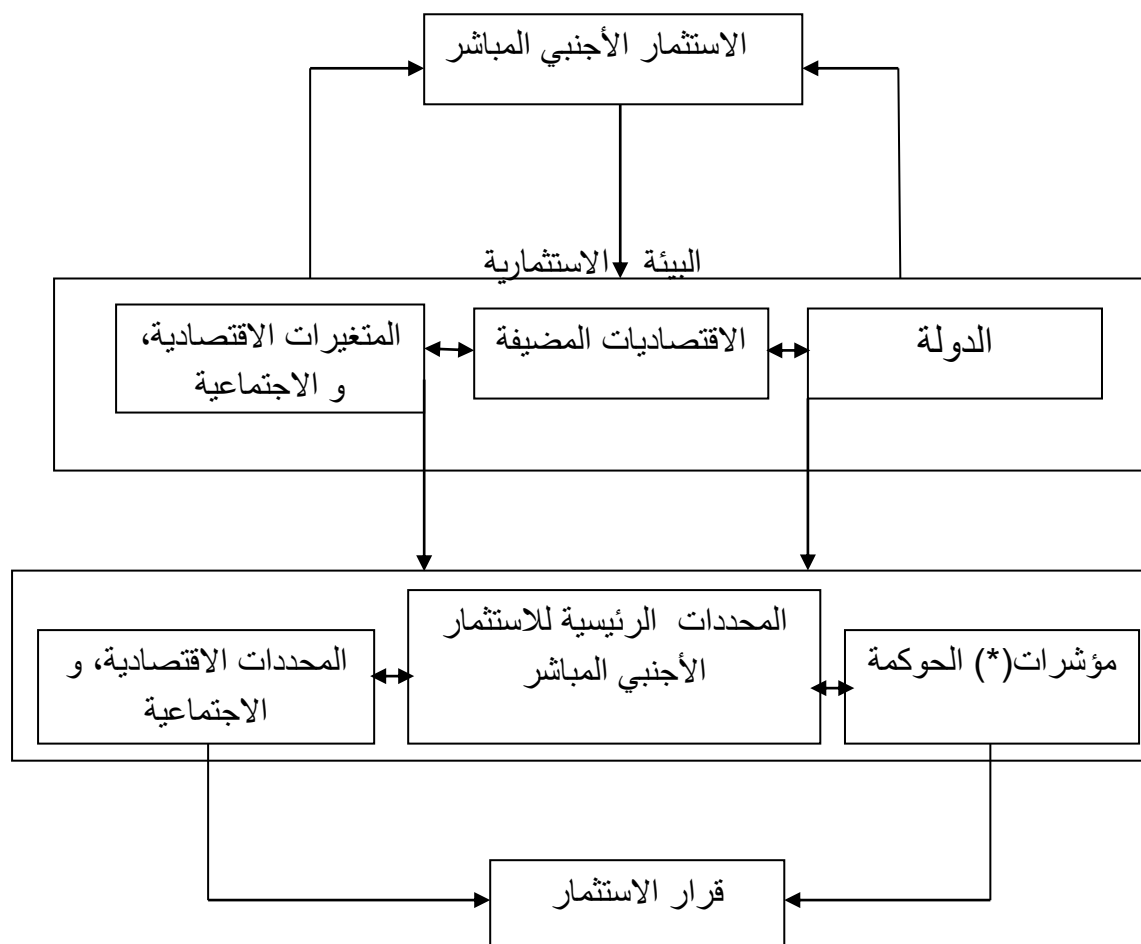
(01) -دعاء محمد سليمان سالمان، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة

عين شمس، 1999، ص 08.

(02) -François Bourguignon and Boris Pleskovic : Annual World Conference on Development economics, Growth and integration, world bank, 2006, 2006, online book, p197.

الشكل رقم(03): التأثيرات الداخلية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و محدّداته والبيئة

الاستثمارية



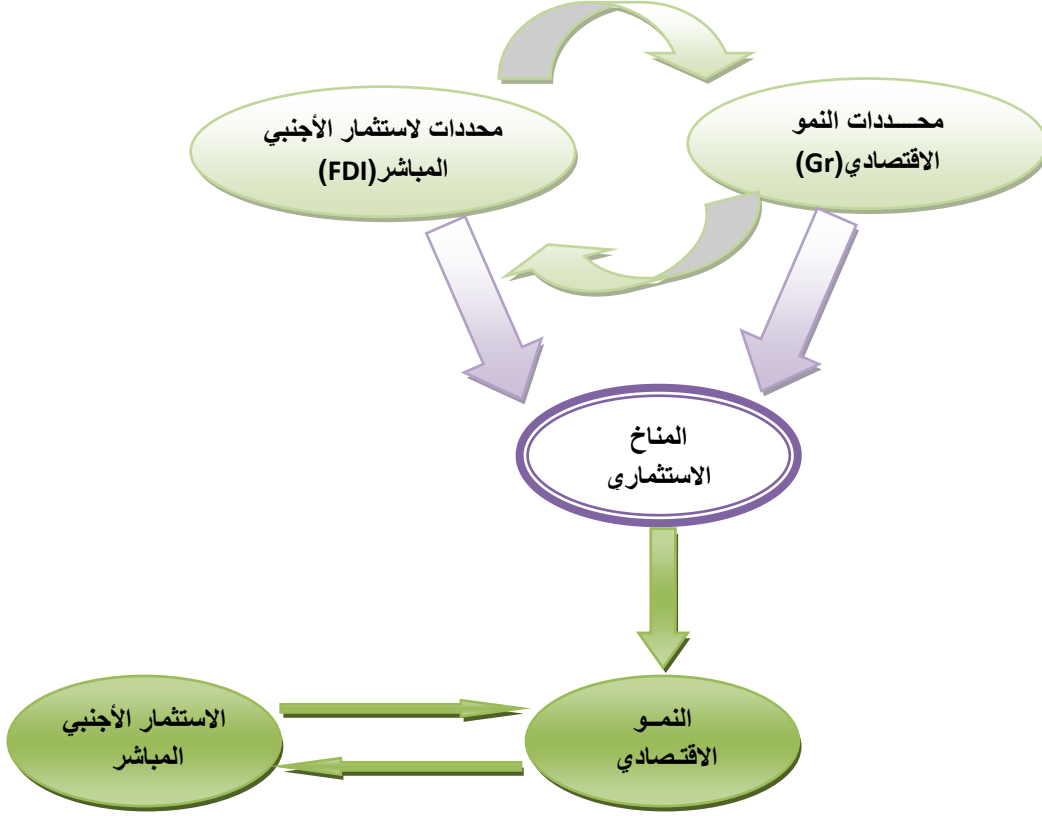
إعداد: الباحث

• محدّدات النمو الاقتصادي و محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال النظريات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار بشكل عام نجد متغيرات اقتصادية و سياسية و قانونية تختلف في درجة أهميتها حسب الحجم و المجالات الاستثمارية، إضافة إلى متغيرات أخرى أحياناً و تختلف بدورها أحياناً عن تلك المتغيرات، مما يجعل من الوقوف على متغيرات محددة و ثابتة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر عملية التي ليست من الأمور الهينة، و من جهة أخرى نجد العديد من الدراسات التطبيقية بما فيها الدراسة المنجزة من طرفنا في مرحلة الماجستير، قد انققت جميعها على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بصفته متغير داخلي (Endogenous variables) . لذلك فقد نجد تبريراً لأن تصبح بعض محدّدات النمو الاقتصادي تتقاطع مع بعض المتغيرات المحددة لتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر، و ذلك حسب الشكل الموالي:

شكل رقم(04): العلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و محددات النمو الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحث

2. المحددات الاقتصادية المكونة للبيئة الاستثمارية:

يركز مفهوم مناخ الاستثمار في العادة على كيفية تخفيض المخاطر التي تواجه الشركات الأجنبية في الاقتصاديات النامية، و هو يختلف بذلك عن مفهوم بيئة الأعمال الذي يركز على كيفية تخفيض تكاليف الإنتاج. و في الغالب نجد هناك نوع من الارتباط بين مفهوم مناخ الاستثمار و المحددات الاقتصادية التي تشكل مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية و درجة استقرارها، و تعمل تلك المحددات كعناصر جذب أو طرد للاستثمار الخاص (الأجنبي و المحلي)، فمن خلاله يمكن أن نتعرف على مستوى العجز في الميزانية، و مستوى العجز في ميزان المدفوعات، و معدلات التضخم، و سعر الصرف الأجنبي، و مدى استخدام أدوات التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري.

1.2. حجم السوق ومعدل النمو المتوقع (Market Size and Potential Growth).

تتجه معظم الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة التي تتسم باتساع حجم أسواقها، وذلك بهدف الاستفادة من الإنتاج باقتصاديات الحجم، ولتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو المتوقعة للمبيعات، الأمر الذي يترتب عليه زيادة معدلات العائد على الاستثمار. ويمكن الاستدلال على حجم السوق ومعدل نموه من خلال المؤشرات التالية، حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، ومعدل النمو السكاني، ومعدلات التوظيف، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث توضح هذه المؤشرات حجم الطلب الكلي، والقوة الشرائية للسوق المضيفة أي حجم الطلب الفعلي⁽⁰¹⁾.

2.2. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم (The Degree of Openness):

يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر التوجه إلى الاقتصاديات التي تتسم بدرجة مقبولة من الانفتاح - وهى تلك الدول التي تتمتع بنظم تجارية حرة، حيث لا توجد قيود على حركة التبادل التجاري الدولي، وأيضاً تدفقات رؤوس الأموال - لذلك نجد أنه كلما زادت درجة الانفتاح بدولة ما كلما كان الاقتصاد القومي لهذه الدولة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁰²⁾. ويمكن الاستدلال على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال:

- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي: كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى اعتماد الناتج القومي على الصادرات ومن ثم بذل الجهود للعمل على زيادتها، وعدم وضع القيود أمامها³.
- نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر لذي يوجه إنتاجه للتصدير، أو الذي يعتمد على مدخلات مستوردة⁽⁰³⁾.
- كما يقاس درجة الانفتاح بالمؤشرات التالية: مؤشر درجة الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال، والقيود على التجارة والاستثمار، ومؤشر المناخ الاستثماري بالدولة المضيفة⁽⁰⁴⁾.

- أنظر فى ذلك:

⁽⁰¹⁾-Pan – Long Tsai(1994): "Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth", Journal of Economic Development, Vol.(19), No.(1), P.(141).

⁽⁰²⁾- مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، مؤتمر "دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي الثالث عشر، 1989، ص 97.

⁽⁰³⁾- أحمد السمان، 'بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول النامية: دراسة قياسية'، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000، ص 125.

⁽⁰⁴⁾ Elizabeth Asiedu: "Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress But Relative Decline", Department of Economics, University of Kansas. 2003

3.2. معدل الصرف (Exchange Rate):

يؤثر معدل الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من زاويتين:

- حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة، إلى خفض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروعات الاستثمارية، بالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول.
- ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمدى استقرار معدل الصرف بالدول المضيفة، نجد أن الاستقرار في معدل الصرف يؤدي إلى استقرار حصيلة أرباح الشركات عند تحويلها إلى الخارج، في حين تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى سوء تخصيص الموارد بسبب التشوّهات التي تحدث في الأسعار المحلية من جانب، وتقلبات تلك الأسعار بالنسبة للأسعار العالمية من جانب آخر، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض كفاءة العمليات الإنتاجية⁽⁰¹⁾. وبناءً على ذلك يمكن القول بأن التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف بالدول المضيفة تمارس تأثيراً سلبياً على المناخ الاستثماري بهذه الدول.

4.2. معدل التضخم (The Inflation rate):

تؤثر معدلات التضخم تأثيراً مباشراً على كل من تكاليف الإنتاج، وسياسات التسعير، ومعدلات الأرباح المتوقعة على المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. حيث أن زيادة معدلات التضخم في الدولة المضيفة يعد مؤشراً هاماً على عدم استقرار المناخ الاستثماري، والخلل في السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى التأثير السلبي للتضخم في تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتبعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.

5.2. العوامل الاقتصادية الأخرى:

وتتمثل هذه العوامل في الآتي: تكلفة عنصر العمل ومدى توافره لما يمارسه من تأثير على تكاليف الإنتاج، ومعدلات الربحية، وكذلك جودة ومهارة عنصر العمل (الاهتمام بالتنمية البشرية للأفراد)، أي القوة العاملة المتعلمة والمدربة والتي تؤدي إلى حسن استخدام الاستثمارات بدون وجود تكاليف تدريب أو تعليم إضافية، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج ومدى توافرها، وبصفة خاصة الموارد الطبيعية، والتي تهدف الشركات

(01) - جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001، ص.ص 60-62.

الأجنبية إلى تحقيق الكفاءة في استخدامها، أو يكون لديها القدرة على استخراجها مثل البترول والمواد الخام وبصفة خاصة بالدول النامية.

المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر و المحددات المؤسسية (الكيفية)

ولا يقف مفهوم مناخ الاستثمار عند المحددات الاقتصادية بل يتعداها إلى المحددات السياسية والمؤسسية والاجتماعية ، فالبلدان التي لا يتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار السياسي ترتفع فيها درجة المخاطرة في عملية الاستثمار، وتبتعد عنها تدفقات الاستثمار الأجنبي، مهما كانت الفرص أو الامتيازات التي تقدمها . كما تؤدي العوامل المؤسسية كالقوانين و المؤسسات المنظمة لأحوال الاجتماعية ، لاسيما القيود والشروط التي تفرضها قوانين العمل دوراً مهماً في اجتذاب أو هروب المستثمر الأجنبي إلى دول ذات ظروف عمل أفضل.

تعد الأطر السياسية و نظم الحوكمة إلى جانب المتغيرات الاقتصادية المكونة للبيئة الاستثمارية من أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، لتهيئة المناخ الاستثماري قصد زيادة الاستثمار بشكل عام و الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي و التقليل من حدة الفقر، فلم يعد الاهتمام قاصراً على تحديد مستويات النمو الاقتصادي، و إنما امتد ليشمل ضرورة تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات، و أصبح أمراً جلياً ضرورة تعزيز النجاح الاقتصادي و التنظيمي، الأمر الذي يستدعي توفير منظومة قيمية و التزام أخلاقي و اجتماعي للدولة، و هنا برز مفهوم الحوكمة (*The Good Governance*) لتعزيز الثقة في اقتصاد أي بلد.

1. الإطار المفاهيمي للمحددات الكيفية/ المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت الجهود الدولية على أهمية السلوكيات الحكومية في التأثير على مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، و تعتبر من طرف المستثمرين مؤشراً للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار و تنفيذ السياسات الاقتصادية، كما أنها تتطوي على تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية، الديمقراطية، المساءلة،...

كما تشير الحوكمة إلى الأداء الجيد للجهاز الحكومي، بمختلف الأجهزة و الهيئات التابعة لها و المسؤولة عن اتخاذ القرارات أو تنفيذ السياسات، أو الإشراف على تطبيق القوانين و التشريعات و الرقابة على تنفيذها. كما تشير الحوكمة وفقاً لمنهج البنك الدولي-مركز بحوث و دراسات البنك الدولي- إلى كل المؤسسات و

الأساليب أو الإجراءات التي من خلالها تمارس الدولة مهامها في إطار من الشفافية، و المصادقية و المساءلة و التي يمكن التعبير عنها من خلال المؤشرات الستة التالية⁽⁰¹⁾:

2. مؤشرات جودة إدارة الحُكم:

- 1.2. عدم انتشار الفساد، و مدى مكافحته (Control of Corruption).
- 2.2. الاستقرار السياسي و عدم العنف (Political Stability).
- 3.2. الديمقراطية (الاستجابة لمطالب الأفراد و المساءلة) (Voice and Accountability).
- 4.2. مدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مدعّم للحقوق و الملكيات (Rule of Law).
- 5.2. جودة اللوائح و التنظيمات و اللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (Regulatory Quality).
- 6.2. فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة (Government Effectiveness).

العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة أصلت للعلاقة بين كل مؤشر و تأثيره على التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية. و إن تباينت النتائج فقد أجمعت كلها على مكانة الدولة في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر. و المراد هنا إيضاح العلاقة التي تجمع ما بين: جودة إدارة الحُكم (Quality Of Government) - مناخ الاستثمار أجنبي مباشر-النمو اقتصادي. بحيث سنقتصر في التحليل بالنسبة لمؤشرات الحوكمة، على المؤشرات الفرعية الداخلة في احتساب مؤشر جودة الحُكم الصادر عن البنك الدولي و هي: مكافحة الفساد (Control of Corruption)، مدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مدعّم للحقوق و الملكيات (Rule of Law)، جودة البيروقراطية (Regulatory Quality).

1.1. مؤشر مكافحة الفساد:

أهم التعاريف الهامة المتعلقة بالفساد، هو استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة مثل الرشوة، خاصة عندما يقوم السياسيون و كبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة لاستخدام خاص، و يكون لذلك آثار سلبية جسيمة و مباشرة على التنمية الاقتصادية. كما يعرفه البنك الدولي. في حين تعرفه منظمة الشفافية العالمية على أنه استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص و الذي ينطوي على مجموعة من العناصر:

- يظم القطاعات الثلاث للحوكمة: القطاع العام، و الخاص و المجتمع المدني.
- يغطي كلا من المكاسب المالية و غير المالية.

(01) - المؤشرات الستة الرئيسية لإدارة الحكم، البنك الدولي، 2008

- يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط و تنظيم كيفية ممارسة السلطة.
- يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد، و تحويل الموارد في الإتجاه غي المخصص لاستخدامها.
- إساءة استخدام السلطة أو استغلالها لحساب المصلحة الخاصة.
- حرية التقدير في اتخاذ القرار مع غياب المسألة القانونية.
- انحراف في السلوك عن متطلبات الواجبات الرسمية المقررة في القانون و انتهاكه.
- الإساءة اللاقانونية للسرية لاستخدام السلطة.
- الانحراف عن معايير السلوك الاجتماعي.
- إلحاق الضرر بالمصلحة العامة لحساب المصلحة الخاصة.

* توصيف مؤشر الفساد: المصدر الرئيسي لهذا المؤشر "منظمة الشفافية الدولية"، و هي منظمة غير حكومية تظم فروعاً في مائة دولة، و يتم بناء المؤشرات على مجموعة من المسوحات أجرتها تسعة مؤسسات و منظمات دولية متخصصة في هذا الشأن^(*)، و هي عبارة عن أسئلة تم توجيهه لرجال أعمال و المنظمين و المحللين الاقتصاديين و عامة الجمهور و وسائل الإعلام، و تتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد و الشركات نظير أي معاملات مع هذا الجهاز، و أيضاً عن طريق مكافحة الفساد السياسي و الإداري بالدولة، و يتضمن ذلك الجوانب المتعلقة بالفساد في السلطات

تتمثل تلك المنظمات و الهيئات و المؤسسات في: (*)

1. استقصاءات الأسر و الشركات: مؤسسة Afrobarometer، و مؤسسة Americasbarometer، و استقصاء بيئة أنشطة الأعمال و أداء مؤسسات الأعمال، و منظمة غلوب لاستطلاعات الرأي و التقرير العالمي للتنافسية، و المقياس العالمي للفساد، و مؤسسة Latiobarometer، و مؤسسة Political Economic Risk Consultancy، و الكتاب السنوي للتنافسية في العالم.
2. الهيئات المعنية بإتاحة المعلومات عن الأنشطة التجارية: نشرة أنتيليجنس عن مخاطر بيئة الأعمال Business Environment Risk Intelligence، وحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست Intelligence Unit، و مؤسسة Jet Country Security Ratings للتصنيفات الأمنية القطرية، و مجموعة Merchant International Group، و مؤسسة خدمات المخاطر السياسية Politcal Risk Service.
3. المنظمات الغير حكومية: مؤشر بيرتلسمان للتحويلات Bertelsmann Transformation Index، و منظمة فريدم هاوس Freedom House، و المؤشر العالمي لإدارة الحكم Global E-Governance Index، و مؤشر النزاهة العالمية Global Integrity Index، و مؤسسة هيريتاج فاوندیشن Heritage Foundation، و مجلس البحوث و المبادلات الدولية International Research and Exchanges Board، و منظمة صحفيين بلا حدود Reporter Without Borders، و مؤشر الميزانية المفتوحة Open Budget Index.
4. مؤسسات القطاع العام: بنك التنمية الإفريقي، و بنك التنمية الآسيوي، و تقييمات البنك الدولي للسياسات و المؤسسات القطرية، و قاعدة بيانات Cingranelli-Richards Human Rights Database، و تقرير البنك الأوربي للإنشاء و التعمير عن المرحلة الانتقالية، و قاعدة بيانات الأوضاع المؤسسية التابعة لوزارة المالية الفرنسية، و تقييمات أداء القطاع الريفي التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و تقرير مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي عن الآفاق الاقتصادية لأفريقيا، و تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار في البشر.

التشريعية و القضائية و التنفيذية، بالإضافة إلى مدى يمثل الفساد إهداراً للموارد العامة للدولة لتحقيق مكاسب خاصة.

2.1. مدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مدعم للحقوق و الملكيات (Rule of Law):

يعبر المؤشر عن مدى وجود قواعد و قوانين بالمجتمع، تمنح الأفراد و الشركات الثقة في التعامل و ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، و أيضاً مدى انتشار الجرائم و السرقات و التي تمثل عائقاً أمام ممارسة النشاط الاستثماري، و مدى كفاءة و فعالية القضاء و عدم تمييزه و استقلاليته عن الضغوط السياسية إلى جانب الحرية الفكرية، كما يؤكد المؤشر أيضاً على أن جودة المناخ الاستثماري بالدولة يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون و مصداقيته و القدرة على التنبؤ به.

- توصيف مؤشر النظام التشريعي و القانون المدعم للحقوق و الملكيات:

يعتبر من أهم المؤشرات التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية، و الذي يعكس نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سواء على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية في مجالات الإنتاج، التوزيع و الاستهلاك و الائتمان....إلخ، أو الخارجية في المجالات المرتبطة بالتعامل مع الأجانب سواء في التجارة الخارجية أو تدفقات رؤوس الأموال.

3.1. جودة اللوائح و التنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (Regulatory Quality):

يدل المؤشر على مدى قدرة الدولة على اختيار و تنفيذ سياستها بكفاءة و عدم وجود فجوة ما بين اللوائح و النظم و تنفيذها، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الدولة، و التي تقاس بمدى الإفراط في إصدار اللوائح و التنظيمات المعوقة لممارسة النشاط الاقتصادي محلياً، أو خارجياً سواء المتعلقة بالتجارة الدولية و تدفقات رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان و الذي يدعى بالسياسات الغير صديقة للسوق (Market Unfriendly Policies)، و من أمثلة ذلك رقابة الأسعار و تحديد مجالات الإنتاج، و اللوائح

المتعلقة بتأسيس المشروعات الجديدة و القيود التعريفية و غير التعريفية و تأثيرها السلبي على التجارة الدولية، و العقود على الاستثمارات الأجنبية.

2. آليات العلاقة بين مؤشرات جودة إدارة الحكم و الاستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت الجهود الدولية في الآونة الأخيرة على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل المخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يسهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية بالاقتصاد المضيف، وفيما يلي عرضاً لأهم الجوانب المرتبطة بالمناخ المؤسسي، أو الكفاءة المؤسسية للاقتصاد المضيف وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2. قنوات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف يتم في السياق التالي التعرض للقنوات التي تؤثر من خلالها تلك المؤشرات على المناخ الاستثماري، وبالتالي على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم، وشكل أو نمط الدخول للسوق المضيف، لذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأبعاد المختلفة لجودة إدارة الحكم، وهو ما سوف يتم تناوله بشيء من التفصيل.

1.1.2. الفساد والأبعاد المختلفة لجودة إدارة الحكم (أسبابه):

يمكن الاستعانة بالدراسات السابقة التالية للوقوف على الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد ونموه وعلاقته بجودة إدارة، وذلك على النحو التالي⁽⁰¹⁾:

- دراسة ماورو (Mauro 2004): تشير الدراسة إلى أن الفساد يعوق تدفق الاستثمارات من خلال عدة قنوات، و تم ذلك عن طريق نموذجان يقومان على إستراتيجيتين متكاملتين لتحقيق التوازن المتعدد (Multiple Equilibria). يعتمد النموذج الأول على نموذج التكامل الاستراتيجي لمورفي و آخري (Murphy 1993 and Others) لدراسة العلاقة بين الفساد و النمو. أما النموذج الثاني فيستخدم نموذج التوازن المتعدد للفساد و الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي لعوامل الإنتاج لـ (Barro 1990).

حيث تم التوصل من خلال الدراسة إلى العلاقة الوطيدة بين انتشار الفساد و تباطؤ معدل النمو الاقتصادي. أشار (Johann G., 2004) - في دراسته عن الفساد وأثره على النمو الاقتصادي - إلى أن الفساد تعود

(01) - مروة محمود عمر، الفساد و أثره على تفاوت الدخل و الفقر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2011.

أسبابه للمؤشرات الأربعة للحوكمة والتي تتمثل في غياب دور القانون، وانتشار البيروقراطية، وعدم الاستقرار الحكومي وأخيرًا مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد (غياب الديمقراطية)، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تقل قدراتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالشكل الذي يؤثر سلبيًا على معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول⁽⁰¹⁾.

كما أوضحت دراسة (Shang- Jin, 2000) - عن تشابه تأثير الضرائب مع الفساد بالنسبة للمستثمر الأجنبي - أن مستوى الفساد في الدول المضيفة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأبعاد المختلفة للأداء الجيد للجهاز الحكومي مثل مدى جودة البيروقراطية، ومدى جودة النظام القانوني والتشريعي والقضائي بالدولة، وأيضًا الاستقرار السياسي، كما ألفت الدراسة الضوء على الآثار السلبية للفساد بالدول المضيفة، حيث أن الفساد يقلل من النمو الاقتصادي نظرًا لتأثيره السلبي على الاستثمارات، كما يسهم أيضًا في التوزيع غير العادل للدخل والثروة، وفيما يتعلق بالنواحي السياسية نجد أنه يسهم في تحقيق عدم الاستقرار السياسي، وكل هذه الجوانب أو النواحي السلبية للفساد تتداخل في تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁰¹⁾.

كما أكدت دراسة (James J. Emery, 2003) - عن العلاقة بين الحوكمة والشفافية والاستثمار الخاص بدول إفريقيا - على أن الفساد يمثل قيدًا على نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، وقد أشار في هذا الصدد إلى المجالات المختلفة للفساد، ومنها الفساد المرتبط بالنظام القانوني والقضائي، وكذلك الفساد المرتبط بالحصول على التراخيص، وأيضًا المرتبط بتحصيل الضرائب على الأرباح، هذا إلى جانب الفساد المرتبط باللوائح والتنظيمات المرتبطة بالعمل والبيئة (البيروقراطية)⁽⁰²⁾.

وبناءً على ما سبق، يمكن أن نستخلص أن الافتقار إلى معايير الحوكمة يؤدي إلى نقص أو فقدان القواعد التنفيذية للحوكمة سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى الكلي، الأمر الذي يسهم في خلق بيئة مناسبة لنمو وانتشار الفساد، لذلك سوف يتم في السياق التالي إلقاء الضوء على كيف يمكن أن تسهم الجوانب المختلفة للحوكمة (الديمقراطية - البيروقراطية - النظام القانوني) في زيادة مستويات الفساد بالدول المضيفة، وبالتالي تؤثر سلبيًا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.1.2. آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

(01) -Johann Graf Lambsdorff ، How Corruption affects Economic Development, Published in: *Global Corruption Report 2004*, Transparency International 2004, P.310-311.

(01) -Shang- Jin Wei ،How Taxing Is Corruption on International Investors?, *The Review of Economics and Statistics*, Vol. (82), N°1. P.P: 2-3، 2000.

(02)- James J. Emery ، Governance, Transparency and Private Investment In Africa, OECD, Global Forum In International Investment, P.2-4، 2003.

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة - وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيرًا سلبيًا على المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - على النحو التالي⁽⁰³⁾:

1- يقلل الفساد الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع بصفة عامة أو إلى المستثمرين بصفة خاصة، حيث يقل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية، كما يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويشوه تخصيص الموارد، حيث يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة ومنح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى.

2- كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بارتفاع مستويات الفساد بها وتتجنبها تمامًا، أو البديل الآخر أن تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، وفيما يتعلق بالبديل الثاني يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلوا البحث عن مشروعات مشتركة في الدول المضيفة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها من خلال الرشاوى أو الفساد، أو على أساس مدى ارتباطهم بأشخاص ذوي سلطة أو نفوذ بدولهم تمكنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم.

3- يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكاليف المعاملات للمستثمر الأجنبي بالاقتصاديات المضيفة، وبالتالي يزيد من تكاليف إقامة المشروعات أو الأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي يعد بمثابة قيد على إمكانية الدخول للأسواق المضيفة. في حين أن تعظيم الأرباح و تدنئة التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وسهولة الوصول للأسواق يعد الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج. وفي ضوء ذلك، يعد من أهم دوافع ومتطلبات المستثمر الأجنبي بالدول المضيفة ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية وتفعيل دور القانون.

4- يؤدي الفساد إلى تعدد أنواع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي تتأثر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، ومنها تكاليف التفاوض، وتكاليف إبرام العقود والتعاقدات، وتكاليف البحوث والتطوير، علاوة على تكلفة المعلومات والتي تعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفيما يتعلق بالمعلومات والإجراءات اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتدخل فيها الفساد فإنها تتمثل في المعلومات المرتبط بالحصول على التراخيص والموافقات والمتطلبات الأخرى اللازمة لتأسيس المشروعات، فعلى سبيل المثال هل يتم تخصيص الموافقات المطلوبة للاستثمارات على قطاعات معينة

(03) - كاميليا عبد الحليم أحمد، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "دراسة مقارنة"، كلية التجارة و إدارة الأعمال، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، ص ص 108-109، 2008.

أم لا، وأيضًا المعلومات عن الخصائص المرتبطة بالسلع التي يتم إنتاجها وتبادلها وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، وأيضًا فيما يتعلق بمتطلبات التشغيل، حيث تحتاج المنشآت للبدء في عمليات التشغيل معرفة القواعد الحاكمة للعمل مثل معدلات الصرف والضرائب والائتمان والتجارة الدولية والخدمات والمزايا الأخرى المرتبطة بالتوطن.

5- كما يضعف الفساد من قدرة الحكومة والمؤسسات السياسية على تنفيذ مهامها بكفاءة، مما يصيب الإدارة بضعف العدالة في توفير وتوزيع الخدمات الحكومية الأمر الذي يهدد بعدم الاستقرار، وضعف ثقة أفراد المجتمع. كما يقلل من مقدرة الحكومة على تنفيذ اللوائح المشروعة والقوانين، وتضطر الحكومات من جراء هذه الخسارة للثقة في النظام السياسي اللجوء إلى استخدام القوة القهرية للمحافظة على النظام السياسي، بما يؤثر سلبيًا على المناخ الاستثماري.

6- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية⁽⁶¹⁾. و يخلق أبعاد اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار و ملائمة مناخ الاستثمار و يزيد من تكلفة المشاريع و يهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية، و خاصة عند طلب الرشوة من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. و في هذه الحالة يعتبر الفساد ضريبة معيقة للاستثمار، مما يرفع في التكلفة الاجتماعية للمشروعات و يخفض العائد على الاستثمار.

7- كما يسهم الفساد في تشويه هيكل المنافسة بسوق الدول المضيفة، من خلال تفضيل ومحاباة الشركات التي تتمتع بخبرات جيدة في طرق دفع الرشوى للمؤسسات العامة بالسوق المحلي لإنجاز أعمالها، وبالتالي دعم قدراتها التنافسية. الأمر الذي يؤثر سلبيًا على الأنشطة الاقتصادية بالدول المضيفة.

2.2. قنوات تأثير جودة اللوائح والإجراءات التنظيمية (نوعية البيروقراطية) على الاستثمار الأجنبي المباشر:

للتعرف على أهم قنوات تأثير البيروقراطية على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار البيروقراطية بهذه الدول، وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحكومة وهو ما سوف يتم تناوله بشيء من التفصيل في السياق التالي:

1.2.2. البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحكومة: (أسباب البيروقراطية)⁽⁰¹⁾:

(01) - عبد الله غالم، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحكومة كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص 06، 2012.

(01) - كاميليا عبد الحليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-124

تعكس القيود الإدارية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية (البيروقراطية)، والقيود التكنولوجية والجوانب الأخرى المؤسسية التي تواجه المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، عوامل هيكلية بالاقتصاد، ومنها النظام السياسي، والفساد، والنظام القانوني والتشريعي، ودرجة التحرير المالي والتجاري، وسياسات الأجور بالدولة،

2.2.2. البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير البيروقراطية أو اللوائح والإجراءات التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن البيروقراطية تمارس تأثيرًا سلبيًا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أو بمعنى مخالف، أن جودة اللوائح والتنظيمات تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي جذب المزيد من تدفقات FDI فيما يلي:

1. تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعد من أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، وذلك على النحو التالي:

أ- أكدت دراسة (Colin K., David P. and Yin-Fang Z., 2006) على أهمية جودة الأطر المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية لمناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط مجرد تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضًا تحتاج إلى البناء المؤسسي والذي يقلل من حالة عدم كمال المعلومات، ويسهم في تفعيل هيكل الحوافز، ويقلل من تكاليف المعاملات، ويحث على الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة. وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى أن يتسم الإطار المؤسسي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وتتسم بالشفافية والمصادقية والاتساق، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإطار المؤسسي التنظيمي بالدولة يعد محددًا هامًا لأداء الأسواق.

ب- كما يسهم النظام المؤسسي والذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة. فكلما كان النظام الإداري يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من تلك الاستثمارات، وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية

للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (701).

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحث ويشجع على المنافسة، ويتم تنفيذها في إطار من الشفافية بعيداً عن الممارسات المرتبطة بالفساد، وبالشكل الذي يسهم في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3.2. قنوات تأثير النظام القانوني والتشريعي والقضائي ومدى دعمه للحقوق والملكيات على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير النظم القانونية والتشريعية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطین استثماراتهم بالدول المضيفة - وذلك في ضوء فرضية إن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يسهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة - فيما يلي:

1. تشير دراسة (John Hewko, 2003) في هذا الصدد - عن العلاقة بين دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر - إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصادقية النظام القضائي والتشريعي، وسيادة القانون. خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصاديات السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات وإستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقعة، وبما يحقق حماية للحقوق والممتلكات، وأيضاً يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

2. كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني، إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات، وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد المضيف، بالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول للسوق وبالتالي قدراتها التنافسية بالسوق المضيف. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن

(01)- عبد المطلب عبد الحميد ، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، المجلد السادس، العدد الثاني، 1999، ص.ص 15-16.

المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضل توطين استثماراته بالدول المضيفة التي تتسم بكفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والممتلكات.

وأخيرًا خلصت دراسة (John Hewko, 2003) - عن العلاقة بين دور القانون ومصادقيته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر - إلى أنه في ظل حاجة الدول النامية إلى تعظيم استفادتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب المزيد منها، فعليها تبني أو بناء نموذج يتضمن مجموعة من السياسات التي تستهدف تحسين المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، من خلال التركيز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح التشريعي وبصفة خاصة التشريعات التجارية، واللوائح التنظيمية، وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ، ولاتي تركز على الدور الهام للقطاع الخاص، علاوة على التركيز على الطريقة التي يتم بها التطوير الكفء للتشريعات ولتي تهتم بجذب جميع أنواع الاستثمارات الممكنة، علاوة على التركيز على كل ما يهم المستثمر الأجنبي في ظل الإطار التشريعي القائم.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة: بداية بالمعبر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر، و المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية، كما تم التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية و المناخ الاستثماري بها، و كذا الفجوات و الاختلالات المختلفة التي تعاني منها اقتصادياتها، و انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية منه و السلبية على اقتصادياتها.

كما تم التعرض إلى المحددات الاقتصادية، بالتعرض إلى مكونات البيئة الاستثمارية من الجانب الاقتصادي، كما تم تناول الجانب المهم من الدراسة و المتمثل في المتغيرات المؤسسية التي تعكس جودة إدارة الحكم، و ذلك انطلاقا من مؤشرات الحوكمة، بالتركيز على: مكافحة الفساد (*Control of Corruption*)، مدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مدعم للحقوق و الملكيات (*Rule of Law*). ،جودة البيروقراطية (*Regulatory Quality*).

بناءً على ما سبق، أمكن التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية التي سيُستعان بها لاحقا في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بجودة إدارة الحكم، و قياس أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة تعد من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، كما تم التطرق إلى بعض الدراسات التجريبية السابقة لاستظهار العلاقات الضمنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات الحوكمة

الفصل الثالث:

البيئة التنظيمية والاقتصادية و المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر
في الجزائر

تمهيد:

منذ مطلع الثمانينات حصلت تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية، كانت تتمثل أساساً في تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية و اشتداد الضغوط الحمائية في الدول الصناعية و ركود النمو الاقتصادي الدولي و ضعف نمو التجارة الدولية، و كذا تدهور قيمة الدولار، و قد كان لتلك الظروف المتسارعة التغير سببا في تفاقم الاختلالات في العديد من اقتصاديات الدول النامية، بما فيها الدول العربية، و الجزائر واحدة من الدول التي عانت من تفاقم الفجوات و الاختلالات الداخلية و الخارجية تحت ضغط هذه التغيرات مما انعكس سلباً على التطور المرحلي للتنمية. و هو ما شكل عقبة أمام تحقيق معدلات نمو القابلة للاستمرار.

تحت ضغط متغيرات البيئة الدولية و اكتساح أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات للاقتصاد العالمي تحت مسمى "العولمة" اليوم . و القصور في السياسات الداخلية للدولة⁽⁰¹⁾. التي شرعت على إثرها كباقي نظيراتها النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفق نهج الصندوق و البنك الدولي، و قطعت أشواطاً في تنفيذها خلال عقد الثمانينات مع شيء من التردد، حيث اختارت القيام بالإصلاحات بصفة ذاتية في بداية الثمانينات، و في أعقاب الصدمة النفطية الثانية عام 1986، جاءت توجيهات الصندوق و البنك الدولي من أجل المضي في سبيل تسريع الخطى لإعادة توجيه مسار الاقتصاد الوطني من النهج الاشتراكي إلى الاعتماد المتزايد على قوى السوق.

⁽⁰¹⁾ علاوة نوري، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، مصر 2007 ص، 159

و نظراً لاستمرار تفاقم حدة الفجوات و الاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينات، و تعدد جوانب الأزمة، اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أمنية، أتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية لكن يكون مجدياً، وأنه لابد من إتباع إستراتيجية إصلاح اقتصادي و سياسي شامل ، قصد معالجة معظم الاختلالات و الفجوات (الداخلية و الخارجية)، و تسهم في تسريع خطى التحول الهيكلي لتأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية و بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، و تحسين المستوى المعيشي لكافة أفراد الشعب.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر

ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي ، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات و التدابير ذات الأبعاد التصحيحية مستهدفة الحد من الاختلالات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (المحليين و الأجانب) مع تسهيل و تبسيط الإجراءات و في هذا الصدد تم إصدار المراسيم المحددة و المنظمة لمختلف مراحل انجاز المشاريع الاستثمارية.

1. حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال قوانين الاستثمار:

يهدف قانون الاستثمار بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية. لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر⁽⁰¹⁾. و من هذه القوانين نجد قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963 (قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26)، و قانون الاستثمارات الصادر في 1966 (أمر رقم 66 / 284 المؤرخ في 1966/06/15) ، أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي ، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي.

(01) - نقلاً عن: منصوري الزين، آلية ترقية و تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2005.

ثم قانون سنة 1982 (قانون رقم 11/82) ثم قانون سنة 1988 (قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988)، ثم قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص، مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة. و وصولاً إلى قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص و العام و لا بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها. و نظراً للانتقادات و الملاحظات التي أبدتها بعض الأطراف الفاعلة و التي لها علاقة بالاستثمارات المحلية و الأجنبية بالخصوص حول تدخل الدولة في مجال الاستثمار حسب ما جاء به قانون الاستثمار 93-12 و لتوضيح بعض النقاط الغامضة في هذا القانون، جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر و ذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض. كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال و الأرباح، و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

يعتبر القانون 93/12 و الأمر الرئاسي 01-03 أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار و هذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. إذ بموجب المرسوم التشريعي 93-12 و الأمر الرئاسي رقم 01-03 أصبح مجال الاستثمار و كل ما يتعلق به واضح المعالم.

2. حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر:

كما أكدت الدراسة الصادرة عن الأكتاد (UNCTAD, 2004) فيما يتعلق بالحوكمة (Good Governance) ودورها في تحفيز أو الترويج للاستثمار، على أن معظم الحكومات قامت بالتسويق لدولها من خلال وكالات ترويج الاستثمار (Investment Promotion Agencies: IPAS)، والتي تم تأسيسها لهذا الغرض، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لدورها الهام في اقتصاديات الدول المضيفة. وقد ركزت هذه الوكالات في تحفيز الاستثمارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين جودة المناخ المؤسسي والتشريعي والسياسي⁸. و كان سعي الجزائر في هذا الاتجاه

⁽⁰¹⁾—UNCTAD, Good Governance in Investment Promotion, United Nations Conference on Trade and Development 2004, P8.

بإصدارها لمجموعة من النصوص القانونية خلال فترة الإصلاحات تهدف إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار.

من أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات و أجهزة أخرى نذكر منها الخصوص : وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI) ، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI) ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) ، المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، الشباك الوحيد (GU) ، صندوق دعم الاستثمارات (CSI) ، و الوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار و متابعة الإصلاحات.

1.2. وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI):

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993⁽⁰¹⁾ المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ، و تضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هـ صلاحيات الوكالة ، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر لا يسما بعد إنشاء الشباك الوحيد و تتمثل مهامها أساسا في :

- تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية .
- تضمن ترقية الاستثمارات و تنفيذ كل التدابير التنظيمية .
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها .
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار .
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار .
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه .
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات .
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة .
- تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه .
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار .

(01) - موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الشبكة العنكبوتية: <http://www.andi.dz>

- الاعتماد على خبرات و أجهزة الشباك الوحيد و تشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم و متابعة إنجاز المشاريع و هذا بقيامها بما يلي :
- بنك معلومات حول إمكانيات الاستثمار في البلاد.
- قنوات للإعلام الوطني و العالمي.
- خبراء اختصاصيين محليين و أجانب
- و التي تحولت فيما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

2.2. لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI):

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي ، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه ، ففي إطار تدعيم و تحفيز الاستثمار من هذه الناحية فان مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها المعروفة بـ (CALPI) .

تأسست لجنة (CALPI) بناءا على التعليمات الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، و تركز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي و التشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا و مدير الدراسات و تهيئة الإقليم، مدير الصناعات و المناجم، مدير مكلف بالمجال الحضري، مدير الملاك العمومية، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية، رؤساء البلديات و الدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثلو كل الغرف التجارية و الحرف الصناعية و الزراعية، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية، و تتمثل مهام لجنة (CALPI) في :

هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية، و في هذا المجال فهي مسؤولة على :

- تشكيل و مسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق و المصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر .
- كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات و التي تعمل كل اللامسات اللازمة للاستثمار و خاصة في الميادين التالية:
- الوضعية العامة للأرض: فيما يخص المساحات المهيأة و الغير المهيأة و وضعية المساحات مثل ظروف الاتصالات، النشاطات المعروفة و خاصة المتعلقة بالبيئة .
- الوضعية القانونية للأرض: تعريف نوعيتها ، مالكيها ، أو مسيرها و طريقة الاستفادة

- قواعد و طرق البناء : فيما يخص الحصول على رخصة البناء و احترام قواعد التعمير
- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الدارية ، المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار و تكمن مهمتها أيضا في نشر و إعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين و الإجراءات و الخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض و كذا التعليمات حول البناء و كذا نشر العناوين و رقم الهاتف و الفاكس للهيئات المعنية .
- تسير هذه اللجنة تحت إشراف الولاية مباشرة و تحدد أوقات الاجتماعات من طرفهم و ذلك بعد استقبال الطلبات المودعة من طرف المستثمرين حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوما اعتبارا من تاريخ الإيداع.
- مداومة لجنة (CALPI) فهي تكون مؤكدة على مستوى مكتب الوالي تحت شكل الأمانة الدائمة التي تتكفل بما يلي:

- استقبال و تسجيل طلبات الأراضي و دراسة حالة الطلبات ،

- الاتصال بأعضاء اللجنة عشرة أيام قبل تاريخ الاجتماع،

- تأكيد الأمانة اجتماعات (CALPI) و تشكيل تقرير الاجتماع .

- تضع تحت تصرف الأشخاص الدليل و المعلومات الموضوعة من طرف لجنة (CALPI)

- طرق تسهيل اكتساب العقار للمستثمرين فتتم بعد إيداع الطلبات من طرف المستثمرين الذين منحوا امتيازات من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و يتم الطلب على أساس نسخة لتصريح بالاستثمار ممنوحة من طرف الوكالة و تشمل المعلومات التالية :

- تصريح بهوية المستثمر .
- تصريح بطبيعة النشاط .
- تصريح بهياكل الاستثمار مثل التجهيزات.
- تصريح برأس المال الصافي.
- تصريح بعدد مناصب الشغل التي يحدثها الاستثمار.
- تصريح بخصائص الأرض المطلوبة.

في حالة قبول طلبات المستثمرين بتوفر الأرض المطابقة للشروط المطلوبة ، في هذه الحالة فإن الوكلاء العقاريين ذوي الشأن أعضاء لجنة (CALPI) يوقعون على نموذج محدد بالوعد بالمنح في آجال 8 أيام بعد اجتماع لجنة (CALPI) و نسخة من هذا الوعد تودع لدى الأمانة العامة للجنة قصد المتابعة أما الوكلاء العقاريين فهم ملتزمون بالرد خلال 90 يوما إلا في حالة التنازل الكتابي للطالب قبل نهاية الآجال. في حالة الرد بعدم قبول الطلب ، تخبر اللجنة الولائية و تكون الإجابة مكتوبة و مؤشرة من قبل الأمانة الدائمة.

3.2. المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

و هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة و يتولى المجلس بالخصوص المهام التالية :

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها ،
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة ،
- يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 من القانون 03-01،
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة 03 من نفس القانون،
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر ،
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه.
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.
- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ الأمر 03-01 .

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 03-01 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) و يرأسه رئيس الحكومة.

و هذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين، و لكن في الواقع هناك صعوبة كبيرة في تطبيق التشريعات و في منح الحوافز للمستثمر.

4.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص " وكالة " . و هي حسب المادة 21 من الأمر 03-01 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات، تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.

- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

- تسير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

- تسير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01-03

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

- تقدم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب و المزايا و الحوافز المطلوبة و هذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب ،تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

و في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها ، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه. كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي و أخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد.

- يبين قرار الوكالة، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات و هي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج. و تحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج و مكان تواجدها عن طريق التنظيم.

ما يلاحظ على نشاط و مهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل و الإمكانيات لتطوير و ترقية الاستثمار (موقع الكتروني ديناميكي، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة و فعالية...) كما لا تتوفر على الكفاءات اللازمة لتطوير الاستثمار حيث لا تمتلك استقلالية كافية فيما يخص التوظيف، كما يتسم نشاطها بالتداخل مع مهام و صلاحيات هيئات و مؤسسات أخرى مثل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار و الصندوق الوطني للاستثمار.

كما أن وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) تخضع لوصايتين ، الأولى إدارية و تحت سلطة رئيس الحكومة و أخرى سلطة عملية و تخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI). و بالتالي فان تعامل الوكالة مع المستثمر تمنح لهذا الأخير إمكانية الطعن أمام ثلاث جهات : أمام القضاء و أمام مصالح رئيس الحكومة و أمام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI). و هذا ما جعل الغموض يكتنف عمل هذه الوكالة و يعقد من مهامها و يقلل من فاعليتها.

5.2. الشباك الوحيد اللامركزي (G.U):

الشبابيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية و يشمل الممثلين المحليين للوكالة و الهيئات و الإدارات المعنية بالاستثمار، أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية و هو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

- فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات ، موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 03-01

- ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.

- يتأكد الشباك الوحيد ، بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية ، من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكيلات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع. و يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخفيف المقررة.

- تنشأ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة ، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار ، حافظة عقارية و غير منقولة ، يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار .

- يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي.

و بالإضافة إلى هذه الهياكل هناك أجهزة و هياكل أخرى لها علاقة بالاستثمار منها :

- الهياكل التقنية المختصة لدعم و متابعة إنجاز المشاريع.

- شبكات معلوماتية وطنية و دولية.

- صندوق لدعم الاستثمار.

- حافظة عقارية للمستثمر.

- مساهمة خبراء و مختصين وطنيين و أجانب.

- إرادة في خدمة المستثمرين و التنمية الوطنية.

6.2. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (MDPPI):

و تضطلع بالمهام التالية :

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة،
- اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

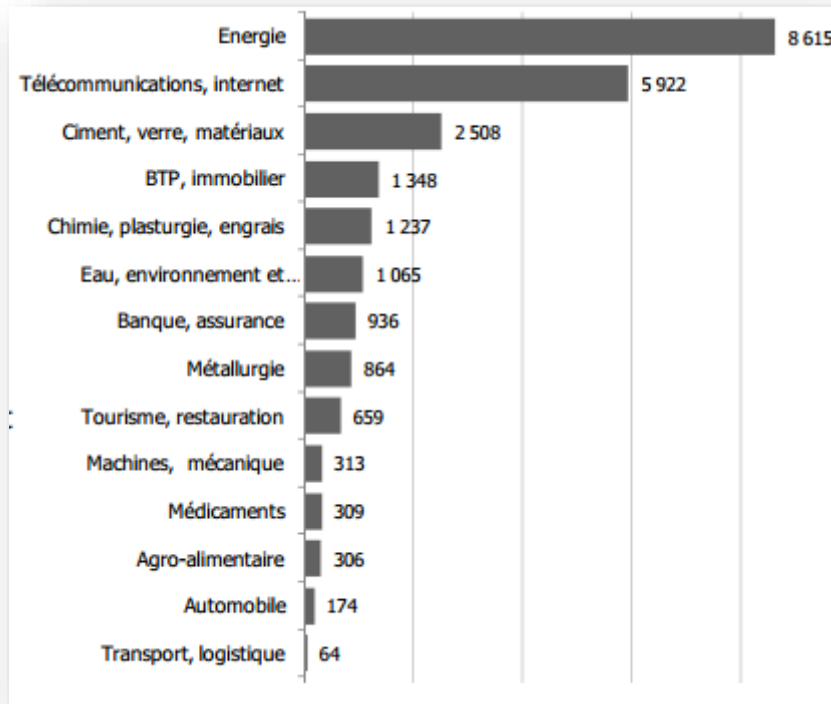
و بموجب هذه القوانين و الهياكل و الهيئات أصبح مجال الاستثمار و الامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا. و لكنها في الأخير تظل بحاجة على إسقاطات عملية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بفتح المجال أمام الاستثمار المحلي و جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

3. مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر:

الجزائر الدولة العربية و الإفريقية الأكبر مساحة (2.381.741 كم²)، تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في تزويد دول العالم بالغاز الطبيعي، و الرابعة في تزويد الاتحاد الأوربي، حباها الله عز و جل بموقع استراتيجي، و بثروات طبيعية لا تحصى، بترول، غاز، حديد و فوسفات، يورانيوم و الكثير من المعادن الأخرى. و هي بذلك تلعب دوراً جيوستراتيجياً في المنطقة، بفضل ذلك الاحتياطي من تلك الثروات الطبيعية. فمثلاً احتياطي البترول يُقدر بـ: 12.3 بليون برميل، و الغاز بنحو 4.5 تريليون متر مكعب. ساهمت تلك الثروة الطبيعية بشكل وافر في تحقيق احتياطي صرف، بلغت قاربت الـ: 200 مليار دولار سنة 2014، تم استخدام مداخل الطاقة - بشكل جلي - في مبادرات الإصلاحات المتعثرة إلى يومنا هذا، في ظل سياسة الإنفاق العام المنتهجة.

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بالقطاعات الأخرى سواء بالنسبة للإنتاجية او الخدمية.

الشكل رقم (05): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب قطاع النشاط (2003-2013)،
الوحدة: مليون يورو



Source : Bilan des IDE en Méditerranée, ANIMA, P 14.

(3w.animaweb.org, télécharger le : 16/09/2014)

كما يتضح من الشكل أعلاه، فإن قطاع الطاقة يحوز على حصة الأسد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بقيمة 8615 مليون يورو، يليه قطاع الاتصالات و الإنترنت بقيمة 5922 نتيجة ولوج شركات الاتصال الأجنبية، خاصة بعد سنة 2001، أوراسكوم، نجمة،...، و تأتي صناعة الاسمنت و الزجاج و المعدات الصناعية، يليها قطاع الأشغال العمومية و البناء نتيجة للمشاريع التنموية (الانفاقية) المنتهجة: الطريق السيار شرق-غرب، المسجد الأعظم، مليون سكن،...، أما مجال الاستثمار في مجال السياحة بالنظر إلى مقدرات الجزائر، فهي متوقعة على نفسها، سياحة داخلية ضعيفة و بإمكانيات هزيلة و غلاء الأسعار بالنسبة للمواطنين، مرافق بعيدة جداً عن المعايير العالمية. و عدم إقبال المستثمرين الأجانب على الاستثمار في هذا القطاع يفسر ما يعانيه هذا القطاع، الذي يعتبر أكبر فرصة تسويقية لصورة البلد. كما نلاحظ أن القطاع الصناعي، صناعة السيارات و النقل تحتل مؤخرة الترتيب بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الذي يتطلب هو الآخر إعادة هيكلة حقيقية بعيدة عن الشعارات التي تحمل مسمى "الاستراتيجية الصناعية"، التي لم تؤتي ثمارها لحد الساعة، حيث لم تسمح في خروج أول سيارة من مصانعنا.

أما فيما يخص الدول المستثمرة في الجزائر فقد كانت كالتالي:

الجدول رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد المستثمر

البلد	النسبة المئوية % (2012)
الكويت	33
إسبانيا	17
مصر	17
الولايات م. الأمريكية	13
فرنسا	7
المملكة العربية السعودية	6
الصين	4

Source : ANDI(dernières données disponibles)

حسب الجدول أعلاه فإن الكويت احتلت الريادة في نسب تدفقات الاستثمار، إلا أن نسب التدفقات تبقى متواضعة.

المبحث الثاني: جهود تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال

الإصلاحات الاقتصادية

اقترن تطور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال-عن المستعمر الفرنسي الغاصب- إلى يومنا هذا بعاملين، أولهما راجع إلى الظروف و التغيرات التي عرفتتها شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، و ما تولد من مفاهيم جديدة كالعولمة، مما انعكس على تطور مكانة الاستثمار الأجنبي في التمويل الدولي، أما الثاني فيتمثل التي تبنتها الجزائر على المستويين الاقتصادي و السياسي، و الذي أفرز إصلاحات اقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة، و التي قد تتوافق أو تتعارض مع نشاط المستثمرين الأجانب، و قد كان ذلك على عدة مراحل.

1. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989):

غداة الاستقلال كان لزاماً على الدولة الجزائرية التدخل في تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية و الإشراف على مختلف المنشآت الاقتصادية الشاغرة التي تركها المستعمر الفرنسي ، حيث كانت الجزائر

تفتقد آنذاك إلى رأس المال البشري و المادي الذي يُمكنها من تسيير دواليب الاقتصاد الوطني ، مما أحدث اختلال داخل الاقتصاد الوطني. و سلكت الجزائر منذ 1965 منهجاً اشتراكياً قائم بطبيعة الحال على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج -شأنها في ذلك شأن مختلف الدول النامية التي تبنت هذا النهج- القائم على سياسة التخطيط المركزي في الإعداد و اللامركزية في التنفيذ متمما بتنبؤات للأهداف على المستوى الوطني، و الاعتماد على نموذج الصناعات المصنعة- حسب نظريات دي برنيس- و لتحقيق ذلك فقد قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإجراءات قبل القيام بأية عملية تخطيط، من بينها القيام بالتأميمات لتكريس سلطة الشعب، و إنشاء قطاع مصرفي و التحيز إلى إقامة الصناعات التقليدية، و فرض المراقبة على التجارة الخارجية بالإضافة إلى تحديد الأسعار إدارياً.

أما فيما يخص السياسة المنتهجة قبل التسعينات من حيث النتائج، فرغم ما حققته من نتائج ايجابية إلا أنها بقت دون المستوى المرغوب، و خاصة بعد الأزمة البترولية 1986 مما أثبت هشاشة البنية الاقتصادية، و ضعف السياسة الاقتصادية القائمة أساساً على عائدات المحروقات بالإضافة إلى الضعف و الوهن الذي يميز تسيير مختلف المؤسسات الاقتصادية و المرفق بارتفاع النفقات الناجمة عن وجود بطالة مقنعة داخل النسيج الاقتصادي للمؤسسات العمومية، و عدم إيلاء الأهمية للقطاع الفلاحي الذي يعاني من التهميش و لا يزال، و عدم المشاركة في تسيير دواليب الاقتصاد الوطني، مما أحدث اختلال هيكلي في العلاقات بين الإنتاج الوطني و الاستهلاك، بحيث تراجعت معدلات نمو الناتج الوطني الحقيقية الإجمالي في مقابل الزيادة في عدد السكان بـ: 3.4% في سنة، 1980 بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم نظراً لانخفاض مستوى الإنتاج و عدم الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية و المرافق للعجز الناجم عن النقص في التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

و من أجل تحقيق نموذج التنمية القائم أساساً على سياسة الصناعات المصنعة، فقد تم لهذا الغرض رصد مبالغ مالية ضخمة و بذلك تزايد حجم المبالغ الاستثمارية المخصصة لتحقيق مخططات التنمية ضمن استراتيجيات ما سمي بالاقتصاد الموجه. حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على سياسة الصناعات المصنعة و التي يُهدف من خلالها إلى:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة و الاتجاه نحو تحقيق النمو في الدخل الوطني المتأتي من زيادة في حجم الاستثمارات؛

- تركّز الاستثمارات في المجال الصناعي و ذلك على حساب باقي القطاعات الأخرى، مما مكن الصناعة من الاستحواذ على نصيب هام من الاستثمارات الكلية (62%، 43%، 52%) في الفترات (1970-1973)، (1974-1977)، (1978-1979) على التوالي؛

- التضحية بالاستهلاك الحالي قصد الحصول على استهلاك أكبر على المدى الطويل، إلا أن توفر العوائد البترولية أدى لإمكانية قيام استثمارات ضخمة دون التضحية بالاستهلاك الحالي، إنما التضحية بإقامة صناعات استهلاكية.

من خلال تحليل السياسة الاستثمارية خلال المخططات الثلاثة يبين أن التضحيات التي تم بذلها خلال هذه الحقبة كانت تهدف إلى إرساء قاعدة صناعية تمكن الجزائر من إعادة إنتاج احتياجاتها ذاتياً دون إتباع سياسة الانغلاق كما كان الحال بالنسبة للتجربة السوفياتية آنذاك. إن هذا التركيز على الاستثمارات الصناعية يُترجم على ضمنيّاً باستخدام التقنيات الحديثة و اليد العاملة المؤهلة بنسب مرتفعة، كما تستلزم من جهة أخرى التحكم في الدراسات الفنية لهذه الاستثمارات و تحقيقها و متابعتها حتى لا تنحصر نتائجها في الإنفاق الاستثماري إنما في مردوديته المالية و الاقتصادية.

1.1. الموقف التنموي للدولة الجزائرية من خلال تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

اقترن تطور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعاملين، يتمثل الأول في التطورات و الظروف التي شهدتها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، و التي كان لها انعكاس في تطور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبنتها الحكومة الجزائرية على المستويين السياسي و الاقتصادي، و الذي أفرز إصلاحات اقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة، و التي تميزت بالتوافق أو التعارض مع نشاط المستثمرين الأجانب، و ذلك وفق عدة مراحل، يتم التعرض لها تباعاً بتسليط الضوء على خصوصيات كل مرحلة و انعكاسها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

• الجهود التنموية للدولة الجزائرية خلال فترة الاقتصاد الموجه: 1962-1989:

سارعت الحكومة الجزائرية منذ بداية الاستقلال الوطني إلى التخلص من مخلفات الاستعمار الفرنسي و توظيف إمكانياتها المحدودة في إعادة ترتيب وضعها السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي

الهش (Vulnérable) من خلال رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد بانتهاج النهج الاشتراكي لبسط النفوذ على الاقتصاد و فك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي، و وضع الوسائل و الأدوات اللازمة عبر مخططات تنموية، حيث شهدت بداية الفترة إصدار القانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 و الذي أكد على التمسك بإبقاء رأس المال الأجنبي في الجزائر للمشاركة في عملية البناء، و لكن شهدت المرحلة صدور القانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الذي حُدد وفقه تحديد مجال تدخل القطاع الخاص و كذا الامتيازات و الضمانات الموفرة له، و الذي يتضمن قراءة سياسية و اقتصادية تؤكد معالم التوجه الاقتصادي الراضية لإبقاء الشركات الفرنسية المرادفة لاستمرار سياسة الهيمنة الاستعمارية المتمثلة في نهب الثروات و الإبقاء على التبعية و التخلف. مرفوعة بشعارات تؤكد على الاعتماد على الذات و التنمية المستقلة "العمل و الصرامة ضمان المستقبل".

جعلت هذه الأسباب من الجزائر على غرار العديد من الدول النامية و المستقلة حديثاً ذات النهج الاشتراكي رافضة للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجات متفاوتة. مما أدى إلى اتخاذ أساليب معادية كـ "التأميم". الجدول التالي يبين حالات التأميم التي مست فروع الشركات الأجنبية في الفترة: 1960-1976.

جدول رقم (07): حالات التأميم لفروع الشركات متعددة الجنسيات في بعض الدول النامية للفترة 1960-1976

العدد	05-01	15-06	25-21	30-26	أكثر من 50
الدول	سوريا، اليمن، افغانستان، غينيا	البنين، العراق، الموزمبيق	الكونغو	مدغشقر	الجزائر، أنغولا، إثيوبيا، تنزانيا

Source : Marc Humbert, investissement et dynamique de l'économie mondiale, economica, Paris, p 370.

لقد اتضحت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر أكثر في بداية السبعينات، بعد انتهاء نموذج التنمية القائم على الصناعات الثقيلة، وفق مجموعة من المخططات التنموية، و لكن كانت مرفوعة بسلبيات أهمها:

- تهميش القطاع الزراعي، و الذي يعد مؤشر للتبعية الغذائية مصحوبة بنمو ديمغرافي سريع.

- تميزت الاستثمارات في الصناعة الثقيلة بكثافة رأسمالية، ما كلف الدولة أموالاً طائلة و مع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في أزمة المديونية الخارجية التي انتقلت من 0.95 مليار دولار عام 1970 إلى 17 مليار عام 1980⁽⁰¹⁾
- إعطاء الأولوية الكبرى لمعدل الاستثمار الذي تراوح بين 40 و 50% في ظل طول فترة الاسترداد ما أدى إلى عجز مالي، إضافة إلى إهمال النتائج التي تتمخض من عملية الاستثمار سواء المباشرة كالنمو الاقتصادي و زيادة الصادرات، أو غير المباشرة و المتعلقة بخلق ارتباطات بين فروع و قطاعات الاقتصاد الوطني.
- الدور الصوري للبنك المركزي كسلطة نقدية، مما ساهم في نمو العرض النقدي بمستويات مرتفعة أكبر من التدفقات الحقيقية، الأمر الذي خلق اختلالاً على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، و تدهور القدرة الشرائية للمواطن نتيجة لذلك.
- عدم تجاوز معدل تغطية صادرات القطاعات خارج المحروقات لواردات نفس القطاعات، مما يعني إن السياسة فشلت في إشراك قطاع الزراعة و الصناعة في التنمية بفعل تباطؤ وتيرة الانتاج، و ضعف كفاءة اليد العاملة و عدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا، و سوء التسيير و طول فترة انجاز المشاريع، مما أدى إلى تحمل تكاليف إضافية. و بغض النظر عن النتائج التي أسفرت عنها سياسة الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، فإن تزامنها مع ضعف حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي نظراً للاعتماد على القروض و الإعانات، إضافة إلى القرارات النابعة من الاختيارات السياسية و التوجهات الإيديولوجية لعبا الدور الحاسم لتحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

جدول رقم(08):تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة:1970-1979

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
184	-562	68	144	724	220	342	300	209	34

Source :Deboub Youssef, le nouveau mécanisme économique de l'Algérie, 1991

من خلال الجدول أعلاه يتضح تسجيل قيمة سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1971 نتيجة لتصفية الاستثمارات الأجنبية بفعل عمليات التأميم، بعدها قامت الدولة الجزائرية بفتح قطاع المحروقات في مجالات الاستغلال و التكرير و الإنتاج أمام رأس المال الأجنبي في شكل مشاريع مشتركة تمتلك الجزائر منها 51% ، كما تبين الأرقام أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تميزت بالتذبذب ارتفاعاً و نزولاً، لكن

⁽⁰¹⁾ Hamed Madjdoub, Algérie, Etude et Perspectives, Ed :Economica-essai-Alger,2003.

الشيء المؤكد أنها ضعيفة مقارنة بمصادر التمويل الدولية الأخرى، فقد قدرت قيمتها التراكمية في الفترة 1970-1979 ب: 1.663 دولار بمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 المقدرة بـ 17 مليار دولار فإنه لا تمثل سوى 9.8%. أما فيما يخص نشاطات الشركات الأجنبية العاملة بقطاع المحروقات فقد تم تقييدها بشروط تحت حتمية الحصول على التكنولوجيا في مجال البحث و التنقيب و الاستغلال. و تزامنت بداية الثمانينات مع ارتفاع أسعار النفط، حيث كان الغرض من الإصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية تحقيق هدفين:

-الهدف الأول:

تصحيح إخفاقات السياسة الاقتصادية لعشرية السبعينات من خلال تصفية الاختلالات الناتجة عنها، حيث وضعت الحكومة مخططين خماسيين، رصد للأول 500 مليار دولار خلال الفترة: 1980-1984، و رصد للثاني 828 مليار دولار خلال الفترة: 1985-1989 و الهدف منهما تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية و الخدمية، مؤكداً على التخلي التدريجي عن سياسة الصناعات الثقيلة خلال عشرية السبعينات. و على مستوى هيكل الاستثمارات انخفضت حصة الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 56% إلى 24% ما بين 1980 و 1984 بينما ارتفعت استثمارات البنية التحتية من 30% إلى 55% خلال نفس الفترة، و بقيت حصة الزراعة ما بين 3 و 4%، و انتقلت الموازنة العامة من حالة فائض عام 1980 إلى عجز في نهاية 1984 بسبب زيادة نفقات التجهيز، أما الميزان التجاري فقد استمر في تسجيل الفائض حتى سنة 1985. و بالرغم من انخفاض المديونية الخارجية إلى 14.1 مليار دولار عام 1984 فإن خدمة الدين كنسبة من الصادرات ارتفعت إلى 37⁽⁰¹⁾% لقد فشلت إستراتيجية الصناعات الثقيلة المتبعة في إشراك قطاع الزراعة في عملية التنمية بفعل ضعف حصته في الاستثمارات، مما عمق التبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 10% عام 1970 إلى 22% عام 1975 ليضاف إلى ذلك استمرار هيمنة قطاع النفط على هيكل الإنتاج الوطني نتيجة مساهمته في الصادرات الإجمالية إلى 98% مما يعني استمرار تركيز السياسة الاقتصادية عليه كعامل أساسي لتحقيق النمو، و ليومنا هذا لا يزال اعتمادنا على النفط العاهة المستديمة لاقتصادنا الوطني.

أما على مستوى السياسة النقدية، فقد كانت الخزينة العامة هي الهيئة المسؤولة عن تسيير شؤون النقد، أما البنك المركزي فيمثل الهيئة المشرفة عن إصدار النقد اللازم لتمويل الاستثمارات العامة المخططة،

(01) - صالح تومي، عيسى شقيب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة: 1970-2002، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، الجزائر، 2005، ص15

و دور البنوك يقتصر على تمويل المؤسسات العامة حيث يتم اعتماد المشاريع الاستثمارية من قبل الحكومة ليحصل على التمويل اللازم من البنوك دون النظر إلى القدرة المالية و شروط السداد و غيرها من الحسابات الاقتصادية. و أما مكامن الضعف الواضحة لمؤشرات التوازن الاقتصادي و المالي الجزائري حتى منتصف الثمانينات و التي تزامنت مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني، واجهت الجزائر صعوبات و تعقيدات كبيرة بفعل انخفاض أسعار البترول الذي ضرب عمق الاقتصاد الجزائري المبني على الربيع النفطي؟

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات دفع به إلى حافة الانهيار نتيجة تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار بين سنتي 1985 و 1986 كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال نفس الفترة إلى تراجع مداخل الصادرات الجزائرية و ارتفاع قيمة المديونية الخارجية مما أدى إلى:

- انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194 ألف عام 1986 إلى 62 ألف عام 1988 و ارتفع عدد عاطلين عن العمل من 650 ألف عام 1986 إلى 1.8 مليون عام 1989⁽⁰¹⁾ كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة، مما أدى إلى تأزم الوضع الاجتماعي، تجلى ذلك في المظاهرات المأسوية في 05 أكتوبر 1988.

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 5.2% عام 1985 إلى -2.9% عام 1989 و ارتفعت المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري و حدثت من مصداقيته في أسواق المال العالمية حيث بلغت 25.3 مليار دولار عام 1989.

- الهدف الثاني:

فقد شهدت فترة الثمانينات إصدار القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي يهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين القطاعين العام و الخاص (المحلي و الأجنبي) من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة و حرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، و قانون 19 سبتمبر 1986 و الذي جاء متمماً للقانون السابق، و قد نص على السماح بتحويل الأرباح و ضمان التعويض في حالة التأميم و التمويل الجزئي لأجور العمال. لكن عملياً استمر تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة بفعل استمرا النظرة التي سادت خلال عشرية السبعينات أمام فشل البرامج التنموية في دفع عجلة التنمية، و في ظل الإبقاء و التأكيد على سيادة الدولة على المجالات الاقتصادية، و استمرار هيمنة القطاع العام و العقلية البيروقراطية نتيجة عدم التجسيد الفعلي للقوانين

⁽⁰¹⁾ Mutin georges, évolution économique de l'ALGERIE depuis l'indépendance, Gremmo, Lyon, 1998, p12

الصادرة. كل هذا أكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يحن وقته بعد باعتباره ليس أولوية هذه البرامج. مما انعكس في الانخفاض الشديد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و تحت ضغط المتغيرات الداخلية (ضعف النمو الاقتصادي، انخفاض القدرة الشرائية)، و المتغيرات الخارجية (ارتفاع المديونية الخارجية و انهيار المعسكر الشيوعي و زيادة حدة العولمة) كان لزاماً على الدولة الجزائرية أن تُحدث إصلاحات أكثر عمقا و شمولية، فالتجته إلى المؤسسات المالية الدولية في أكتوبر 1989 مستجدة بسياستها و توجيهاتها في إطار برامج التثبيت و التعديل الهيكلي.

2. مرحلة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية (2001-2014):

تبنّت الحكومة الجزائرية منذ نهايات الثمانينات حتى مطلع 1990 مجموعة من الإصلاحات في نفس الوقت هيكليّة ، و مؤسساتيّة ، تهدف إلى إعادة ، و بعث التوازنات الاقتصادية الكلية ، و التمويلية ، كما تهدف إلى التنظيم ، و التحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق ، و ليبرالية الاقتصاد الوطني ، بدءا برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية ، و إدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار ، و بعث الهياكل ، و الأجهزة اللازمة لتطوير ، و تنمية الاستثمار .

هذه التغيرات الجوهرية سمحت للجزائر من الاستفادة من تدفق متنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (اعتبارا من سنة 2002 عرفت وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنامي متواصل خلال السنوات المتلاحقة: حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 1. 200 مليار دولار عام 2002 لتصل إلى حوالي 6 مليار أورو عام 2004 منها حوالي 4 مليار أورو في قطاع المحروقات ، و 2 مليار أورو في القطاعات الأخرى خارج المحروقات) .

كما أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، و التغيرات الجوهرية فيما يتعلق بالتشريع الاستثماري سمحت من جهة أخرى بظهور، و تطوير القطاع الخاص الوطني الذي ساد تهميشه، و تغييب دوره في التنمية الاقتصادية لفترة طويلة (بالأخص في الصناعات الغذائية و الخدمات)⁽⁰¹⁾.

هذه الايجابيات لم تكن كافية لبلوغ الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار و التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث هناك من المعوقات و الحواجز الهيكلية ، تعود أساساً إلى القضايا المتعلقة بجودة إدارة الحكم، و التي تشمل مكافحة الفساد و البيروقراطية.

(01) – منصوري الزين، آلية تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 80 .

نظراً لمجموعة من العراقيل التي حالت دون تحقيق تنمية شاملة، شرعت الدولة الجزائرية في مرحلة جديدة من الإصلاحات الشاملة تجسيداً للقطيعة مع المرحلة السابقة، ترافق ذلك مع فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعد ارتفاع أسعار النفط الموافق لسنة 1999 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و بعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي. و تنعكس هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية ضخمة في إطار ثلاث برامج ضخمة أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي⁽⁰¹⁾ (Les Programmes de la Relance Economique)، و التي غطت الفترة ما بين 2001-2014

فقد عملت الحكومة في أول انطلاق للبرنامج سنة 2001 على الاهتمام بالقطاعات التي من شأنها توفير مناصب الشغل بالدرجة الأولى و التقليل من فاتورة الاستيراد و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، و خلق مناخ استثماري مشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعول عليها الجزائر كثيراً خاصة في مرحلة ما بعد برامج الإنعاش الاقتصادي.

و نضير ذلك فقد شهدت فترة الإنعاش الاقتصادي دخول العديد من الشركات الأجنبية التي أوكلت الدولة لها مهمة إنجاز المشاريع و الاستثمارات الكبرى في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب من جهة و من جهة للاستفادة من التكنولوجيا التي يوفرها الشريك الأجنبي خاصة في القطاع الصناعي. و قد هدفت الدولة من برامج الإنعاش الاقتصادي إلى وضع إستراتيجية نمو مترجمة تلك البرامج إلى:

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) أو المخطط الثلاثي و الذي امتد على طول الفترة (2001-2004).

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009).

3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

⁽⁰¹⁾ جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي سطيف، مارس، الجزائر 2013.

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام⁽⁰¹⁾. و يتمثل أساساً في الرفع من حركية النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على إقامة المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدمية.

ينطوي برنامج الإنعاش الاقتصادي على أربع أهداف عملية و ثلاث نوعية، حيث تهدف الأهداف العملية إلى إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية و مؤسسات الإنتاج الصغيرة و المتوسطة، لاسيما المحلية منها، و رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية و الأهداف النوعية لهذه الأهداف في النهاية هي:

1. مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الاقتصاد الجزائري.
2. استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى.
3. تحسين مستوى معيشة السكان و من ثمة كان التركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل أن تصبح المؤسسة الجزائرية المصدر الرئيسي للثروة و تم كل ذلك حسب المحاور الموالية:
4. إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الوطني و اعتباره منشأ الثروة.
5. تطهير محيط المؤسسة و تنشيطها للقيام بدورها الاقتصادي و الاجتماعي.
6. انتهاج سياسة الرفع من النفقات العمومية للرفع من القدرة الشرائية للمواطن.

هذا المحور الأخير أكد حرص الدولة على تجسيد سياسة الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي، لكن ذلك يتأتى بالليوننة في جانب العرض لتغطية الطلب الزائد، حتى يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي و المستديم. و أثبت الواقع أن هذه السياسة أدت في بعض جوانبها إلى زيادة فاتورة الواردات لتغطية الطلب المحلي، و إلى إغراق الأسواق المحلية بمنتجات لا تخضع في غالبيتها إلى أي معيار من معايير الجودة العالمية. و كما كان ذلك مرفوقاً باستهلاك ترفي لمنتجات رديئة. خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج تم توزيعه كالتالي:

جدول رقم(09): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

النسبة(%)	رخص البرنامج(مليار دج)					النشاطات المتضمنة في البرنامج
	2004/2001	2004	2003	2002	2001	

(01) - صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحدي أفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013الجزائر، ص3.

دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,4	8,6
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال

السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

يتضح من الجدول أعلاه:

أن قطاع الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية حظيت باهتمام بالغ من قبل الدولة حيث استحوذ على نسبة (40,1%) من المبلغ الإجمالي للبرنامج. و هذا الاتجاه يعود لاستدراك الدولة للتأخر و العجز الذي كان نتاج للأزمة الاقتصادية التي لحقت بهذا القطاع منذ 1986. بالإضافة على الإصلاحات الاقتصادية التي اقتضت ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استدراك التوازن المالي للموازنة العامة⁽⁰¹⁾

بالإضافة إلى أن توجيه الدعم نحو هذا القطاع سيسهم في دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة و الخاصة من خلال توسيع مجال نشاطها، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص معدل البطالة. كما أن الاستثمار في مجال المنشآت القاعدية يعتبر من المحددات الحيوية لخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي و بصفة خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما ساهم الوضع الأمني المتردي الذي ضاق المواطن الجزائري مرارته خلال فترة التسعينات من القرن العشرين في انصراف الدولة الجزائرية وتوجيه إمكانياتها إلى الجانب الأمني قابله إهداراً للموارد الاقتصادية و البشرية، دفعنا ثمنه لاحقاً. و قد بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية و الموارد البشرية: 38,9% و هو مؤشر يدل على سعي الحكومة إلى تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي و تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة. كما يؤدي دعم الموارد البشرية حسب البرنامج إلى تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

(01) - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية العدد 09، ص 46، الجزائر.

- أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري، فقد حاز على نسبة 12,4% و ضآلة هذه النسبة مرجعها لكون القطاع قد استفاد من استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA".

- كان نصيب دعم الإصلاحات من مخصصات البرنامج: 8,6% و هو موجه أساساً لدعم السياسات المرافقة لهذا البرنامج التي تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسة الوطنية العامة و الخاصة. و تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم(10):معدلات النمو الاقتصادي خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو (G)	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: البنك الدولي : <http://search.worldbank.org/all?qterm=growth> تاريخ الاطلاع: 2013 /11/25

يلاحظ أن معدلات النمو خلال الفترة(2001-2004) شهدت زيادة سريعة باستثناء سنة 2004. و قد ترجع تلك الزيادة للضخ النقدي من طرف الدولة عن طريق انتهاج السياسة الاتفاقية التي أعطت تلك النتائج الايجابية في الأجل القصير.

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

استمراراً للمشاريع و الإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، فقد تم تخصيص 4202,7 مليار دولار جزائري. و هو ما يعادل 155 مليار دولار. و تم تقسيمه إلى خمسة(05) برامج فرعية.

جدول رقم(11):مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) / الوحدة: مليار دج

البرامج الفرعية	المبالغ المخصصة	النسبة (%)
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5%

	555 399,5 200 250 192,5 311,5	- السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني - البرامج البلدية للتنمية (PCD) - تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية - تزويد السكان بالماء، الغاز و الكهرباء - باقي القطاعات
40,5%	1703,1 1600 393 10,15	2- برنامج تطوير البنى التحتية - قطاع الأشغال العمومية و النقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية
8%	337,2 312 18 7,2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري - الصناعة و ترقية الاستثمار - السياحة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الحرف
4,8%	203,9 99 88,6 16,3	4- تطوير برنامج الخدمة العمومية - العدالة و الداخلية - المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية - البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصالات
1,2%	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال
100%	4202,7	مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)

Source : www.premier.ministre.gov.dz (تاريخ الاطلاع: 2013/11/28)

من خلال متضمنات الجدول السابق يلاحظ أن أهداف البرنامج في شقيه الاقتصادي و الاجتماعي هو تحسين الإطار المعيشي للسكان⁽⁰¹⁾ حيث اقتسمت المبالغ الكبرى للبرنامج 86% ما بين تحسين ظروف السكان و البنى القاعدية و تطويرها، و قد تضمن البرنامج ما يلي:

- إنجاز مليون وحدة سكنية.
- تطوير المؤسسات التعليمية على كامل المستويات.
- دعم المنشآت القاعدية لقطاع الصحة (إنجاز 17 مستشفى و 55 عيادة متعددة الاختصاصات).

(01) - موقع سفارة الجزائر بسويسرا: <http://www.ambassade-algerie.ch/economie/relance-economique.html> ، تاريخ الإطلاع: 2013/11/26.

- توسيع شبكة الكهرباء لأزيد من 400,000 أسرة، و غاز المدينة لما يقارب مليون مستفيد. و التزويد بالمياه الصالحة للشرب (1280 مشروع).
- ترقية التشغيل و التضامن الاجتماعي لصالح طالبي العمل (150.000 محل تجاري). كما تم تدعيم البرامج البلدية للتنمية. بالإضافة إلى دعم البرامج المتعلقة بتنمية منطقتي الجنوب و الهضاب العليا.
- كما خصص للمنشآت القاعدية 40,5% من الغلاف المالي للبرنامج، تضمن إنشاء، ثمان (08) سدود retenues collinaires 350 و؛ و عشرون (20) محطة تصفية للمياه.
- التحكم في شبكات توزيع و تحليه مياه البحر.
- إنتاج الطاقة و التحكم في شبكات التوزيع.
- عصرنة شبكات الطرق و توسيعها (الطريق السيار شرق-غرب) بطول 1213 كلم. بالإضافة إلى عصرنة و إنجاز المطارات و الموانئ.
- عصرنة و توسيع شبكات وسائل النقل (ميٹرو العاصمة، شبكات السكة الحديدية، و قطارات المدن (ترامواي) على مستوى الولايات الكبرى).
- أما فيما يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية: فقد تضمن خمسة (05) قطاعات رئيسية⁽⁰¹⁾
- الفلاحة و التنمية الريفية: خصص له 300 مليار دج .
- الصناعة: خصص له 13,5 مليار دج لتحسين التنافسية.
- ترقية الاستثمار⁽⁰²⁾: خصص له ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية. كما قامت الدولة بعدة تعديلات تشريعية و تنظيمية لتوفير إطار قانوني ملائم.
- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج.
- السياحة: تم تخصيص 3,2 مليار دج لإنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تم تخصيص ما قيمته 4 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها: خصص له 203,9 مليار دج لغرض تحسين الخدمة العمومية و جعلها مواكبة للتطور الاجتماعي و الاقتصادي. و قد شمل بدوره: البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، العدالة، الداخلية، التجارة و المالية.

3.2. برنامج توظيف النمو (2010-2014):

(01) - صالحى ناجية، مخناش فتيحة، نفس المرجع السابق، ص 08.

(02) - جديدي روضة، نفس المرجع السابق، ص 11.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001، ليمتد للبرنامج الخماسي (2004-2009) و المتضمن البرامج الخاصة الموجهة للهضاب العليا و الجنوب، حيث خصص له مبلغ إجمالي يقارب 17.500 مليار دج⁽⁰¹⁾

من بينها بعض المشاريع المهيكلة الغير منجزة. يعد برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010-2014 و يعتبر من أهم الاستراتيجيات الاتفاقية للدولة الجزائرية باعتبارها دولة نامية لهندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر إلى المبلغ المخصص للبرنامج سالف الذكر 21.214 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار و يشتمل على شقين:

- استكمال المشاريع الكبر الجاري إنجازها و لاسيما في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

كما تقرر توجيه 40% من الغلاف المالي لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، و تخصيص 250 مليار دولار للبحث العلمي، و التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال، و التوجه نحو قطاع السكن و البنى التحتية، و الرفع من مستويات التشغيل.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية خلال البرامج التنموية (2001-2014):

عملت الحكومة الجزائرية منذ إطلاق أول برنامج تنموي سنة 2001 على الاهتمام بالقطاعات التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل، و تقليل فاتورة الاستيراد و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و خلق مناخ استثماري مشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية التي تعول عليها الجزائر. و قد شهدت مرحلة الإنعاش الاقتصادي دخول العديد من الشركات الأجنبية التي أوكلت لها الدولة مهمة انجاز المشاريع و

(01) - بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ص 06 ، مارس 2013. جامعة سطيف، الجزائر.

الاستثمارات الكبرى في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب من جهة، و من جهة أخرى للاستفادة من التكنولوجيا و الخبرة و المهارة.

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج التنمية:

قامت الدولة في خطوة منها نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تطبيق سلسلة من الإجراءات و التدابير التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار و التي تضمنت على العموم⁽⁰¹⁾:

- ترقية قوانين الاستثمار من خلال إصدار الأمر رقم 03-01 و المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية و التي تتطلبها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية(التحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون، ارتفاع احتياطي الصرف، تحسين وضع الموازنة العامة).
- تحسين الأوضاع الاجتماعية.
- تطوير المنشآت القاعدية و البنى التحتية.

و تعتبر كل تلك الإجراءات من ضمن أولويات الدولة التي سطرته ضمن برامج الاستثمارات العمومية التي غطت الفترة ما بين(2001-2014) التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار و خاصة الأجنبية منها. و يمكن إبراز تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر و مبالغ تكلفتها، و مناصب الشغل الناجمة عنها خلال الفترة(2002-2012) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(12):تطور المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/الوحدة: مليون دينار جزائري

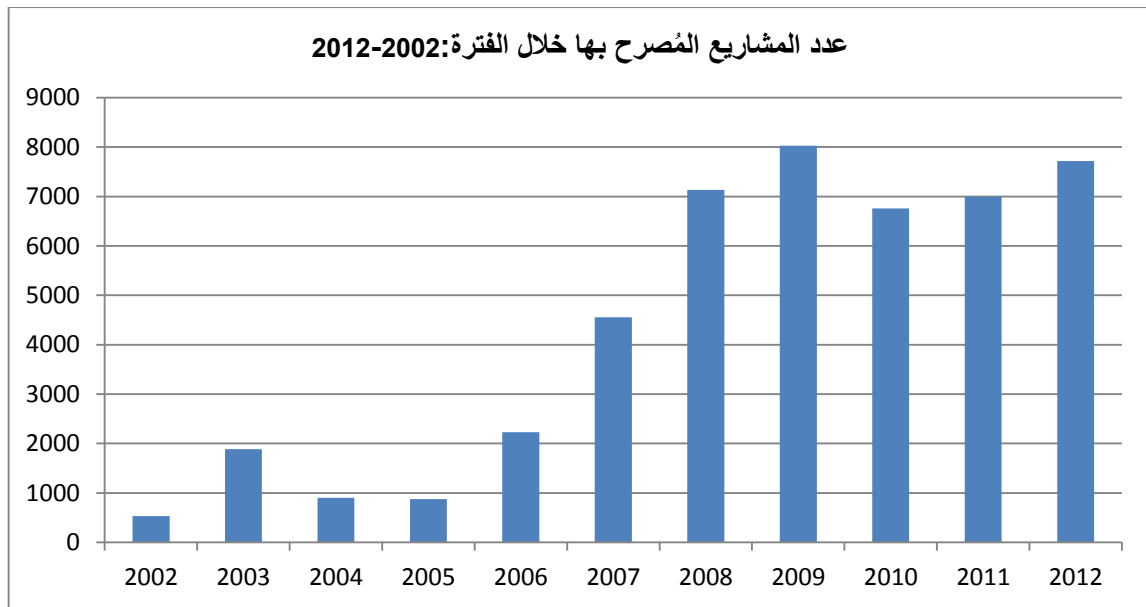
السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2002	532	1.11	104804	1.51	30674	4.66
2003	1882	3.95	403758	5.82	37579	4.98
2004	903	1.90	240847	3.74	25007	3.31
2005	873	1.83	206731	2.98	44244	5.86
2006	2226	4.68	509350	7.35	62887	8.33

(01) — جديدي روضة، نفس المرجع السابق، ص15

12.16	91808	9.46	655670	9.57	4556	2007
12.94	97698	25.58	1773545	14.99	7133	2008
9.59	72440	6.77	469205	16.86	8024	2009
8.95	67594	5.79	4013348	14.20	6759	2010
17.72	133824	19.51	1352811	14.71	6999	2011
12.11	91415	11.76	815545	16.21	7715	2012
100	755170	100	6933611	100	47593	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع: www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement (تاريخ الاطلاع: 2013/05/22).

الشكل رقم (06): تطور المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/الوحدة: م دينار جزائري



المصدر: إعداد الباحث، انطلاقاً من معطيات الجدول رقم (12)

يتبين من خلال التمثيل البياني أعلاه، إن حجم المشاريع الاستثمارية الإجمالية و المصرح بها عرف عدة تطورات خلال الفترة (2012-2002)، و عرفت عدة تذبذبات خلال السنوات 2002، 2003، 2004، 2005، لكن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية 2012 عرفت ارتفاعاً مطرداً في حجم المشاريع الاستثمارية مقروناً بزيادة معتبرة في عدد الوظائف. و قد يفسر ذلك على نية الدولة في زيادة الاستثمارات و خاصة المحلية منها في ظل التوجه الإنفاقي لدعم النمو و الإنعاش الاقتصادي. أما فيما يخص التدفقات الواردة إلى الجزائر، و الصادرة منها فهي كالتالي:

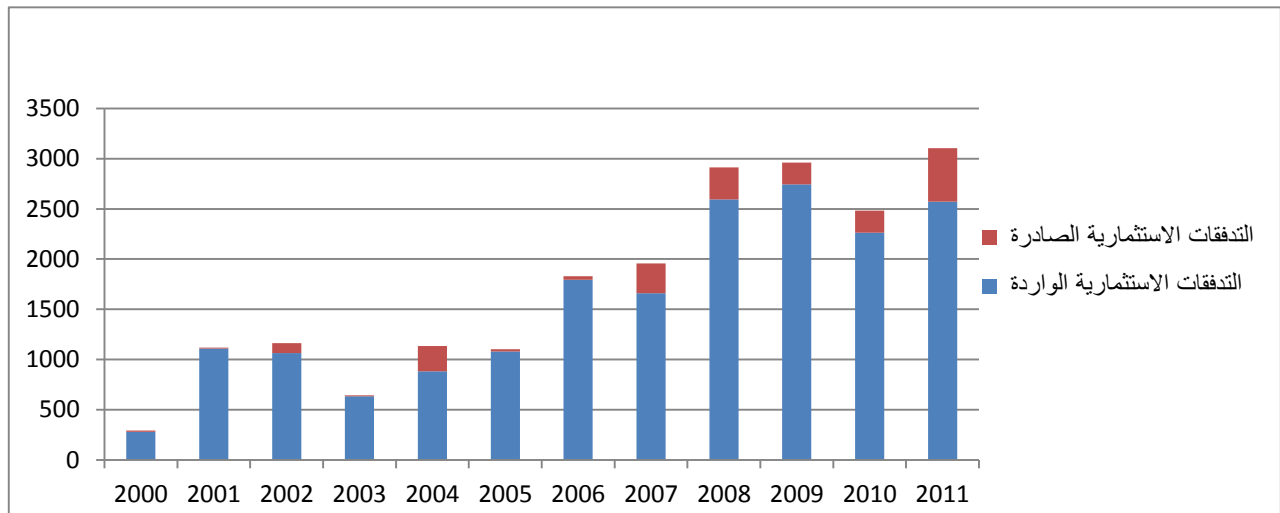
جدول رقم (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة و الواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2000)/الوحدة: مليون دولار

السنوات	التدفقات الاستثمارية الواردة	التدفقات الاستثمارية الصادرة
---------	------------------------------	------------------------------

13.7	280.1	2000
9.3	1107.9	2001
98.6	1065	2002
10.9	633.7	2003
253.5	881.9	2004
20.2	1081.1	2005
34.6	1795.4	2006
295.1	1661.8	2007
318	2594	2008
215	2746	2009
220	2264	2010
534	2571	2011

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، 2011، ص 170

الشكل رقم(07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة و الواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2011)



المصدر: من إعداد الباحث، إعتماًداً على الجدول رقم(13)

يلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تميز بالانخفاض المتتالي حيث عرف أكبر قيمة له سنة 2001 ، مقارنة بالسنوات السابقة، و يعود ذلك بالأساس إلى تحسن مناخ الاستثمار، كما تميزت نفس الفترة بصدر قانون الاستثمار مهد لدخول عديد الشركات الأجنبية كشركة الاتصالات "أوراسكوم".كما لعب الهاجس الأمني في سنة 2003 دوره بتسجيل انخفاض ملموس في الاستثمارات الواردة و مافتئت أن تعاود الصعود في السنة التي تليها(2004).

كما يتبين أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سجلت ارتفاعاً مقارنة بسنتي 2007 و 2008، و مرد ذلك إلى انعكاسات الفترة التي عرفت الأزمة المالية العالمية "2008"، و الإجراءات الجديدة المتعلقة بالقوانين التكميلية للمالية لسنتي (2009-2010)، و القاعدة التي تنص على "49-51" بالمائة التي أشارت حفيظة المستثمرين الأجانب. و شهدت سنة 2011 معاودة الارتفاع في حجم التدفقات متزامنة بذلك مع برنامج توطيد النمو.

بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الصادرة فتميزت في بداية مرحلة الإصلاحات بقيم ضئيلة جداً-تكد تكون معدومة- مقارنة بالوارد منها، و لكن بداية من سنة 2007 شهدت زيادة بوتيرة مرتفعة نوعاً ما لتستمر للسنوات التالية، لتصل ذروتها في سنة 2011 بقيمة 534 مليون دولار.

جدول رقم(14): مقارنة دولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض الدول العربية

الترتيب العربي	الدولة	2011	2012	الحصة من تدفقات ال.أ.م إلى الدول العربية(%)
1	السعودية	16308	12182	25
4	الجزائر	2571	2900	6.2
5	المغرب	2564	2887	6.1
6	مصر	-483	2798	5.9
8	تونس	1156	1944	4.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013.

من خلال الجدول يتبين أن المرتبة الأولى خلال الفترتين 2011 و 2012 كانت من نصيب السعودية، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة الثانية عربياً في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فقد جاء ترتيبها خامساً بفارق طفيف عن الجزائر خلال الفترتين 2011 و 2012، أما باقي الدول العربية المعتبرة فقد تميزت بترتيب مقبول إلى حد ما، و لكن بتدفقات استثمارية منخفضة و ذلك نظير ما عرفته من ثورات أثرت بشكل واضح على الاستقرار السياسي و الأمني بها، و هو السبب الرئيس- في اعتقادنا-لترجع تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة إليها.

2. مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري، و المرافقة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية:

أدت السياسات و التدابير المنتهجة من طرف الدولة بالتعاون مع ضلعي النظام العالمي(صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي)، إلى مقارنة تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق الالتزام بتطبيق الاتفاقيات المبرمة بينهما، و قد تمثلت تلك النتائج في المؤشرات التالية:

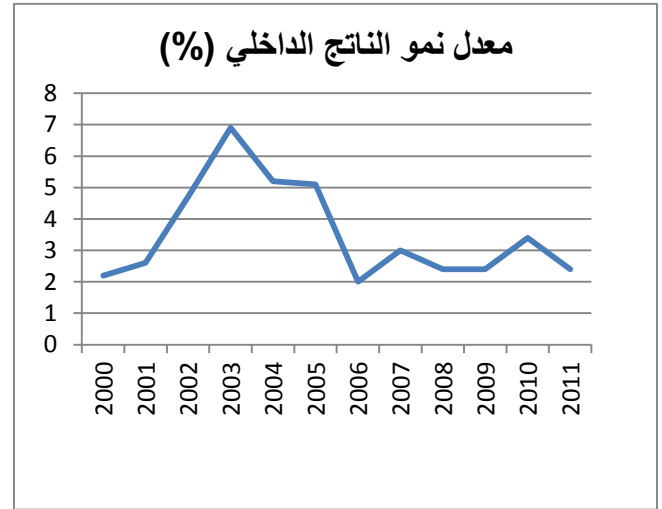
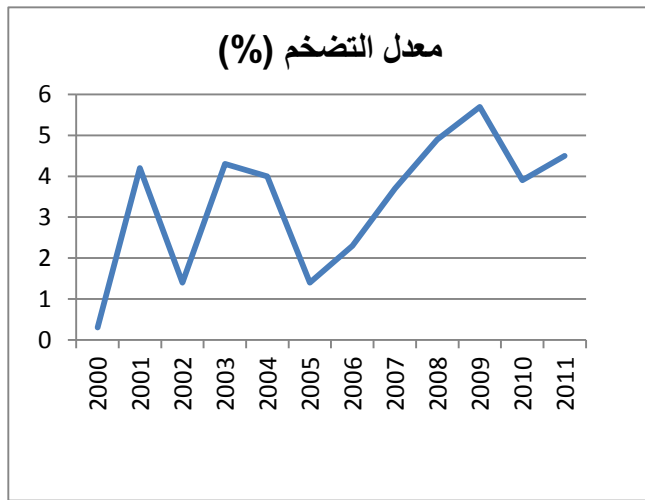
جدول رقم (15): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري

للفترة: 2000-2011

البيان السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياجات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	10034.3	2.4	5.7	570.3-	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	12049.5	3.4	3.9	74.0-	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14384.8	2.4	4.5	28.0-	20.06	4.40	76,05	188.8

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، عبر الموقع: www.bank-of-algeria.dz (تاريخ الاطلاع: 2014/09/18)

الشكل رقم(08): معدل النمو و التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)



المصدر: من إعداد الباحث، انطلاقا من معطيات الجدول رقم(15)

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011 كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1.2. مؤشرات التوازن الداخلي: بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم والذي يشير إلى تطور المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب

المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة والذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

- الناتج الداخلي الخام للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

- معدلات التضخم عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أن عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى ترايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4 %، ليرتفع إلى 4.3 % سنة 2003 ثم 4 % سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4 %، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 5.7 % سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9 % سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %.

- الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ 570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

2.2. مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل

التمتية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

- ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. و على هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر بـ 29.55 مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 و كذا سنة 2006 و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية.

- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة.

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشّة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط .

3.2. الانفتاح التجاري على الخارج و الخصوصية:

قامت السلطات الجزائرية بتحرير التجارة الخارجية تدريجياً⁽⁰¹⁾، بداية بمقتضى القانون 88-29 الذي ألغى نسبياً قيود الاستيراد التي كانت حكراً على الدولة، و في سنة 1990 المتزامنة مع صدور قانون المالية التكميلي الذي سمح بالاستعانة بعملية الوساطة من أجل المعاملات مع الخارج، و نتيجة للاختلالات المالية سنة 1992 قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات و

(01) - سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

إخضاعها لمبدأ الأولوية(أولوية الأدوية، السلع الإنتاجية،...)، كما تبنت الدولة عديد القرارات في مجال تحرير التجارة الخارجية منها:

- إلغاء القيود المرتبطة بتمويل الواردات،
- السماح باستيراد المعدات الصناعية و المهنية المستعملة،
- إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء الأهمية التاريخية و الأثرية.

أما بخصوص التعريف الجمركية على الواردات فقد تم تخفيضها من 60% سنة 1996 إلى 45% في جانفي 1997، و استمر هذا التخفيض فيما بعد. ما من شأنه تحفيز الاستثمار، و الذي يعتبر في نفس الوقت شرطاً من شروط انضمام الجزائر إلا أحد أضلع العولمة(المنظمة العالمية للتجارة)

كما شرعت الحكومة على تخفيض السيطرة على المؤسسات العمومية، و من الإجراءات المنتهجة : الاستقلالية القانونية و المالية، حيث تمت سنة 1994 لأول مرة السماح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن أصولها أو فتح رأسمالها الاجتماعي. و بذلك قررت الحكومة إنشاء بورصة الجزائر تحت المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، و بعدها في سنة 1995 انتهجت سياسة الخصخصة بناء على الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية، و في محاولة لتسهيل إجراءات الخصخصة تم إصدار العديد من التعديلات على القانون السابق في مارس 1997، و تمت جراء قانون الخصخصة ما يقارب 200 شركة عمومية تمت خصصتها أغلبها في قطاع البناء .

من أجل تدعيم و مواصلة سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينات قامت الجزائر و بالاستفادة من العائدات البترولية التي عرفت ارتفاعاً سنة 1999 تزامناً مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية، حيث تم إطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية إجمالية تُقدر بـ: 444.9 مليار دولار، و هي أكبر ميزانية للاستثمارات العمومية في إفريقيا و المشرق العربي، و الهدف ضمان نمو اقتصادي مستديم، و تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية و الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع: زراعي، خدمي، صناعي و سياحي...إلا أنه و بالرغم ما نلمسه من إرادة سياسية في خلق مناخ استثماري جيد يسمح بنمو و تشجيع الاستثمارات المحلية و جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و خلق بيئة للأعمال خالقة للثروة للإسهام في بناء اقتصادي قوي و تنافسي، لذلك فإننا نجد أن مكانة الدولة الجزائرية في المؤشرات العالمية(مؤشرات بيئة الأعمال، مؤشرات التنافسية، مؤشرات الشفافية، مؤشرات جودة الحكم)لا تعكس حجم و قوة تلك السياسات و مقدار حجم الإنفاق العام على المشاريع العامة للدولة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات مناخ الاستثمار العالمية في الجزائر

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، و يلاحظ المتتبع أن هنالك عدداً متنامي من هذه المؤشرات، و التي هي باعتراف واضعيتها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة و الثبات و لا تخلو من الأخطاء، لكنها تعتبر حتماً من الوسائل و الأدوات التي تزكي القرار و ترجحه فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض المؤشرات و بين مقدار ما يجذبه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدولة التي تنخفض فيها درجة المخاطرة وفقاً لأحد

المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر الذي يتميز بقيمة مقدرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشرات التنمية البشرية... إلخ من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار، فقد استعنا بأهم المؤشرات الكيفية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي، و لغرض المقارنة فقد أدرجنا مجموعة من الدول العربية التي ميزتها ثورات شعبية ضد أنظمة الحكم القائمة. مع التركيز على وضعية الجزائر و تحليل و شرح هذه المؤشرات.

1- مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار:

من أجل معرفة مكانة الاستثمار و تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي. و بغرض المقارنة سنعرض في مختلف الجداول ترتيب الجزائر ضمن بعض الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة مع التركيز على وضعية الجزائر و تحليل تلك المؤشرات.

1.1. مؤشرات الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom)⁽⁰¹⁾:

يرجع مفهوم الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض إلى حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد و تقرير روح المبادرة و الإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات من مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يُسهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القوانين. لقد ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية و تتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لغرض خلق انطباع إيجابي عن البلد، و دعم عمليات الترويج لاستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

صُنفت الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية⁽⁰²⁾ الصادر سنة 2014، عن معهد هيريتاج الأمريكي و بالتعاون مع مجلة فاينانشل تايمز، في مرتبة الدول العشرين الأكثر تدهوراً في مجال الحرية

(01) تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الموقع: (تاريخ الاطلاع: 2014/07) <http://www.heritage.org/index/ranking>

(02) - دليل المؤشر:

(80-100): حرية اقتصادية كاملة.

(70-79.9): حرية اقتصادية شبه كاملة.

(60-69.9): حرية اقتصادية متوسطة.

(50-59.9): ضعف الحرية الاقتصادية.

(0-49.5): انعدام الحرية الاقتصادية.

الاقتصادية، حاصلة على المرتبة 146 ضمن 178 دولة مسها المسح. و حصلت الجزائر على 50.8% بارتفاع 1.2 نقطة مقارنة بالسنة الماضية، و احتلت كلا من المغرب(المرتبة:103) و تونس(المرتبة:109) و قد أرجع التقرير التحسن الطفيف في المؤشر للتحسن في حرية الاستثمار و تسيير نفقات الحكومة. حيث يشمل المؤشر عشر دعائم و هي: حقوق الملكية(30 نقطة)، الحرية من الفساد(28.7)، إنفاق الحكومة(51.0)، الحرية الجبائية(80.5)، حرية الأعمال(66.3)، حرية العمل(48.3)، الحرية النقدية(67.8)، حرية التجارة(60.8)، حرية الاستثمار(45.0)، الحرية المالية(30.0). و يتضح من خلال التصنيف أن الإصلاحات الاقتصادية لم تغير من تصنيف حسب التقرير الذي أكد "تبعية للجزائر لقطاع المحروقات، و إتباع الحكومة لبرنامج توسعي للإنفاق العمومي(40 % من الناتج المحلي الخام) لتقادي حالة عدم الرضى الاجتماعي، في وقت قامت بجهود قليلة لتحسين تسيير الميزانية". كما تضمن التقرير نقدا للبيروقراطية التي تعيق نشاط المؤسسة و التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن إنشاء مؤسسة يتطلب عشر 10 إجراءات، إلى جانب اشتراط حد أدنى، في حين يستغرق الحصول على رخصة النشاط أكثر من 200 يوم. و ختم التقرير بأن عدم قدرة الأجانب على تجاوز 49% في الاستثمارات الجديدة يُعتبر عائقاً يحول دون زيادة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و أن البورصة تبقى متخلفة بحيث لا يمثل رأسمال مؤسساتها إلا 1 % من الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم(16): مجموعة من الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2014

(دول ضعيفة الحرية الاقتصادية)

الدولة	قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية	الترتيب في المؤشر	قيمة التغير مقارنة بسنة 2013
الجزائر	50.8	146	+1.2
تونس	57.3	109	+0.3
ليبيا	/	غير متاحة	/
سوريا	/	غير متاحة	/
اليمن	55.5	123	-0.4
مصر	52.9	135	-1.9

من خلال الجدول يتبين التأخر الملاحظ للجزائر ضمن مجموعة الدول العربية التي مستها الثورات الشعبية المعارضة للحكام، حيث جاءت الجزائر في مؤخرة التصنيف رغم الاستقرار السياسي (المرتبة: 146)، باستثناء الدول الغير مصنفة (ليبيا، سوريا) نتيجة للأوضاع السياسية و الأمنية الغير مستقرة، إلا تونس حققت تغيراً إيجابياً طفيفاً (+0.3) و هو راجع نوعاً ما للاستقرار الأمني و الاستقرار السياسي.

2.1. مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index):*

يصدر مؤشر مدركات الفساد 2013 الصادر عن الشفافية الدولية بمثابة تحذير من أن إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، هي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم. أكثر من ثلثي 177 دولة مشمولة بمؤشر 2013 أحرزت أقل من 50 نقطة، على مقياس من 0 (وجود تصور بدرجة عالية من الفساد) إلى 100 (وجود تصور بأن الدولة نظيفة للغاية). وقالت هوغيت لابليل رئيسة الشفافية الدولية⁽⁰¹⁾: "يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2013 أن جميع الدول ما زالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح".

- نتائج مؤشر مدركات الفساد 2013:

في مؤشر مدركات الفساد 2013 كانت الدانمرك ونيوزيلندا صاحبتا أعلى ترتيب على المؤشر بـ 91 درجة لكل منهما. أما أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال فقد تبين أنها صاحبة أسوأ نتائج هذا العام؛ إذ أحرزت كل منها 8 درجات فحسب. وقالت هوغيت لابليل: "من الواضح أن الدول صاحبة أعلى الدرجات تُظهر بوضوح كيف أن الشفافية تدعم المساءلة وأنها قادرة على وقف الفساد". وأضافت: "لكن الدول صاحبة أعلى الدرجات ما زالت تواجه مشكلات مثل السيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة، والفساد في تمويل الحملات الانتخابية، وفي الإشراف على العقود العامة الكبيرة، وهي من مخاطر الفساد الكبرى حتى الآن".

*- يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر توفر مدركات المشتغلين بالأعمال التجارية و خبراء الدول على مستوى الفساد في القطاع العام. حيث يتم قياس الفساد وفق مقياس يبدأ من صفر (الأكثر فساداً) إلى مائة (الأقل فساداً). يجب بالنسبة لكل مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد، استيفاء المعايير التالية ليتم اعتباره مصدراً مقبولاً:

- أن يقيس المصدر من حيث الكم مدركات الفساد في القطاع العام.
 - أن يكون قائماً على منهجية موثوقة و سليمة، يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط و المراتب التي تحرزاها البلدان على نفس المقياس.
 - أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية و أن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.
 - أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط المحصل عليها مما يسمح بعملية التمييز بين البلدان.
- و يتم احتساب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2013 باستخدام 13 مصدراً مختلفاً للبيانات من 12 مؤسسة تعمل على تسجيل مدركات الفساد خلال العاميين الماضيين

(01) - إنطلاقاً من نشرية منظمة الشفافية العالمية:

يستند مؤشر مدركات الفساد إلى آراء الخبراء بمجال فساد القطاع العام. يمكن أن تساعد آليات إتاحة الحصول على المعلومات القوية وتوفير قواعد حاكمية لسلوك شاغلي المناصب العامة في تحسين درجات الدول، في حين أن نقص المساءلة في القطاع العام مقترناً بعدم فعالية المؤسسات العامة يؤثر سلباً على مدركات الفساد هذه.

الجدول رقم(17): مكانة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنة2012/2013(**)

ترتيب الدول العربية	2013			2012		
	قيمة المؤشر 100/ نقطة	الترتيب عربيا	الترتيب دولياً	قيمة المؤشر / 100 نقطة	الترتيب عربيا	الترتيب دولياً
الجزائر	36	10	94	34	11	105
تونس	41	8	77	41	8	75
ليبيا	15	18	172	21	17	160
سوريا	17	16	168	26	15	144
اليمن	18	15	167	23	16	156
مصر	32	12	114	32	12	118

المصدر: التصريح الصحفي للجمعية الكويتية للشفافية بناء على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، 03 ديسمبر 2013.

من خلال الجدول يتضح أن أغلب الدول الموسومة بدول الربيع العربي جاء ترتيبها في النصف السفلي للمؤشر، و بنقاط اقل من 40%، و قد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الرشوة و المحسوبية و الوساطة مترسخة بعمق في الحياة اليومية لتلك الدول، مسحوبة بغياب لأي قوانين مكافحة للفساد.

احتلت الجزائر المرتبة الـ94 عالمياً من بين 177 دولة، كما احتلت المرتبة 10 من مجموع 20 دولة عربية، كما عرفت الجزائر زيادة نسبية في مؤشر الفساد مقارنة بسنة 2012. و يؤدي وجود درجة مرتفعة من الفساد إلى التأثير السلبي على المناخ الاستثماري و بالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل. حيث عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة قضية فساد في قطاع الطاقة، كانت بدايتها سنة 2010 مست مسؤولين حكوميين، و رشايي مقبوضة من شركات ايطالية و أجنبية أخرى تراوحت قيمتها قرابة 200 مليون دولار⁽⁰¹⁾.

3.1. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال(Doing Business):

(**)0: تشير إلى فاسد جداً، 1: تشير إلى نظيف جداً

(01) - جريدة الخبر، سوناپراك تُدخل الجزائر العالمية من بوابة الفساد، الخميس 05 ديسمبر 2013.

يصدر البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية سنوياً تقريراً مشتركاً حول ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)(02).

يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة يجري استخدامها عبر مجموعة متنوعة و واسعة النطاق من البلدان لقياس عملية وضع اللوائح و الإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية. و قد شمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 مجموع 189 بلداً⁽⁰³⁾

تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 المرتبة 153 و الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر رفقة مجموعة من الدول العربية:

الجدول رقم(18): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2014 بالنسبة لبعض الدول العربية

الدول العربية	الترتيب الدولي
الجزائر	153
تونس	51
ليبيا	187
سوريا	165
اليمن	133
مصر	128

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على العديد من تقارير البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية لعينة من الدول، 2014. تاريخ الإطلاع: 2014/05/10.

احتلت الجزائر المرتبة 153 أي قبل الدولة العربية الوحيدة "ليبيا"، رغم ما تعانيه الدول العربية المعتبرة من عدم استقرار سياسي و اقتصادي، و الظروف الأمنية. نتيجة للثورات على الأنظمة التي مستها ما يدل على التأخر و العراقيل الواضحة في ممارسة الأعمال بالنسبة للجزائر. كما أن الدولة الوحيدة التي رتبت برقمين فقط هي تونس، ما يعكس التقدم الكبير مقارنة بمجموع الدول المعتبرة.

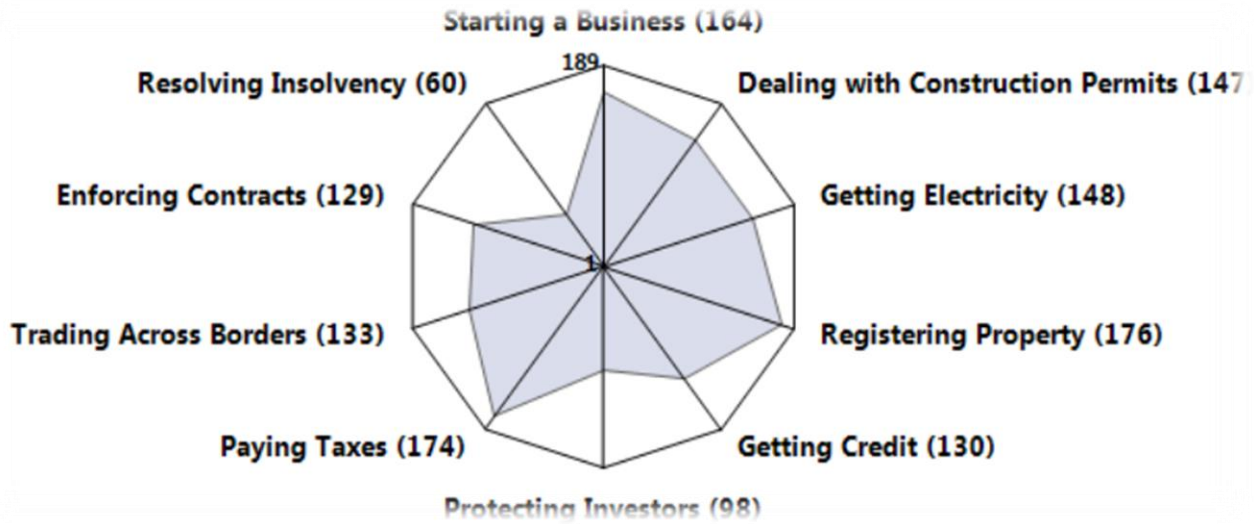
يتيح تقرير ممارسة الأعمال أداة قياس كمية للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، و استخراج تراخيص البناء، و توظيف العاملين، و تسجيل الملكية، و الحصول على الائتمان، و حماية المستثمرين، و دفع الضرائب، و التجارة عبر الحدود، و إنفاذ العقود، و تصفية

(02)- زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

(03) International financial company, World BANK ,Doing business Report, profile ; ALGERIA ,2014.

النشاط التجاري و ذلك من حيث مدى مطابقتها لمنشآت الأعمال المحلية الصغيرة و المتوسطة⁽⁰²⁾. فقد كان ترتيب الجزائر وفق تلك المؤشرات حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(09): ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2014.



Source : World Bank, Doing Business database, p08, 2014.

من خلال الشكل يتضح بطيء بداية النشاط التجاري (164)، كما تشهد المرتبة (176) في تسجيل الملكية، و المرتبة (174) في دفع الضرائب و الرسوم، و المرتبة (130) في الحصول على القروض، و كذا المرتبة (133) في التجارة عبر الحدود. بالمقابل تصنف الجزائر من بين الدول التي يسهل فيها نسبيا تصفية النشاط حيث تحتل المرتبة (60) من بين الـ 189 دولة. كما يلاحظ تراجع الجزائر بثلاث نقاط بالنسبة لمؤشر حماية المستثمرين المرتبة (98)، بعدما كانت في المرتبة (95) سنة 2013.

جدول رقم(19): ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر سنتي 2014/2009^(*)

المؤشرات	ترتيب الاقتصاد 2009 / 181 دولة	ترتيب الاقتصاد 2014 / 189 دولة
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	134	153
1.بدء المشروع	141	164
2.استخراج تراخيص البناء	113	147
3.تسجيل الممتلكات	166	176
4.الحصول على الائتمان	131	130
5.حماية المستثمرين	70	98

(02).- زوين إيمان، نفس المرجع السابق، ص 61.

(*) تم اعتماد المؤشرات المشتركة في احتساب المؤشر فمثلاً: نجد في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2009 عدم وجود مكون الحصول على الكهرباء، بينما لا نجد مكون توظيف العاملين بالنسبة لمؤشر سهول ممارسة الأعمال لسنة 2014.

174	168	6. دفع الضرائب
133	120	7. التجارة عبر الحدود
129	125	8. إنفاذ العقود
60	51	9. إغلاق المشروع

Source : World Bank, Doing Business databases, 2009, 2014.

شملت الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، مرحلة نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى غاية نهاية برنامج التنمية الخماسي. و الملاحظ أن العهدة الرئاسية للرئيس بوتفليقة لم تسمح بتحسين في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، بالأخذ بالاعتبار الاختلاف في عدد الدول التي مسحها المسح بين سنتي 2009 و 2014. عدا التغيير الطفيف في ترتيب إنفاذ العقود و الحصول على الائتمان و دفع الضرائب.

مما يعكس حاجة الجزائر إلى مرحلة الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادية (3rd Generation of Economic and Institutional Reforms) فالملاحظ عدم إحراز في تلك المؤشرات خاصة ما تعلق بحماية المستثمرين و بدء المشروع و السرعة في إنفاذ العقود.

4.1. محاور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمية (International Competitiveness) (*):

(*) يحتوي تقرير التنافسية على إثنا عشر مؤشر اقتصادي رئيسي موزعة في ثلاث مجموعات :

1. المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية (Basis Requirements)

- المحور الأول: المؤسسات
- المحور الثاني: البنية التحتية
- المحور الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي

2. المجموعة الثانية: مُعززات الكفاءة (Efficiency Enhancers)

- المحور الخامس: التعليم العالي و التدريب
- المحور السادس: كفاءة السوق
- المحور السابع: كفاءة سوق العمل
- المحور الثامن: تطور الأسواق المالية
- المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية
- المحور العاشر: حجم السوق

3. المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار و التطوير (Innovation /Sophistication Factors)

- المحور الحادي عشر: تطور بيئة الأعمال

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف سنوياً بإصدار تقرير التنافسية العالمي و الذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاع العام و الخاص في تلك الدول بهدف عمل مقارنات مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية و العالمية لرسم السياسة الاقتصادية في مختلف الميادين. حيث يعكس المؤشر إنتاجية الموارد داخل الاقتصاد و بالتالي التأثير على الاستثمار الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي.

جدول رقم (20): ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية، و الترتيب حسب محور المؤسسات

لسنتي: 2014/2009

الدول العربية	الترتيب حسب مؤشر التنافسية العالمية		الترتيب حسب محور المؤسسات	
	2009	2014	2009	2014
الجزائر	99	94	102	118
تونس	91	74	65	73
ليبيا	36	93	22	125
مصر	73	118	61	117

Source : World Bank, Doing Business databases, 2009, pp 18-19, 2014.

5.1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية (Country Risk Ratings)

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهرياً عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980،⁽⁰¹⁾ لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و يشمل المؤشر 140 دولة منها 14 دولة عربية، و يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر تقييم المخاطر السياسية يمثل (50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (25%).

- المحور الثاني عشر: الابتكار
(01) - البشير عبد الكريم، مداخلة الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الأفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008.

جدول رقم(21): مؤشر المخاطر القطرية

درجة المؤشر	التوصيف
100-80	درجة مخاطرة منخفضة جداً
79.9-70	درجة مخاطرة منخفضة
69.9-60	درجة مخاطرة معتدلة
59.5-50	درجة مخاطرة مرتفعة
49.9-0	درجة مخاطرة مرتفعة جداً

المصدر: البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، ص 06.

جدول رقم (22): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية،

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2010.

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على التحسن النسبي لوضعية مناخ الاستثمار في الجزائر من حيث درجة المخاطرة.

2. مؤشرات جودة إدارة الحكم و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من توفر الجزائر على منظومة قانونية مهمة و استحداث قوانين خاصة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المحلية، و سن القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، إلا أن الجرائم المتعلقة بالفساد المالي في حالة تنامي مستمر أثّر بشدة على الجانب الاقتصادي، و جرائم الفساد المالي تنصدر الصحافة المرئية و المكتوبة يومياً، لذا لا يمكن الحديث عن جودة الحكم في ظل فساد اقتصادي. فالانتعاش الاقتصادي يعد مؤشراً حقيقياً على رشادة نظام الحكم في أي دولة من الدول.

في ظل الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي في الجزائر منذ شهر أفريل 2012، وقبل ذلك إجراء الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني و إلى غاية الآن، سعيًا لإرساء ملامح الدولة الرشيدة، إلا أن هذه الإصلاحات لا تزال ماثار الجدل حول جديتها في إرساء معالم الحكم الجيد. خاصة السياسية منها التي جاءت في ظل المتغيرات الإقليمية و الضغوط الشعبية المتزايدة في الدول العربية. و إلى غاية الساعة الحالية التي تُحرر فيها هذه الدراسة، لا تزال المشاورات السياسية المتعلقة بتعديل دستور ما بعد انتخابات 2014 قصد محاولة إرساء مبدأ من مبادئ جودة إدارة الحكم.

1. بناء مؤشرات جودة إدارة الحكم:

بما أن المؤشرات تستخدم في بناءها مصادر معلومات و مؤشرات مختلفة في البناء و التكوين⁽⁰¹⁾، فقد تم إعادة بناء تلك البيانات لكي يمكن استخدامها في مؤشر واحد لكن هذا لم يؤثر على جودة البيانات المستخدمة، و لم يغير أو يحرف من جودة المنتج النهائي(Koufman et al 2009). فوفقاً له "في جميع الحالات على مدى السنوات العشر الماضية، الترابط بين البيانات الأصلية و المؤشرات المنقحة هو 0.99 أو أعلى عند مستوى ثقة 90 %، و لا توجد حالات لدول تغير فيها قيمة المؤشر نتيجة لعملية تنقيح المؤشرات". المؤلفين للمؤشرات العالمية للحكومة(Worldwide Governance Indicators) استخدموا خاصية التجميع(Aggregation Methodology) في بناء المؤشرات و ما يميز تلك الطريقة، هو قدرتها على ضم نتائج أكثر من مؤشر للحصول على مؤشر واحد كمنتج نهائي.

نتائج المؤشرات تم وضعها في مقياس لترتيب الدول "الترتيب المئوي بين دول العالم". من الصفر(الأضعف) إلى 100(الأقوى) بالإضافة إلى أن WGI يستخدم التوزيع النسبي المائيني للدول أي بما معناه وجود ست فئات: 0-10%، 10-25%، 25-50%، 50-75%، 75-90%، 90-100%. و هذا المقياس يوضح ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم. أيضاً نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة يتم عرضها في مدى ما بين -2.5(ضعيف) و +2.5(قوي) و هذا التقسيم(تقدير جودة إدارة الحكم) يوضح جودة الحكم لكل مؤشر، و هي في واقع الحال أرقام تقديرية، لذلك فهناك مقابل كل رقم نسبة خطأ التقدير (Estimation Error)

جدول رقم(23): مؤشرات جودة إدارة الحكم في الجزائر

المؤشرات	السنوات	الرتبة المئوية(0-100)	قيمة المؤشر(من 2.5+)	الانحراف المعياري
----------	---------	-----------------------	----------------------	-------------------

(01) -بسم الله الرحمن الرحيم، المملكة العربية السعودية حالة دراسية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص 12.

	إلى -2.5)			
0.2	-0.9	14.1	2000	مكافحة الفساد
0.2	-0.9	21.5	2002	
0.2	-0.7	30.2	2003	
0.2	-0.16	28.3	2004	
0.2	-0.4	41.5	2005	
0.2	-0.5	37.6	2006	
0.2	-0.5	38.4	2007	
0.2	-0.6	34.5	2008	
0.2	-0.5	34.4	2009	
0.2	-0.5	37.1	2010	
0.2	-0.6	34.6	2011	
0.2	-0.5	36.4	2012	
0.2	-1.2	12.4	2000	مدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مدعم للحقوق و الملكية
0.2	-0.6	33.5	2002	
0.2	-0.5	34.4	2003	
0.2	-0.6	35.4	2004	
0.2	-0.7	30.6	2005	
0.1	-0.6	30.1	2006	
0.1	-0.7	26.8	2007	
0.1	-0.7	27.9	2008	
0.1	-0.8	26.1	2009	
0.1	-0.7	27.0	2010	
0.1	-0.8	24.4	2011	
0.1	-0.8	25.6	2012	
0.2	-0.7	23.0	2000	جودة البيروقراطية
0.2	-0.6	28.9	2002	
0.2	-0.6	29.9	2003	
0.2	-0.5	29.9	2004	
0.2	-0.4	38.2	2005	
0.2	-0.8	29.9	2006	
0.2	-0.6	27.2	2007	
0.2	-0.8	21.8	2008	
0.2	-1.1	13.4	2009	
0.2	-1.2	10.5	2010	
0.2	-1.2	10.0	2011	
0.2	-1.3	9.1	2012	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع:

<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>

بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد لم تتغير قيمته السلبية طيلة الفترة (2000-2012) و هي الفترة الموافقة للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية و بداية الإصلاحات السياسية في الجزائر. رغم انتهاج سياسة إنفاقية كبيرة بغرض تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. و لكن الفساد كان الرفيق الدائم لتلك السياسات. أما بالنسبة للنظام القانوني و التشريعي و القضائي المدعم للحقوق و الملكية فقد تميز بسلبية طيلة الفترة مع ملاحظة تذبذب في قيمة المؤشر. و هو ما يعكس فشل الإصلاحات التي مست جهاز القضاء و استقلاليته. كما تميز مؤشر البيروقراطية هو الآخر بالسلبية المتوالية و المتعاقبة من سنة لأخرى ليشهد قيما

شديدة السلبية ابتداء من سنة 2009 لتصل قيمة المؤشر لـ: -1.3، يدل ذلك على أن الجهاز الإداري أصبح عائقا أمام التنمية و بالخصوص الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى أهم ملامح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دون إغفال الجانب المؤسساتي (The Institutional Side) للدولة الجزائرية، من خلال برامج الجيل الأول و الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، كما تم التطرق إلى مكانة الجزائر باستعراض لأهم المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار بالإضافة إلى الولوج إلى مؤشرات جودة الحكم في الجزائر و تصنيفها مؤسسات التصنيف العالمية. بغرض استظهار مكانم الضعف في السياسة الترويجية للاستثمار في المؤسسات المكلفة بالترويج

و تدارك ما يمكن تداركه، لخلق بيئة استثمارية تنافسية محفزة و جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تم استعراض الإطار القانوني للاستثمار و الهيئات المكلفة بالعملية الترويجية. و سوف يتم في الفصل اللاحق-إن شاء الله- الشروع في نمذجة البيئة الاستثمارية بشقيها الاقتصادية و المؤسساتية في الجزائر. و أثرها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على

الاستثمار الأجنبي المباشر

-حالة الجزائر -

تمهيد:

تأسيساً على العرض السابق فيما يتعلق بآليات تأثير المتغيرات الاقتصادية و المتغيرات المكونة لجودة إدارة الحكم، وعناصرها على المناخ الاستثماري المؤسسي بالدول المضيفة وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر، و استعراضاً لمكونات المناخ الاستثماري في الجزائر و مكانتها ضمن المؤشرات العالمية أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن تأثير الكفاءة المؤسسية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

مازالت محلاً للجدل سواء على المستوى التنظيري أو على المستوى التطبيقي، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة الوقوف على أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأهمية النسبية لمؤشرات جودة إدارة الحكم في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب مثل هذه الاستثمارات.

وعلى هذا النحو ينصرف الفصل الحالي من الدراسة، إلى استعراض أهم الدراسات التجريبية مرفوعة بنتائجها القياسية، ثم تحليل وقياس مدى واتجاه التأثير المحتمل لأهم المتغيرات الاقتصادية، و المؤشرات المكونة لجودة إدارة الحكم وعناصرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لذا فإنه من الضروري تحديد المتغيرات الأساسية محل الاهتمام وفترة التقدير، و يلي ذلك القيام بتحليل لتطور سلوك المتغيرات محل الاهتمام خلال فترة الدراسة، وذلك للتعرف على مدى واتجاه العلاقة التأثيرية بين المتغيرات ومدى توافقها مع الفرضيات محل الاختبار.

وبناءً على نتائج التحليل يتم صياغة وتقدير النماذج المقترحة ثم تحليل نتائج القياس للتعرف على مدى توافقها مع النتائج المتوقعة، ومن ثم الخروج بأهم النتائج العامة المتعلقة بدور المتغيرات الكمية المتمثلة في المجمعات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة الحالية، إلى جانب المتغيرات الكيفية المتمثلة في جودة إدارة الحكم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستخلاص أهم الآليات أو السياسات التي يجب التركيز عليها من جانب صانع السياسة لتهيئة المناخ الاستثماري سياسياً وتشريعياً ومؤسسياً واقتصادياً لجذب مثل هذه الاستثمارات.

المبحث الأول: المحددات الكمية و الكيفية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات التجريبية.

سيتم إلقاء الضوء على أهم الدراسات القياسية السابقة، فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للمحددات الكيفية (جودة إدارة الحكم) و المحددات الكمية (المتغيرات الاقتصادية) و علاقاتها بالاستثمار الأجنبي المباشر. و قد اشتمل هذا المبحث على تلك الدراسات و الهدف منها، مرفوعة بنتائجها.

أما تفصيل الدراسة من حيث المتغيرات المستخدمة و النتائج القياسية من حيث المعنوية الإحصائية المتوصل إليها. فقد تم إيرادها تباعاً في الملحق رقم(08) من الدراسة الحالية.

1.دراسة: (2002) Steven Globerman and Daniel Shapiro ، بعنوان:

“Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure”.

حيث تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على دور البنية الأساسية للحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد ركزت الدراسة على أهمية البيئة السياسية والمؤسسية باعتبارهما أهم عناصر البنية الأساسية للحكومة، ودورهما في تحسين جودة المناخ الاستثماري، وأضافت إلى ذلك أثر الأشكال الأخرى للبنية الأساسية متضمنة الجوانب المرتبطة بتنمية الموارد البشرية، وقضايا البيئة.

و توصلت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدولة يحدد بمجموعة من العوامل الخاصة ببيئتها السياسية والمؤسسية والقانونية، فيما يعرف بالبنية الأساسية للحكومة، وقد أكدت النتائج أن الحكومة ومكوناتها وبصفة خاصة جودة اللوائح والتنظيمات ولاتي تتسم بالشفافية، وتشجع على المنافسة، وأيضاً نوعية البيروقراطية من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة بالدول النامية.

وفيما يتعلق برأس المال البشري من حيث مستوى التعليم، والصحة، وكذلك البيئة الملائمة غير الملوثة والتي تسهم في تحسين جودة ونوعية الحياة، لم يتضح أثرهما بشكل جيد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث العلاقة غير معنوية وسلبية ما بين نظم حماية البيئة و FDI، وأيضاً غير معنوية وسلبية ما بين نظم حماية البيئة و FDI، وأيضاً غير معنوية لرأس المال البشري. إلا أن الدراسات السابقة في هذا المجال أشارت إلى التأثير الإيجابي للتعليم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسة: (2004) Ivar Kolstad and Espen Villanger ، بعنوان: “Promoting Investment in Small Caribbean States”

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على دور الحكومة في تحسين المناخ الاستثماري بدول الكاريبي، بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومدى كفاءة صانع السياسة بهذه الدول على الاهتمام بقضايا الحكومة لجذب المزيد من تدفقات FDI اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد انتهت الدراسة إلى أهمية كل من مصداقية ودور القانون، وجودة وسهولة التنظيمات، والاستقرار السياسي للدولة المضيفة في التأثير على FDI، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية في التقليل من الخطر السياسي، الأمر الذي يترتب عليه توفير الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر.

3.دراسة: (2003) Steven Globerman and Daniel Shapiro بعنوان: "Governance Infrastructure and US Foreign Direct Investment"

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على:

- المرحلة الأولى: دور البنية الأساسية للحكومة بالدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية.

- المرحلة الثانية: التعرف على أهم العوامل الحاكمة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية.

و قد خلصت نتائج المرحلة الأولى إلى أن الدول التي لم تستطع تحقيق الحد الأدنى من كفاءة الإدارة المؤسسية لم تكن قادرة على جذب تدفقات FDI الأمريكية. وبصفة خاصة العوامل المرتبطة بمكافحة الفساد، والديمقراطية، وجودة البيروقراطية، وكذلك جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحرير الأسواق، هذا إلى جانب أهمية حجم الاقتصاد المضيف ومدى استقرار السياسات، وأيضًا أهمية أن يكون النظام القانوني والتشريعي للدولة منبثق من القانون الإنجليزي، علاوة على أهمية نظم سعر الصرف الثابتة لارتباطها باستقرار العملة.

4.دراسة: (2003) Elizabeth Asiedu بعنوان: "Foreign Direct Investment to Africa: The Role of Government Policy, Governance and Political Instability"

حاولت هذه الدراسة اختيار أثر الخطر السياسي والجودة المؤسسية للدولة ومدى الاستقرار السياسي، والاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، هذا إلى جانب جودة اللوائح والتنظيمات في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول إفريقيا، وذلك خلال الفترة (1984-2000) لعينة مكونة من 22 دولة إفريقية.

توصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا تتمثل في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية، هذا إلى جانب الاستقرار السياسي، وأيضًا الكفاءة المؤسسية وما تتضمنه من (مدى وجود نظام قانوني وقضائي وتشريعي مدعم للحقوق والملكيات، وعدم انتشار الفساد الإداري أو السياسي)، هذا إلى جانب أهمية جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحسين المناخ الاستثماري،

من خلال عدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض معدلات الضرائب على الأرباح، والسماح بتحويل الأرباح للخارج، وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل.

5. دراسة: Andreas Johnson (2004) بعنوان: "Bureaucratic Corruption, MNES and FDI"

تهدف الدراسة إلى اختيار مدى تأثير الفساد الإداري والذي يعود إلى انتشار البيروقراطية، وضعف الكفاءة المؤسسية للدولة في ظل اقتصاد السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن انتشار الفساد بالدول المضيفة يمارس تأثيراً سلبياً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لما يترتب عليه من زيادة حالة عدم التأكد بشأن المدفوعات أو تكاليف المعاملات المرتبطة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار بهذه الدول.

6. دراسة: Steve Onyeiwu (2003) بعنوان:

"Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?"

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم محددات FDI في الدول النامية، واختيار ما إذا كان هناك اختلاف في هذه المحددات فيما بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى.

و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المحددات ليست ذات أهمية بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى النقيض من ذلك تمثل هذه المتغيرات أهم محددات FDI بالدول النامية، وتشمل كل من معدل العائد على الاستثمار، والبنية الأساسية، والنمو الاقتصادي، ورأس المال البشري، والتضخم، ومؤشر الحقوق السياسية (الديمقراطية)، أما فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيعد كل من درجة الانفتاح الاقتصادي، والفساد والبيروقراطية من أكثر العوامل تأثيراً على المناخ الاستثماري بهذه الدول.

7. دراسة: Mathias Busse and Carsten Hefeker (2005) بعنوان:

“Political Risk, Institutions and Foreign Direct investment”

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الخطر السياسي - والذي يعود إلى عدم الكفاءة المؤسسية - على القدرة التنافسية للدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- تؤثر حالة عدم التأكد فيما يتعلق بمدى جودة الكفاءة المؤسسية للدولة تأثيرًا سلبيًا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- التأثير الإيجابي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرًا لما تتضمنه من حماية للحقوق والممتلكات، وبالتالي التقليل من المخاطر السياسية بالدول المضيفة.

- كما أشارت الدراسة إلى أن المكونات الخاصة بمؤشر الخطر السياسي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالكفاءة المؤسسية للدولة، حيث أن نوعية مرتبطة بمدى قوة المؤسسات بالدولة، وكذلك دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام وما يرتبط به من تخفيض مستويات الفساد بالدول المضيفة، علاوة على أن هذه المكونات الخاصة بالكفاءة المؤسسية هي أيضًا مؤشرات لجودة الحوكمة.

8. دراسة: Quan Li and Adam Resnick (2003) بعنوان:

“Reversal of Fortunes: Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries”

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما تتسم به من خصائص في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية، وذلك في ضوء التعرف على مدى تأثير دور القانون والقيود التنظيمية في ظل الديمقراطية على هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب مدى قدرة المؤسسات الديمقراطية في منح الحوافز المالية والضريبية لجذب هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب السياسة المرتبطة بهذه المؤسسات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير المشروعة.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الزيادة في مستوى الديمقراطية بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم تدفقات FDI بحوالي 88 مليون دولار للدول النامية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الديمقراطية تعد قيدًا على السلطات الحاكمة في السماح

للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري بالسوق، أو منح حوافز مالية أو تمويلية لهذه الشركات بما يدعم قدرتها التنافسية بالسوق، ويضر بالاستثمارات المحلية.

- وعلى النقيض من ذلك، فإن الزيادة بنقطة واحدة فيما يتعلق بمؤشر حماية الحقوق والممتلكات يترتب عليها زيادة في تدفقات FDI بحوالي 25 مليون للدول النامية.

9.دراسة: Ivar Kolstad and Espen Villanger (2004) بعنوان:

"How Does Social Development Affect FDI and Domestic Investment?",

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على دور المتغيرات الخاصة بالتنمية الاجتماعية في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي التقليل من حدة الفقر.

و قد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج يركز بصفة أساسية على مدى الاستقرار السياسي الدولة المضيفة وغياب التعصب الديني والعنصري، وأيضاً نوع النظام السياسي بها، حيث يميل إلى الدول التي تتسم بالديمقراطية لما تتضمنه من حماية للحقوق والممتلكات، واستقرار في السياسات المعلنة.

10.دراسة: Matthias Busse (2004) بعنوان:

"Transnational Corporations and Repression of Political Right and Civil Liberties: an Empirical Analysis".

تحاول الدراسة اختيار علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالحقوق المدنية والحقوق السياسية للأفراد بالاقتصاد المضيف، وهل هذه الشركات تساند نظم الحكم المتسلط في إهمال الحقوق المدنية والسياسية للأفراد أم تساند وتحابي نظم الحكم الديمقراطية في حماية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، وفي إطار ذلك هل تعد الديمقراطية من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للديمقراطية في جذب FDI بالدول النامية. أي أن هناك علاقة ما بين FDI وحكومات الدول المضيفة، ويستدل على ذلك من خلال تغير هيكل FDI من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة والخدمات بالدول النامية، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل ما بين المستثمر في هذين القطاعين وحكومات الدول المضيفة لحماية استثماراتهم وممتلكاتهم بالشكل الذي يمكنهم من التوسع في الأجل الطويل، هو ما توفره النظم الديمقراطية.

11.دراسة: Ricardo H. and Eduardo F. (2000): بعنوان:

"Foreign Direct Investment: Good Cholesterol?",

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، للوقوف على أهم المحددات في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة الكفاءة المؤسسية والاستقرار السياسي بأمريكا اللاتينية.

خلصت الدراسة إلى أن أمريكا اللاتينية تحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادها من أجل تحسين الأطر المؤسسية والتي تحسن من جودة المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، والأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال، هذا إلى جانب المؤسسات المرتبطة بالتمويل وكذلك العمل على تقليل الخطر السياسي للدولة، وقد استخدم للتعبير عن الكفاءة المؤسسية المؤشرات الستة للحكومة وفقاً للبنك الدولي، والمؤشرين الآخرين المرتبطين بمؤسسات التمويل ومدى حمايتها لحقوق الدائنين والمساهمين وفقاً للقوانين والتشريعات التي تحكم العمل بها.

12.دراسة: Hans Christiansen (2004): بعنوان:

"ODA and Investment For Development: What Guidance Can Be Drawn From Investment Climate

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المناخ الاستثماري لدول OECD، وذلك للوقوف على أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، وقد اعتمدت الدراسة على أربعة مناهج مختلفة للتعرف على هذه المحددات على النحو التالي:

- مؤشر الحرية الاقتصادية.

- مؤشر نمو التنافسية.

- مؤشر بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي.

- مؤشر الانكساد.

وقد تم تقدير متغيرات كل مؤشر في دالة مستقلة مع المتغيرات التقليدية.

خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر الحرية الاقتصادية إلى أن من أهم محددات المناخ الاستثماري يتمثل في غياب التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي وبصفة أساسية في تحديد الأجور والأسعار، ومدى حمايتها لحقوق الملكية، وجودة وسهولة اللوائح والإجراءات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي. هذا

إلى جانب أهمية بعض المتغيرات التقليدية والمتمثلة في عدد السكان و GDP للدلالة على حجم السوق، والطلب الفعلي.

كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصداقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.

فيما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر بيئة النشاط الاقتصادي إلى أهمية المؤشر الخاص بجودة اللوائح التنظيمية، والتأثير السلبي للقيود المرتبطة بالعمل، أو استخدام الخدمات العامة.

- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر الابتكاد إلى أهمية المؤشر الخاص بجودة اللوائح التنظيمية، ومدى الوفرة في الموارد المتاحة البشرية.

13.دراسة: Elizabeth Asieda (2003) بعنوان:

"Policy Reform and foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress But Relative Decline".

حاولت تقديم تفسيرات مختلفة لتدهور وضع إفريقيا التنافسي في جذب تدفقات FDI العالمية، وتحليل العوامل التي يجب التركيز عليها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية التركيز على العوامل التالية باعتبارها العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في درجة الانفتاح، وتطوير البنية الأساسية، والكفاءة المؤسسية وتقاس بدرجة انتشار الفساد والرشاوى، وسيادة القانون ومصداقيته، بالإضافة إلى نوعية الجهاز البيروقراطي، وإنكار التعاقدات وفسخها بدون تعويض.

14.دراسة: Ivar Kolstad & Espen Villanger (2004) بعنوان:

"Determinants of Foreign Direct Investment in Services",

كان الهدف من الدراسة، التعرف على أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى قطاع الخدمات بصفة عامة، وبعض أنواع الخدمات بصفة خاصة مثل النقل، والتجارة، والأعمال، والتمويل، وذلك في ظل زيادة الوزن النسبي لهذه الاستثمارات بهذا القطاع في الآونة الأخيرة.

خلصت الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الخدمات يتمثل في الكفاءة المؤسسية، والديمقراطية، وحجم السوق، وذلك أيضًا في معظم أنواع الخدمات، وهو ما يؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الخدمات يستهدف بصفة أساسية السوق المحلي للاقتصاد المضيف

(باحث عن السوق)، وبالتالي يهتم أيضاً بالكفاءة المؤسسية للدولة، وعلى النقيض من ذلك لم تعد المحددات التقليدية ذات أهمية في التأثير على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار بهذا القطاع.

15.دراسة: عادل محمد المهدي، نيفين محمد طريح (2006):

"الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تطبيقية مقارنة"

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر العولمة في تفعيل دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لعينة مكونة من (60 دولة)، تم تقسيمهم على أساس مؤشر الحوكمة، خلال الفترة من (1980-2004).

وقد تم التعبير عن:

- متغير الحوكمة: بمتوسط لثلاثة مؤشرات هي: مؤشر حفظ النظم والقوانين، والديمقراطية، والفساد.
- ومتغير العولمة: تم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية، بعد استبعاد مؤشر حفظ النظم والقوانين.
- متغير التفاعل بين العولمة و الحوكمة عبارة عن حاصل ضرب قيم المتغيرين لكل الدول.
- أظهرت نتائج التقدير أنه بالنسبة للدول ذات المستوى الجيد للحوكمة، فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بني العولمة و الحوكمة بـ1% يترتب عليه زيادة نسبة FDI/GDP بحوالي 2.3%. هذا إلى جانب التأثير الإيجابي والمعنوي لمعدل الاستثمار المحلي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية. و التأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، ونسبة الضرائب على الدخل والأرباح للنتائج المحلي الإجمالي.
- أما بالنسبة للدول ذات المستوى السيئ للحوكمة، فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بين العولمة والحوكمة بـ1% يترتب عليه زيادة نسبة FDI/GDP بحوالي 0.24%. هذا إلى جانب التأثير الإيجابي والمعنوي لمعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية. والتأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، وعجز الموازنة العامة كنسبة للنتائج، ومعدل الأجور الصناعية.
- وقد انتهت الدراسة إلى أنه في ظل التوجه نحو العولمة والتحرير فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الحوكمة.

من الملاحظ أن تلك الدراسات التجريبية التي تناولت المحددات الكمية و الكيفية للاستثمار الأجنبي المباشر عديدة، سواء من حيث المتغيرات المعتبرة أو الطريقة القياسية المستخدمة في تشخيص تلك المحددات. و تتميز الطرق المستخدمة في تلك الدراسات بالتباين في النتائج المتوصل إليها-إحصائياً و اقتصادياً، و التي

تتعلق بدورها بحجم و عدد دول العينة المعتبرة. تختلف الدراسة الحالية في المنهجية المتبعة في الجانب القياسي منها(منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء)، إضافة إلى أن العينة اقتصرت على المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري فقط، بما يكتنفه من خصوصيات اقتصادية، و مؤسساتية و تاريخية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -

ستركز الدراسة الحالية على استخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL) لغرض بناء النموذج القياسي الملائم، و ذلك نظراً لتوافق المعطيات المتعلقة بمناخ الاستثمار في الجزائر من حيث توافرها و طول السلسلة المستخدمة في الدراسة، و التي تمتد على طول الفترة (1980-2011). و هي الفترة التي تمتد من التغيرات السياسية و الاقتصادية و الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية (حسب محتوى الخطاب السياسي)، و انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني، و كذا الإصلاحات السياسية في آن واحد، التي كانت تمثل في اعتقادنا البحث عن تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة عن طريق تلك السياسات المنتهجة في الجزائر، و بإملاء تلك الإصلاحات من طرف المؤسسات المالية العالمية المدفوعة هي الأخرى من طرف دول نفوذ و مصالح في مرات عديدة.

1.1. المنهجية المتبعة:

سوف يتم الاعتماد في متن الدراسة في جانبها الاقتصادي على المحددات الاقتصادية التي تشكل جانباً مهماً من مناخ الاستثمار إضافة إلى متغير جودة إدارة الحكم (QOG) الذي يشكل هو الآخر مكوناً رئيساً للبيئة الاستثمارية، و لمعرفة حجم و أثر تلك المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنعتمد على تطبيق جانب مهم من النظرية القياسية على المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

و التي سيتم إيرادها تباعاً في الجدول الموالي:

2.1. تعريف المتغيرات و إعدادها و مصادر البيانات المستخدمة:

تتميز المتغيرات الاقتصادية و المؤسساتية بالكثرة و التعقيد و التشابك، و ذلك ما يتطلب اختيار تلك المتغيرات بعناية شديدة على ضوء النظرية الاقتصادية، و في مرات أخرى بالاستناد على الدراسات السابقة.

1.2.1. تعريف المتغيرات الكمية و إعدادها:

المتغيرات الاقتصادية	تعريف المتغيرات/طريقة الاحتساب
FDISY	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم الحصول عليه بقسمة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون) بالأسعار الجارية -مقاساً بالدولار الأمريكي- على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (مع ضرب ناتج القسمة في 100.
LGDP	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
LGDP2	تربيع لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
LRER	لوغاريتم معدل الصرف الحقيقي.
INVY	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم الحصول عليه بقسمة الاستثمار المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون) بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على GDP مع ضرب ناتج القسمة في 100.
INFRGDPF	للتعبير عن الاستقرار الاقتصادي الكلي سوف يتم استخدام معدل التضخم المحلي (INFR)، و معدل التضخم المحلي المستخدم عبارة عن معدل التغير السنوي في المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (بالعملة المحلية) الذي يوضح معدل تغير الأسعار المحلية في الاقتصاد ككل.
OPEN	درجة الانفتاح التجاري (OPEN). ويتم الحصول علي هذا المتغير بقسمة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
OPEN2	تربيع درجة الانفتاح التجاري (OPEN)

2.2.1. تعريف المتغيرات الكيفية (مؤشر جودة إدارة الحكم) و إعداده:

المتغير	مكونات المؤشر/طريقة احتساب
QOG	جودة إدارة الحكم. يتكون هذا المؤشر من من متوسط قيم ثلاث مؤشرات فرعية هي: الفساد، احترام سيادة القانون و النظام، و جودة البيروقراطية. و تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر و الواحد الصحيح. بحيث تشير القيمة المرتفعة للمؤشر إلى جودة مرتفعة لجودة الحكومة. و من المتوقع أن يكون للزيادة في جودة إدارة الحكم أثراً موجباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الجزائر.

3.2.1. مصادر البيانات:

تعتبر البيانات المرحلة الأكثر صعوبة من حيث إمكانية توفرها من جهة، و تضاربها لدى المؤسسات الرسمية المحلية و الدولية. فيما يخص الدراسة الحالية فقد:

- تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

<http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>

- أما مؤشرات جودة إدارة الحكم تم الحصول عليها من الموقع:

<http://www.qog.pol.gu.se/data/qogstandarddataset/>

2. نموذج الدراسة (Stady Model):

سوف يتم تقدير نموذجين قياسييين، بحيث تكون نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، و المتغيرات الاقتصادية ومؤشر جودة إدارة الحكم متغيرات مستقلة في أول معادلة بالنسبة للنموذجين المستخدمين التي اتفقت معظم الدراسات التطبيقية على أنها الأكثر تأثيراً، وذلك على النحو التالي:

• النموذج الأول (M1):

$$FDISY = F (LGDP, LGDP2, LRER, INVY, INFRGDPF, OPEN, OPEN2)$$

• النموذج الثاني (M2):

$$FDISY = F (QOG\{Cor, G.Bur, Law\}, QOG2, LRER, INVY, LGDP).$$

ملاحظة: في النموذج الثاني، تم استبعاد كل من $OPEN$ و $INFRGDPF$ وذلك بوجودهما تبين وجود مشاكل في القياس يصعب قبولها، منها مشكلة الارتباط الخطي، و وجود الارتباط الذاتي و عدم معنوية المتغيرات في المدى الطويل.

3. منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء-ARDL:-

سوف يتم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء $ARDL$ ، التي طورها كل من $Pesaran$ 1997، $Shin and Sun$ 1998، و كل من $Pesaran et al$ 2001، بحيث لا تتطلب هذه المنهجية بأن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يعتبر $Pesaran$ أن اختبار الحدود في إطار $ARDL$ يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الاثنين. و الشرط الوحيد أن لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (2). كما أن طريقة $Pesaran$ تتميز بخاصية إمكانية التطبيق في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك كطريقة أنجل-قرانجر (Angel-Granger 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن ($DW Test$)، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن ($Johansen Cointegration Test$) في إطار نموذج VAR .

تتلخص المنهجية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

1. اختبار ADF لاختبار سكون المتغيرات.

2. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج $ARDL$

3. تقدير نموذج طويل الأجل باستخدام نموذج ARDL.

4. تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL-ECM

5. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM.

1. اختبار ADF لاستقرار المتغيرات:

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة يجب أولاً تحديد رتبة التكامل المشترك لهذه المتغيرات. و الهدف من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات محل الاهتمام ليست متكاملة من الدرجة الثانية I(2) من أجل تجنب النتائج المضللة (les résultats fallacieuses). و عدم إمكانية تطبيق القيم الحرجة لاختبار F- المحسوبة بواسطة (Pesaran et al 2001). و منهجية ARDL مبنية على افتراض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة واحد صحيح I(1). ويهدف تطبيق اختبار جذر الوحدة لتحديد رتبة التكامل المشترك قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك للتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر.

• نتائج اختبار ADF:

يوضح الجدول رقم (24) نتائج اختبارات سكون المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام اختبار ADF. ويوضح الملحق رقم (01) بملاحق الدراسة مخرجات المعالجة الآلية لنتائج هذا الاختبار باستخدام الحزمة البرمجية (EViews 8.0).

الجدول رقم (24): نتائج اختبار ADF للمتغيرات المستخدمة في القياس.

المتغير (Variables)	درجة الاستقرار (Stationarity Degree)
FDISY	I(1)
LGDP	I(1)
LRER	I(1)
INVY	I(1)
INFRGDPF	I(1)
OPEN	I(1)
QOG	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات حزمة برنامج الاقتصاد القياسي EViews Version 8.0

يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1)، بما فيه المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) و بالتالي يمكننا اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

2. عرض اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL :

يتم استخدام عدة اختبارات للتعرف على مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها: اختبار Engle and Granger 1987، اختبار Johansen 1988; 1991، اختبار Johansen and Juselius 1990، اختبار Gregory and Hansen 1996.

ويلاحظ أن جميع الاختبارات السابقة تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة. كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيراً. وبالتالي أصبح منهج اختبار الحدود (The Bounds Testing Approach) الأكثر استخداماً منذ منتصف التسعينات، و يعتبر كلا من Pesaran 1995، و Pesaran and Smith 1998، و Pesaran and Shine 1999، و Pesaran et al. من أول ناشري هذا المنهج القياسي. و ما يميزه:

أ- إمكانية تطبيقه بغض النظر ما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر (0) أو الرتبة واحد صحيح (1)، أو متكاملة من نفس الرتبة.

ب- نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة حجم العينة الصغير (عدد المشاهدات) و هي الحالة الموجودة من خلال الدراسة الحالية، و المتعلقة بالجزائر (32 مشاهدة). على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب عدد كبير من المشاهدات للحصول على نتائج أكثر كفاءة.

ج- استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل و القصير معاً.

و وفقاً لتلك الميزات المرتبطة بتطبيق هذا النموذج، فإن استخدامه و التحكم في جميع مراحله يعتبر الوسيلة الملائمة والضرورية للوقوف على الظاهرة المدروسة إحصائياً و اقتصادياً.

فيما يخص الدراسة الحالية، فإنها تضم نموذجين:

- **النموذج الأول M1:** و الذي يضم ثمان (08) متغيرات اقتصادية، و متضمنة للمتغير الهدف-الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **النموذج الثاني M2:** الذي يشمل المتغير الهدف-الاستثمار الأجنبي المباشر - و المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى متغير جودة إدارة الحكم و هي في المجموع ستة (06) متغيرات.
- آلية إجراء اختبار التكامل المشترك -اختبار الحدود- بين المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL:

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك-وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و قصيرة الأجل - بين متغيرات الدراسة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) لكل المتغيرات على اعتبار المتغير الداخلي منها في المعادلة الأولى يصبح متغير خارجي في المعادلات الأخرى المكونة للنموذج*:

حيث أن الدراسة الحالية تشمل نموذجين:

• **النموذج الأول M1:** صيغة معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر من النموذج الأول كالتالي:

$$\Delta FDISY = \partial_1 FDISY_{t-1} + \partial_2 LGDP_{t-1} + \partial_3 LGDP2_{t-1} + \partial_4 LRER_{t-1} + \partial_5 INVY_{t-1} + \partial_6 INFRAGDPF_{t-1} + \partial_7 OPEN_{t-1} + \partial_8 OPEN2_{t-1} + \sum_{i=1}^P b_{1i} \Delta FDISY_{t-i} + \sum_{i=0}^q b_{2i} \Delta LGDPY_{t-i} + \sum_{i=0}^q b_{3i} \Delta LGDP2Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{4i} \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{5i} \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{6i} \Delta INFRAGDPF_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{7i} \Delta OPEN_{t-i} + \sum_{i=0}^q b_{8i} \Delta OPEN2_{t-i} + U1_t, \dots (01)$$

• **النموذج الثاني M2:** صيغة معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر من النموذج الثاني كالتالي:

$$\Delta FDISY = \alpha_1 FDISY_{t-1} + \alpha_2 LRER_{t-1} + \alpha_3 INVY_{t-1} + \alpha_4 LGDP_{t-1} + \alpha_5 QOG_{t-1} + \alpha_6 QOG2_{t-1} + \sum_{i=1}^P \beta_{1i} \Delta FDISY_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{2i} \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{3i} \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{4i} \Delta LGDPF_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{5i} \Delta QOG_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{6i} \Delta QOG2_{t-i} + U2_t, \dots (02)$$

تمثل: **L**: اللوغاريتم النيبيري، Δ : الفروقات (Lags) من الدرجة الأولى، أما UI_t فتمثل الحد العشوائي-الخطأ-

يقوم اختبار الحدود بصفة أساسية على اختبار إحصاءه F (F - Statistic)، و التي تخضع إلى توزيع غير مجداول كبقية التوزيعات الشهيرة، و ذلك تحت الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك.

بحيث الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج الأول يمثل المتغير التابع، فإن فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات تتمثل في الآتي:

$$H_0 : \partial_1 = \partial_2 = \partial_3 = \partial_4 = \partial_5 = \partial_6 = \partial_7 = \partial_8 = 0$$

و ذلك مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل في:

* تم تطبيق الاختبار باستخدام حزمتي برامج الاقتصاد القياسي، و المتمثلة في: **EVIEWS Version 8.0** و **Microfit Version**

$$H_1 : \partial_1 \neq \partial_2 \neq \partial_3 \neq \partial_4 \neq \partial_5 \neq \partial_6 \neq \partial_7 \neq \partial_8 \neq 0$$

و يشار إلى ذلك كما يلي:

$$F_{FDISY} (FDISY / LGDP, LGDP2, LRER, INVY, INFRAGDPF, OPEN, OPEN2)$$

- بالنسبة للمعادلة الأولى في النموذج الثاني، حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج الأول يمثل المتغير التابع، يمكننا صياغة فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على النحو الآتي:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة:

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

• تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

نقوم بإجراء التكامل المشترك على أربعة (04) مراحل:

- 1- اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نماذج UECMs أي جميع معادلات النموذج الأول، و معادلات النموذج الثاني باستخدام نموذج انحدار ذاتي غير مقيد **Unrestricted Vector Autoregressive Model** بدون وجود حد ثابت فقط، و ذلك وفق أربع معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة: **Akaik(AIC ;1973)** ، **Schwarz(SC ;1978)**، **Hannan and Quinn (HQ ;1979)** ، **Final Prediction Error (FPE)** .
عند تطبيقنا لهذه المعايير، تم البدء باستخدام فترة إبطاء مساوية للواحد بافتراض عدم وجود ثابت، و أكدت جميع كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى مساوية للواحد الصحيح- الملحق رقم(02)-

الجدول رقم(25): معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالنسبة للنموذج الأول:

فترة الإبطاء	FPE	AIC	SC	HQC
0	6.17 ^e +09	45.24527	45.61533	45.36590
1	107070.0*	34.14672*	37.47727*	35.23240*

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات حزمة برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS Version 8.0

الجدول رقم (26): معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالنسبة للنموذج الثاني:

فترة الإبطاء	FPE	AIC	SC	HQC
0	8.50 ^e -07	3.049433	3.326979	3.139905
1	5.42 ^e -10*	-4.356894*	-2.414073*	-3.723585*

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات حزمة برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS Version 8.0

يتبين من خلال الجدولين رقم: (25) و (26)، نستنتج أن فترة الإبطاء الملائمة هي الواحد الصحيح (1)، سواء بالنسبة للنموذج الأول أو النموذج الثاني (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر)، حيث تمت الاستعانة بتقدير نموذج ذاتي غير مقيد (UECM)، و نظراً إلى قصر الفترة الزمنية المعتبرة في الدراسة (32 سنة)، فإن الإجراء التجريبي لإدخال قيمة أكبر من فترة الإبطاء المُعتمدة، تشير إلى استحالة إجراء الاختبار.

2- مرحلة تقدير UECMs بواسطة طريقة المربعات الصغرى (ols): و لتحديد كل نموذج من هذه النماذج تم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to Specific)، و الذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيمة المطلقة لإحصاء t - الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، و ذلك بشكل متتالي.

و بتقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة، أي بالنسبة للمعادلات السبعة (07) للنموذج الأول، و المعادلات الخمس (05) بالنسبة للنموذج الثاني، فإن معامل الأثر الطويل الأجل لمتغير مستقل ما هو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ (lag variable) لفترة واحدة على معامل المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) المبطأ لفترة واحدة. فمثلاً في المعادلة الأولى (01) في للنموذج الأول (M1)، فإن معامل الأثر طويل الأجل لكل من الناتج الداخلي الخام، و معدل الصرف الحقيقي هو عبارة عن $\left[\frac{\partial_2}{\partial_1}\right]$ ، $\left[\frac{\partial_3}{\partial_1}\right]$ على الترتيب. أما معاملات الآثار قصيرة الأجل لهذه المعادلة فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات في نفس المعادلة المذكورة.

و يوضح الملحق رقم (03): 1.3 من الدراسة، نتائج تقدير النموذج الذاتي الغير مقيد (UECM) للنموذج الأول، كما يشير الملحق رقم (03): 2.3 إلى نتائج تقدير النموذج الذاتي الغير مقيد (UECM) للنموذج الثاني، و باستخدام نتائج النموذجين، تم الانتقال إلى تطبيق اختبار wald test، باحتساب F المحسوبة، حيث يوضح الملحق رقم (04 الجدول: 1.4 و 2.4) نتائج اختبار Wald Test.

3. اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة WALD Test

(اختبار F-) .

تتم مقارنة إحصاء F- المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة لفترة واحدة بقيمة إحصاء F- الحرجة (الجدولية) المناظرة و المحسوبة في Pesaran et al 2001 . و نظراً لأن اختبار F- له توزيع غير معياري، حيث له قيمتين حرجتين: قيمة الحد الأدنى $I(0)$ و قيمة الحد الأعلى و تقترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، أي $I(1)$. فإذا كانت قيمة إحصاء F- المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، يعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة إحصاء F- المحسوبة تقع بين الحدين الأدنى و الأعلى، فإن النتائج سوف تكون غير محددة. و يعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار على تحديد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه. كما أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة الصفر، فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة قيمة إحصاء F- المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

يوضح الملحق رقم (05): جداول القيم الحرجة لاختبار F (Pesaran et al, 2001 :300, tab CI(iii)case I with no) و الجدولين التاليين يوضحان نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (intercept and no trend) ، و الجدولين التاليين يوضحان نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL.

الجدول رقم (27): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء

الموزعة (ARDL) بالنسبة لمعادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في للنموذج الأول M1:

النتيجة	P-Value	F-Statistic	العلاقة الدالية
يوجد تكامل مشترك	0.0173	3.614820	$F_{FDISY}(FDISY / LGDP, LGDP2, LRER, INVY, INFRGDPF, OPEN, OPEN2)$
القيم الحرجة (الجدولية) لإحصاء F- عند K=7		مستوى المعنوية	
قيمة الحد الأعلى	[I(1)]	قيمة الحد الأدنى	[I(0)]
3.18		1.97	5%
2.83		1.70	10%

المصدر: مخرجات برنامج **EvIEWS 8.0** حسب الملحق رقم: 05

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أولاً: معنوية اختبار **F-Statistics** بالنظر إلى قيمة (P-Value)، ورفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر)، لكون **F-Statistic** المساوية لـ 3.614820 أكبر من الحد الأعلى لقيمتها الحرجة عند مستويات المعنوية: 5%، 10% إجمالاً.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء

الموزعة (ARDL) بالنسبة للنموذج الثاني M2:

النتيجة	P-Value	F-Statistic	العلاقة الدالية
يوجد تكامل مشترك	0.0228	6.062676	$F_{FDISY}(FDISY/LRER, INVY, GDP, QOG, QOG2)$
القيم الحرجة (الجدولية) لـ F-Statistic عند K=5		مستوى المعنوية	
قيمة الحد الأعلى	[I(1)]	قيمة الحد الأدنى	[I(0)]
3.34		2.14	5%
2.93		1.81	10%

المصدر: مخرجات برنامج **EvIEWS 8.0** حسب الملحق رقم: 05

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أولاً: معنوية اختبار **F-Statistics** بالنظر إلى قيمة (P-Value)، ورفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، و متغير جودة

إدارة الحُكم (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر)، لكون **F-Statistic** المساوية لـ: 6.062676 أكبر من الحد الأعلى لقيمتها الحرجة عند مستويات المعنوية: 5%، 10%.

3 -تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL:

نظراً لأن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر: متغير تابع)، و جميع المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة في النموذج الأول. بالإضافة إلى متغير جودة إدارة الحكم باعتباره متغير مستقل في النموذج الثاني. فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذه المعادلات، و يتم تقدير نموذج طويل الأجل بواسطة للنموذج الأول $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6, q_7, q_8)$ و بالنسبة للنموذج الثاني $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6)$ ، أما صياغة النموذج (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر) فهي كالتالي:

*بالنسبة للنموذج الأول M1:

$$\begin{aligned} \Delta FDISY = & a_0 + \sum_{i=1}^p b_{1i} \Delta FDISY_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{2i} \Delta LGDPY_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{3i} \Delta LGDP2Y_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q b_{4i} \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{5i} \Delta INY_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{6i} \Delta INFRAGDPF_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q b_{7i} \Delta OPEN_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{8i} \Delta OPEN2_{t-i} + U1_t \dots\dots (03) \end{aligned}$$

*بالنسبة للنموذج الثاني M2 :

$$\begin{aligned} \Delta FDISY = & a_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta FDISY_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{2i} \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{3i} \Delta INY_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \beta_{4i} LGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{5i} \Delta QOG_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{6i} \Delta GOG2_{t-i} + U2_t \\ & \dots\dots (04) \end{aligned}$$

يوضح الجدولان المواليان معاملات الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في النموذجين M1 و M2 انطلاقاً من تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS)، و مخرجات نتائج التقدير متضمنة في الملحق رقم (03).

الجدول رقم(29): معاملات الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في النموذج M1:

المتغيرات	FDISY(-1)	LRER(-1)	LGDP(-1)	LGDP2(-1)	INVY(-1)	INFRGDPF(-1)	OPEN(-1)	OPEN2(-1)
المعاملات	-0.638	-0.283	-1.668	0.045	0.207	-0.041	0.371	-0.003
الانحراف المعياري	0.156	0.806	0.439	0.011	0.057	0.017	0.149	0.001
ستيوذنت t	-4.089	-0.351	-3.799	4.08	3.613	2.457	2.492	0.03
قيمة الاحتمال p	0.001	0.73	0.001	0.001	0.002	0.002	0.02	0.03
معاملات الأثر طويل الأجل		0.443	2.614	-0.070	-0.324	0.0642	-0.581	0.008

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالملحق رقم:03

تم اختيار النموذجين عن طريق الاستعانة بمبدأ الانتقال من العام إلى الخاص (General to Specific)، أي إلغاء جميع المتغيرات المبطة (laged) التي تكون القيمة المطلقة لـ: **t-Student** الموافقة لها أقل من الواحد الصحيح و ذلك بشكل متتالي (successive).

يتبين من الجدول، أن جميع المتغير الموجودة في النموذج ذات دلالة إحصائية معنوية حسب سطر قيم الاحتمال، كما أن معامل الأثر طويل الأجل للنتائج المحلي الخام يُقدر بـ: 2.614 و هي قيمة تعكس ان معاملته في الأجل البعيد يصبح عاكساً للعلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام-إحصائياً-، و قد يعود اقتصادياً إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الخام، مقارنة بالاستثمار المحلي، أو ظروف هيكلية في توجه الدولة إلى دعم من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر و تدعيم الاقتصاد من الداخل. كما نلاحظ إيجابية معاملات الأجل الطويل لكلا من: معدل الصرف الحقيقي، نضير تحقيق القليل من الإنعاش الاقتصادي، كما تميز معامل الاستثمار المحلي بالسلبية نتيجة لإتباع سياسة الإحلال بدل المنافسة داخل الاقتصاد الوطني، أما درجة الانفتاح التجاري فتتميز المعامل بالسلبية، ثم تصبح بالنظر إلى معامل الانفتاح المضاعف و هي العلاقة التي تعتبر اقتصادياً مقبولة للتدفقات المالية و السلعية، و كذا الخدمات المرافقة لولوج الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل، و الحركية التي تمس الميزان التجاري، و ميزان المدفوعات. أما إيجابية معدل التضخم فهو مرتبط في آليته بالناتج المحلي الخام، و أي تحسن في الاستقرار الكلي معبراً عنه بالتضخم سيكون له انعكاس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(30):معاملات الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في النموذج M2 :

المتغيرات	FDISY(-1)	INVY(-1)	LGDP(-1)	LRER(-1)	QOG(-1)	QOG2(-1)
المعاملات	-0.631	0.088	0.356	4.742	-124.37	136.32
الانحراف المعياري	0.128	0.029	0.12	1.066	29.57	33.96
ستيوذنت t	-4.907	2.98	2.953	4.446	-4.205	4.013
قيمة الاحتمال p	0.002	0.008	0.004	0	0	0.001
معاملات الأثر طويل الأجل		-0.139	0.564	7.515	197.099	-216.038

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالملحق رقم:03

يتبين من الجدول، إيجابية معامل الأثر طويل الأجل لمعدل الصرف الحقيقي(7.515)، و إيجابية معامل جودة إدارة الحكم، و ذلك يعود-حسبنا- إلى أن جودة إدارة الحكم تمثل العامل المهم لجذب التدفقات الاستثمارية إلى الداخل، كما تُسهم في تشجيع الاستثمارات المحلية التي تميز معاملها بالسلبية،كما نلاحظ أن معامل المتغير المضاعف لجودة إدارة الحكم تحول إلى السلبية، و سلبية العلاقة الإحصائية بين متغير جودة إدارة الحكم (الفساد،، احترام سيادة القانون و النظام، و جودة البيروقراطية)، و هي قيمة سلبية بشكل كبير و قد تكون نتيجة لأن التغير من الفساد إلى الرشادة قد يتطلب فترة أطول...، و احترام سيادة القانون هو عمل هيكلي يتطلب فترة زمنية أطول من ذلك بكثير كما أن التشريعات و التنظيمات و الترتيبات القانونية المتعلقة بتسهيل ولوج الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تعترضها الكثير من العوائق التي تحول من تحقيق العلاقة الايجابية أو تقوض من إيجابيتها. و هذا يعكس أهمية الرشادة في ممارسة الحكم، و الحد من الحواجز البيروقراطية، و مكافحة الرشوة في الحصول على المشاريع الوطنية. تعتبر من السبل الكفيلة بضمان العلاقة الايجابية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر و متغير جودة إدارة الحكم. كما يمكننا ملاحظة العلاقة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنواتج الداخلي الخام و هي علاقة محققة اقتصاديا.

تحديد نموذج **ARDL** المُستخدم في الدراسة:

بعد قياس معاملات الأثر طويل الأجل، قمنا باختيار فترة الإبطاء المثلى (p) لكل من المتغير الداخلي(الاستثمار الأجنبي المباشر) و المتغيرات المستقلة (q) بواسطة -SC. و قبل اعتماد النموذج الأول:

ARDL(p, q₁, q₂, q₃, q₄, q₅, q₆) وكذلك النموذج الثاني: ARDL(p, q₁, q₂, q₃, q₄, q₅, q₆, q₇, q₈) المختاران على أساس SC لاستخدامه في تقدير الآثار قصيرة و طويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة الأداء لهذين النموذجين، و يتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

أ. اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Lagrange Multiplier Test of Residual(Breush-)
Godfrey(BG)

ب. التباين اختبار عدم ثباتا التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Autoregressive Conditional
Heteroscedasticity(ARCH)

ج. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera(JB)

د. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج: Ramsey(RESET)

الملحق رقم (06) من الدراسة يبين نتائج تقدير النموذج M1, و النموذج M2 المختاران حسب معيار SC (الاستثمار الأجنبي المباشر (FDISY): متغير تابع). أما نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهذا الاختبار فهي مدونة كالتالي:

الجدول رقم (31): اختبارات التشخيص (Diagnostic Tests)

(الاستثمار الأجنبي المباشر (FDISY): المتغير التابع)

Diagnostic Tests			
Test Statistics	LM Version	F Version	
A:Serial Correlation	*CHSQ(1)= .037314[.847]*F(1, 20)= .024102[.878]*		
B:Functional Form	*CHSQ(1)= 6.6757[.010]*F(1, 20)= 5.4889[.030]*		
C:Normality	*CHSQ(2)= 1.7998[.407]*	Not applicable	
D:Heteroscedasticity	*CHSQ(1)= .054131[.816]*F(1, 29)= .050728[.823]*		
A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation			
B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values			
C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals			
D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values			

يتضح من الجدول أعلاه:

- دلالة اختبار BG LM على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء (A).
- دلالة إحصاء ARCH على عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) (D).
- دلالة اختبار RESET على صحة الشكل الدالي في النموذج المُقدر (B).

جدول رقم (32): اختبارات التشخيص (Diagnostic Tests) بالنسبة M2:

(الاستثمار الأجنبي المباشر (FDISY): المتغير التابع)

Diagnostic Tests			
Test Statistics	LM Version	F Version	
A:Serial Correlation	*CHSQ(1)= .029817[.863]*F(1, 22)= .021181[.886]		
B:Functional Form	*CHSQ(1)= 4.9639[.026]*F(1, 22)= 4.1944[.053]		
C:Normality	*CHSQ(2)= .90231[.637]	Not applicable	
D:Heteroscedasticity	*CHSQ(1)= .79461[.373]*F(1, 29)= .76290[.390]		
A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation			
B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values			
C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals			
D:Based on the regression of squared residuals on squared fitted values			

يتضح من الجدول أعلاه إلى:

- دلالة اختبار BG LM على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء (A).
- دلالة إحصاء ARCH على عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) (D).
- دلالة اختبار RESET على صحة الشكل الدالي في النموذج المُقدر (B).

4. تقدير نموذج طويل الأجل باستخدام نموذج ARDL:

الجدول رقم(33): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام النموذج $ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0)$ المختار بواسطة معيار SC (المتغير التابع : الاستثمار الأجنبي المباشر (FDISY))

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach			
ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			

Dependent variable is FDISY			
31 observations used for estimation from 1981 to 2011			

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LGDP	-1.8021	.75619	-2.3832[.027]
LGDP2	.055997	.013812	4.0543[.001]
LRER	1.5505	1.5961	.97141[.342]
INVY	.28534	.061249	4.6587[.000]
INFRGDPF	-.10535	.040231	-2.6187[.016]
OPEN	.025805	.37391	.069014[.946]
OPEN2	-.6087E-3	.0032368	-.18806[.853]

الجدول رقم(34): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام النموذج $ARDL(1,1,0,0,0,0,1)$ المختار بواسطة معيار SC (المتغير التابع : الاستثمار الأجنبي المباشر (FDISY))

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach			
ARDL(1,1,0,0,0,0,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			

Dependent variable is FDISY			
31 observations used for estimation from 1981 to 2011			

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
INVY	.15123	.085738	1.7639[.091]
LRER	5.5338	2.0806	2.6597[.014]
QOG	-173.0354	53.6998	-3.2223[.004]
QOG2	187.1278	65.7943	2.8441[.009]
LGDP	.68054	.32134	2.1178[.045]

- تبعا لنتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج (الاستثمار الأجنبي: متغير تابع)، يمكن اتخاذ القرار بصلاحية النموذجين في تقدير العلاقة طويلة الأجل، حسبما يوضح الجدولان أعلاه رقم (11) و (12) الذي يبين نتائج

معاملات الأجل الطويل باستخدام نموذج $ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0)$ ، و $ARDL(1,1,0,0,0,1)$ المختاران بواسطة SC اللذين يوضحان المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة سواء المتغيرات الاقتصادية أو متغير جودة إدارة الحكم.

- بالنسبة للنموذج الأول نلاحظ:

- زيادة لوغاريتم الناتج المحلي الخام بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الواردة بحوالي - 1.80% في الأجل الطويل و هي علاقة تعطي فكرة عن استقلالية ناتجة عن انتهاز توجه يسعى ربما إلى تشجيع الاستثمارات المحلية و هذا طبعاً في المدى الطويل.
- علاقة موجبة و ضعيفة لتربيع لوغاريتم الناتج المحلي الخام، و يدل التحول الايجابي إلى مساهمة الناتج المحلي الخام في زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبي و قد يكون مرده إلى زيادة حجم السوق و يعبر عن هذا التحول في معاملات المدى البعيد، من $b_1 \geq 0$ إلى $b_2 \geq 0$ بنقطة التحول (Turning Point)، أي يتضاءل الاستثمار الأجنبي المباشر عند زيادة الناتج المحلي الخام إلى النقطة التي ينعكس فيه اتجاهه إلى الزيادة بزيادة الناتج الداخلي الخام. ما يمكن تفسيره على انه بعد انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النقطة التي يرتفع فيها الناتج المحلي الخام يعاود الاستثمار الأجنبي المباشر في الزيادة المطردة بزيادة الناتج المحلي الخام.
- علاقة إحصائية سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم، فزيادة المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد الوطني يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و قلة الاستهلاك و بالتالي ضعف القدرة الشرائية للمواطن الشيء الذي يؤدي إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية على الولج خاصة في المجالات الاستهلاكية.
- علاقة إيجابية قوية بين معدل الصرف الحقيقي و الاستثمار الأجنبي المباشر، مرد ذلك أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام في المدى البعيد، و بالتالي زيادة معدل النمو و الذي يرافقه تحسن في معدلات الصرف الحقيقي.
- علاقة إحصائية موجبة و معنوية، ما بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و تُترجم تلك العلاقة الإيجابية اقتصادياً بالدور الذي يلعبه الاستثمار المحلي في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق العديد من الروابط التي منها صناعة السلع الاستثمارية (مصنعة ونصف مصنعة) ، توفير اليد العاملة التي تستغلها الشركات المتعددة الجنسيات مقابل أجور تنافسية. و التي تُدمج بشكل مباشر في حلقات الإنتاج المستهدف من طرف تلك الشركات.

• علاقة إحصائية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة الانفتاح التجاري، و هي متلازمة اقتصادية محققة في الأجل الطويل نتيجة التدفقات السلعية الاستهلاكية و الإنتاجية الواردة، و التدفقات المالية الصادرة عن تحويلات الأرباح للمستثمرين الأجانب. و الداخلة إلى الاقتصاد الوطني لغرض الاستثمار. كما نلاحظ العلاقة السلبية لتربيع درجة الانفتاح التجاري في المدى البعيد و قد يكون نظير سياسة الإغراق في مجالات إستراتيجية ، و بالتالي تكون مجالات المنافسة محدودة مما يكن عائق في دخول استثمارات أجنبية مباشرة التي تهدف في الأخير إلى تحقيق عوائد إيجابية من مشاريعها الاستثمارية. أما بالنسبة للنموذج الثاني فنلاحظ ما يلي:

- المعاملات الطويلة الأجل للمتغيرات الموجودة في النموذج الأول، لم تتغير آثارها من حيث الإيجابية و السلبية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كل المعاملات طويلة الأجل لها معنوية إحصائية.
- معنوية المعامل الطويل الأجل المتعلق بمتغير جودة الحكم حيث كانت الإشارة سالبة و قوية، سلبية العلاقة الإحصائية بين متغير جودة إدارة الحكم (الفساد، احترام سيادة القانون و النظام و جودة البيروقراطية)، هي قيمة سلبية بشكل كبير و قد تكون نتيجة لأن التغير من الفساد إلى الرشادة يتطلب مرحلة طويلة في حياة الدولة، و احترام سيادة القانون هو عمل هيكلي يتطلب فترة زمنية أطول من ذلك بكثير كما أن التشريعات و التنظيمات و الترتيبات القانونية المتعلقة بتسهيل ولوج الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تعترضها الكثير من العوائق التي تحول دون تحقيق العلاقة الايجابية أو تقوض من إيجابيتها. مع أننا نلاحظ أن تربيع متغير جودة الحكم يعكس تحول المعامل المتعلق به إلى الإيجابية في الأجل الطويل. و هذا يعكس أهمية الرشادة في ممارسة الحكم، و الحد من الحواجز البيروقراطية، و مكافحة الرشوة في الحصول على المشاريع الوطنية للأجانب (قضية الشركة الوطنية للمحروقات-سوناطراك-)، تعتبر من السبل الكفيلة بضمان العلاقة الايجابية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر و متغير جودة إدارة الحكم.

5. تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL-ARDL ECM):

اتضح مما سبق أن هناك تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر و جميع المتغيرات الاقتصادية في النموذج الأول. و كما أثبتنا كذلك أن هناك علاقة تكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متغير جودة إدارة الحكم في النموذج الثاني باعتباره متغير مستقل. و من ثمة فإن هناك صيغة لتصحيح الخطأ لنموذج ARDL للمعادلتين رقم (03) و (04) على التوالي أعلاه، و ذلك على النحو التالي:

$$\Delta FDISY = + \sum_{i=1}^p b_{1i} \Delta FDISY_{t-i} + \sum_{i=0}^q b_{2i} \Delta LGDPY_{t-i} + \sum_{i=0}^q b_{3i} \Delta LGDP2Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{4i} \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{5i} \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{6i} \Delta INFRAGDPF_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{7i} OPEN_{t-i} + \sum_{i=1}^q b_{8i} OPEN2_{t-i} + \lambda_1 ECT1_{t-1} + U1_t \dots (05)$$

$$\Delta FDISY = \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta FDISY_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{2i} \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{3i} \Delta INVY_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{4i} \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{5i} \Delta QOG_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{6i} \Delta GOG2_{t-i} + \lambda_2 ECT2_{t-1} + U2_t \dots (06)$$

ECT_1 : حد تصحيح الخطأ المشتق من المعادلة رقم (01)، و يمثل البواقي المقدرة لهذه المعادلة ($\bar{U1}_t$)

ECT_2 : حد تصحيح الخطأ المشتق من المعادلة رقم (02)، و يمثل البواقي المقدرة لهذه المعادلة ($\bar{U2}_t$)

λ : سرعة التصحيح للقيم الفعلية للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) في اتجاه القيمة التوازنية، أي قيمة الخل في التوازن في الفترة السابقة ($t-1$) يتم تصحيحها في الفترة الحالية (t)، و تتراوح القيمة ما بين الصفر و الواحد الصحيح.

المعاملات من β_1 إلى β_8 : تمثل الآثار قصيرة الأجل، أما باقي المعادلة فيمثل الآثار طويلة الأجل

الجدول رقم (08) و (09) في الملحق رقم (06) يُبينان نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذجين $ARDL(1,1,0,0,0,0,1)$ و $ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0)$ (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر). أما صيغ تصحيح الخطأ فهي كالتالي:

***النموذج M1: صيغة تصحيح الخطأ للنموذج $ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0)$**

```
ecm = FDISY + .10535*INFRGDPF -1.5505*LRER -.055997*LGDP2 -.28534*INVY
+ 1.8021*LGDP -.025805*OPEN + .6087E-3*OPEN2
```

*النموذج M2: صيغة تصحيح الخطأ للنموذج ARDL (1,0,1,0,,0,1)

```
ecm = FDISY -.15123*INVY -5.5338*LRER + 173.0354*QOG -187.1278*QOG2 -.6
8054*LGDP
```

نتائج تقدير صيغة تقدير الخطأ:

يوضح الملحق (07)، الجدولين (1.7) و (2.7) بملحق الدراسة نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج $ARDL(1,0,0,1,1,1,0,0)$ ، و النموذج $ARDL(1,0,1,0,0,0)$ ، و يتضح من الجدولين ما يلي:

- وجود معنوية إحصائية لمعامل كلا من $ECT1_{t-1}$ و $ECT2_{t-1}$ ، بقيم احتمالية على التوالي: 0.001 و 0.005. و ذلك بإشارات سالبة للمعاملات: -0.38632 و -0.27299 على التوالي. و يؤكد ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة في النموذجين المقترحين.
- بالنسبة للنموذج الأول، إذا كانت القيمة المقدرة (Estimated value) لمعامل $ECT1_{t-1}$ مساوية لـ: -0.38632 يعني ذلك أن حوالي 38% من الخلل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الفائتة يمكن تصحيحه في السنة الحالية، و إذا كانت القيمة المقدرة (Estimated value) لمعامل $ECT2_{t-1}$ مساوية لـ: -0.27299 يعني ذلك أن حوالي 27% من الخلل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الفائتة يمكن تصحيحه في السنة الحالية.
- جميع المتغيرات المتضمنة في النموذج ذات معنوية إحصائية.
- وجود أثر سلبي للنواتج المحلي الخام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك في الأجل القصير، أما تربيع الناتج المحلي الخام فأثره إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير.

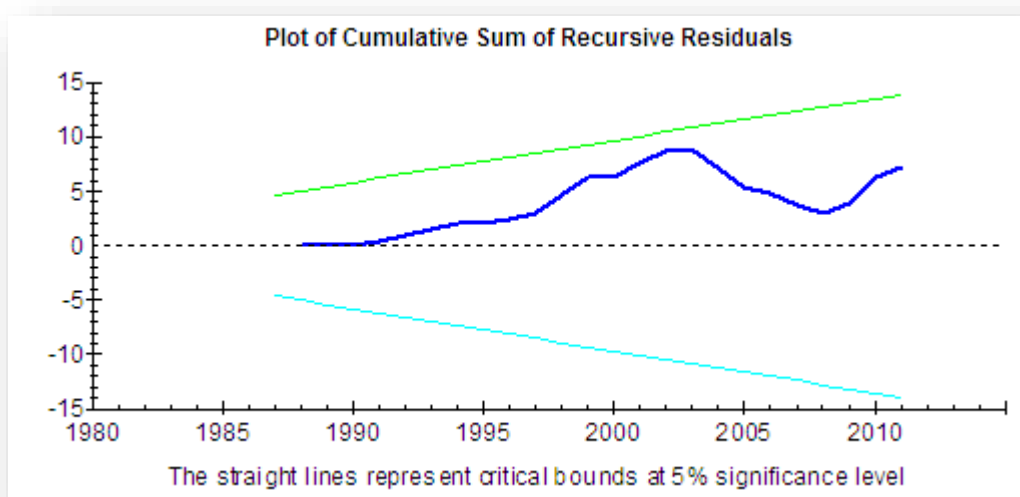
- أثر سلبي لمعدل التضخم على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إحصائياً و تفسيره اقتصادياً للوضع الاقتصادي العام الذي ميز فترة الثمانينات من تدهور للقدرة الشرائية، و اختلال في الهيكل الاقتصادي ككل. ضف إلى ذلك الوضع الأمني الغير مشجع البتة على الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء قطاع الطاقة لكونه مصدر طاقة عالمي و استراتيجي.
- أثر إيجابي لمعدل الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، و يكون ذلك لزيادة معدل النمو و تحسن الجهاز الإنتاجي الوطني.
- أثر إيجابي للاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. توفر يد عاملة مؤهلة استوعبها الاستثمار الأجنبي المباشر بولوجه إلى السوق المحلية. و نتيجة لتنافسية الأجور و الحوافز التي تعرضها المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- أثر موجب للانفتاح التجاري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و خاصة مع فترة الإصلاحات و انطلاق الخطط التنموية التي شرعت فيها الدولة الجزائرية، و القائمة على سياسة الإنفاق العامة في جميع القطاعات: السكن ، الشغل، الخدمات، مستقدمة بذلك رؤوس المال الأجنبية.
- أثر سلبي لتربيع الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد يكون بسبب تشبع الاقتصاد الوطني، خاصة القطاعات الإستراتيجية.
- أثر سلبي لجودة إدارة الحكم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، مرجع ذلك اقتصادياً كون التقدم في مؤشرات جودة إدارة الحكم يتطلب وقت و إرادة الدولة بكامل أجهزتها في تحقيق رشادة الحكم و القضاء على مظاهر الفساد و الحد من البيروقراطية التي عششت في الأجهزة المشرفة على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر إيجابي لتربيع جودة إدارة الحكم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، من خلال العلاقة الإحصائية لجودة إدارة الحكم ($QOG2 = QOG * QOG$)، أي أنه مضاعف و بالتالي يكون المعامل في اتجاه إيجابي نظراً لان تطبيق المبادئ المتعلقة بجودة الحكم و شفافيته تعتبر من بين الحوافز الرئيسية في استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية لغرض الاستثمار و ممارسة الأعمال (Doing Business).
- أبانت قيمة معامل التحديد ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع فقد بلغت قيمته على التوالي: 0.78 و 0.71 للمعادلتين (05) و (06).

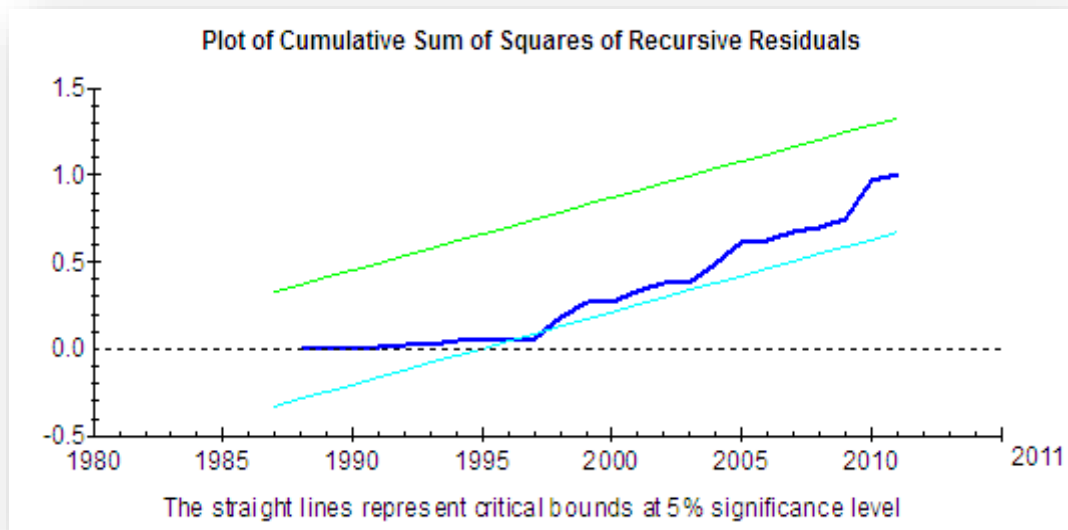
6. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:

الخطوة التالية تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير و الطويل، عن طريق إجراء اختبار (Brown et al ;1975): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الإرجاعية (Cumulative Sum of Recursive Residual)، و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الإرجاعية (Cumulative Sum of Squares of Residual)، و يمكن للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ للنموذج ARDL أن يتحقق إذا توسط التمثيل البياني للمعاملات كلا من التمثيل البياني لإحصاءه CUSUM و CUSUMSQ الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و الشكل الموالي يبين وضعية إحصاء الاختبارين السالفي الذكر:

الشكل البياني رقم (10) : لإحصاء CUSUM و CUSUMSQ:

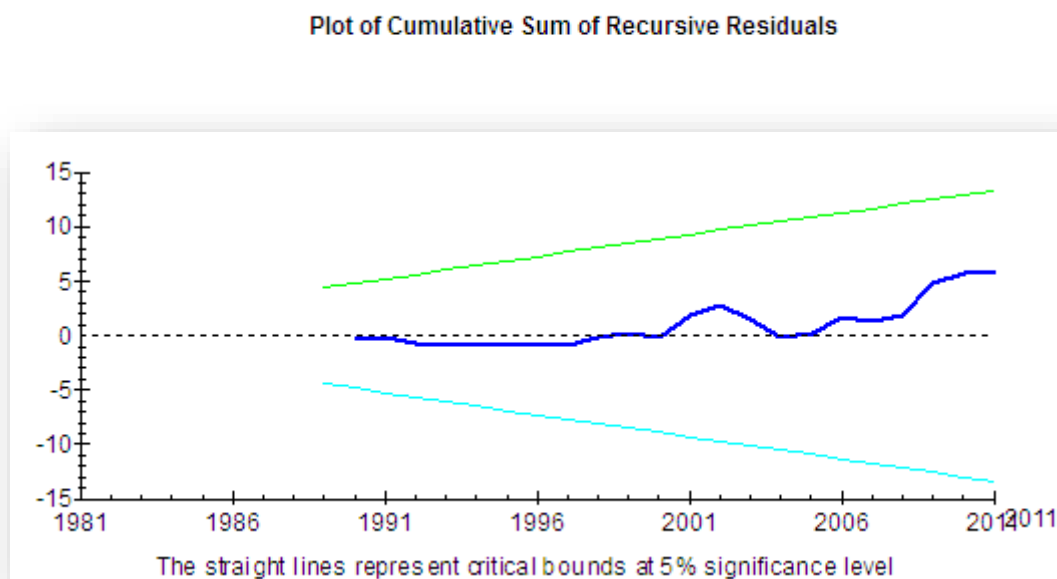
للمنموذج الأول (المتغير التابع: $\Delta FDISY$)

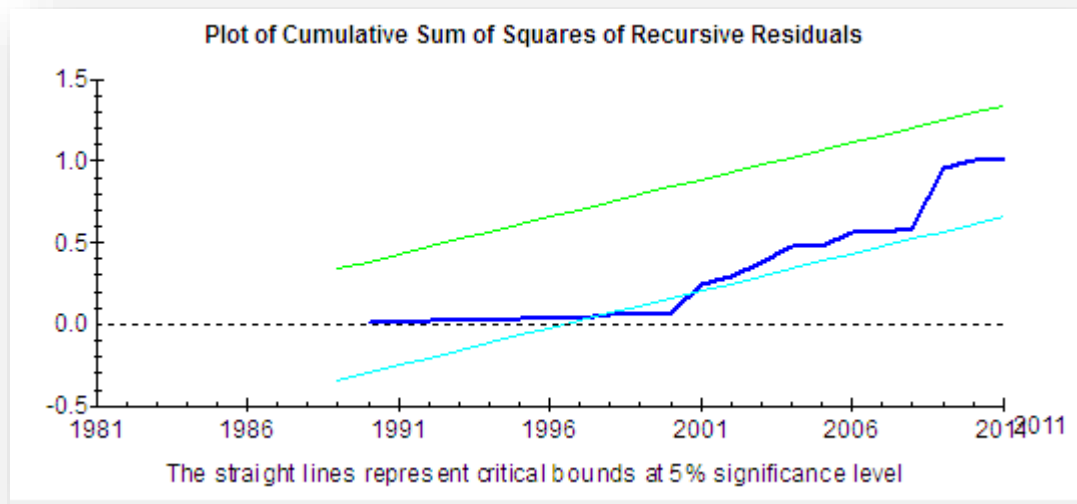




الشكل البياني رقم (11) : لإحصاء CUSUM و CUSUMSQ:

للمودج الثاني (المتغير التابع: $\Delta FDISY$)





يتضح من الأشكال السابقة المتعلقة باستقرار معاملات النموذجين المقترحين في الأجل القصير و الطويل داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% و ذلك عبر كامل فترة الدراسة.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل، الدراسات التجريبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كم قمنا بالقياس والتحليل لمحددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الوقوف على أهم هذه المحددات، والدور الهام للعوامل المؤسسية في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الجاذب لهذه الاستثمارات، والأهمية النسبية لمكونات مؤشر جودة إدارة الحكم (المتغيرات الكيفية) والمتمثلة في كفاءة الإطار المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني، والممارسات المرتبطة بالفساد، وأخيراً جودة اللوائح والتنظيمات في جذب مثل هذه الاستثمارات. وقد تم التوصل إلى أن الحوكمة تعد من أهم محدّدات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع التقديرات السابقة. الأمر الذي أمكن معه التوصل إلى نتيجة هامة:

- سلبية العلاقة الإحصائية بين متغير جودة إدارة الحكم (الفساد)، احترام سيادة القانون و النظام، و جودة البيروقراطية)، و هو متغير مركب و هي قيمة سلبية بشكل كبير و قد تكون نتيجة لأن التغير من الفساد إلى الرشادة لا يتم في فترة قصيرة، و احترام سيادة القانون هو عمل هيكلي يتطلب فترة زمنية أطول من ذلك بكثير كما أن التشريعات و التنظيمات و الترتيبات القانونية المتعلقة بتسهيل ولوج الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تعترضها الكثير من العوائق التي تحول من تحقيق العلاقة الايجابية أو تقوض من إيجابيتها. مع أننا نلاحظ أن تربع متغير جودة الحكم يعكس تحول المعامل المتعلق به إلى الإيجابية في الأجل الطويل. و هذا يعكس أهمية الرشادة في ممارسة الحكم، و الحد من الحواجز البيروقراطية، و مكافحة الرشوة في الحصول على المشاريع الوطنية. تعتبر من السبل الكفيلة بضمان العلاقة الايجابية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر و متغير جودة إدارة الحكم.

- معنوية اختبار F-Statistics بالنظر إلى قيمة (P-Value)، و رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر).

- يتضح من خلال الجدول أعلاه، أولاً: معنوية اختبار F-Statistics بالنظر إلى قيمة (P-Value)، و رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، و متغير جودة إدارة الحكم (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر).

- تبعا لنتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج (الاستثمار الأجنبي: متغير تابع)، يمكن اتخاذ القرار بصلاحيّة النموذجين في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

- استقرار معاملات النموذجين المقترحين في الأجل القصير و الطويل داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% و ذلك عبر كامل فترة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة:

قمنا بهذه الدراسة القياسية التي كان الهدف من ورائها، تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكمية و المتغيرات المؤسساتية الكيفية المكونة للبيئة الاستثمارية و المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل الاقتصاد الوطني. و قد تم ذلك وفق مجموعة من الفصول تراوحت بين التحليل الوصفي و العرض الفكري لأهم النظريات المتعلقة بالمضامين الأساسية "النمو الاقتصادي-الدولة، الاستثمار الأجنبي المباشر".

من خلال الفصل الأول، قمنا بالتأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية و الفكرية و مختلف النظريات التقليدية و الحديثة التي تربطه بالنمو، كما تم التطرق إلى "الدولة"، من خلال أدوارها في الحياة الاقتصادية، و تدخلها و عدمه في مختلف التيارات الفكرية، و ذلك في اعتقادنا بوصفها الفاعل الرئيس في تهيئة مناخ الاستثمار.

و في مباحث الفصل الثاني، تناولنا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمُعبر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات، حيث تناولنا بالعموم الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية بحكم انتماءنا و تصنيفنا العالمي في خانة هذه المجموعة من الدول، و للتشابه الحاصل في الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، و الأنظمة السياسية. و ما تعانيه من فجوات و إختلالات في بناء الاقتصادية، فكان لزاما علينا أن نحيط بالانعكاسات الايجابية و السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادياتها.

واصلنا في هذا الفصل، بالتعرض إلى مكونات البيئة الاستثمارية الكمية الاقتصادية و الكيفية المؤسساتية، و تم اعتبار "مؤشر جودة إدارة الحُكم" (Quality of Governance Indictors)، المؤشر الممثل للمتغيرات الكيفية المؤسساتية في الدراسة الحالية. حيث يشمل هذا المؤشر ثلاث مؤشرات فرعية:

- ✓ مؤشر مكافحة الفساد (Contrl of Corruption).
- ✓ مؤشر مدى وجود نظام قانوني، تشريعي و قضائي مُدعم للحقوق و الملكيات (Rule of Low).
- ✓ مؤشر جودة البيروقراطية (Regulatory Quality).

بناءً على ما سبق، أمكن التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية التي سيُستعان بها لاحقاً في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بجودة إدارة الحكم، وقياس أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم التطرق إلى بعض الدراسات التجريبية السابقة لاستظهار العلاقات الضمنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جودة إدارة الحكم.

في الفصل الثالث من الدراسة، تناولنا الجانب الاقتصادي و المؤسساتي للبيئة الاستثمارية في الجزائرية، في إطار الإصلاحات الاقتصادية بالتحليل و الوصف، كما تم التطرق إلى مكانة الجزائر بالنسبة لجاذبية مناخ استثمارها باستعراضنا لأهم المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار، و المتحكمة في قرار المستثمرين، و بشيء من التفصيل تناولنا مؤشر جودة إدارة الحكم في الجزائر، و ذلك من خلال مؤشرات الفرعية الصادرة عن مؤسسات التصنيف العالمية. بقصد تقييم مناخ الاستثمار مع التركيز على بعض دول المقارنة (الفصل الثالث من الدراسة) التي مستها رياح الثورات العربية، و تم التركيز على البيئة الاستثمارية خلال الإصلاحات الاقتصادية المتماشية مع فترة الدراسة (1980-2011)، و انطلاق البرامج التنموية لمعرفة وضعية المتغيرات الاقتصادية و المؤشرات المتعلقة بالجانب المؤسساتي، و كلها تمثل مجموع المتغيرات الكمية و الكيفية للدراسة. و ذلك بغرض استظهار مكان النقص في السياسات الاستثمارية و الترويجية المنتهجة من طرف أجهزة الدولة الجزائرية و إصلاح ما يمكن إصلاحه، لخلق بيئة استثمارية تنافسية محفزة و جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم استعراض الإطار القانوني للاستثمار و الهيئات المكلفة بالعملية الترويجية. و سوف يتم في الفصل اللاحق-إن شاء الله- الشروع في نمذجة البيئة الاستثمارية بشقيها الاقتصادي و المؤسساتي في الجزائر، و أثرها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

خصصنا الفصل الأخير للدراسة التطبيقية، حيث تناول المبحث الأول مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة مرفقة بنتائجها، و هي ذات صلة وطيدة بموضوع الدراسة، كما قمنا في المبحث الثاني بالقياس والتحليل لمحددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (1980-2011) بهدف الوقوف على أهم هذه المحددات، والدور الهام للعوامل المؤسسية في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الجاذب لهذه الاستثمارات، والأهمية النسبية لمكونات مؤشر جودة إدارة الحكم (المتغيرات الكيفية) والمتمثلة في كفاءة الإطار المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني، والممارسات المرتبطة بالفساد، وأخيراً جودة اللوائح والتنظيمات في جذب مثل هذه الاستثمارات. و بعد عدة محاولات مستعنيين بالنظرية الاقتصادية و

بالدراسات السابقة أحياناً أخرى. و بعد إجراء الاختبارات الإحصائية عن طريق المعايير الإحصائية المعمول بها في مجال القياس الاقتصادي، تم اختيار المتغيرات الكمية و الكيفية المُعتبرة في الدراسة الحالية، و هي:

- المتغيرات الاقتصادية الكمية:

- ✓ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDISY).

- ✓ لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LGDP).

- ✓ معدل الصرف الحقيقي (LRER).

- ✓ الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INVY).

- ✓ معدل التضخم المحلي (INFRGDPF).

- ✓ درجة الانفتاح التجاري (OPEN).

- المتغيرات الكيفية/مؤشر جودة الحكم (QOG): و يتكون من متوسط ثلاث مؤشرات فرعية: الفساد، مدى وجو نظام قانوني و تشريعي و قضائي مُدعم للحقوق و الملكيات، جودة البيروقراطية، و تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر و الواحد الصحيح.

و قد حاولنا من خلاله دراسة أثر المتغيرات الكمية و الكيفية على جذب الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2011) باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL). و تم الاعتماد على نموذجين، يتضمن النموذج الأول الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير تابع) إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكمية. أما النموذج الثاني فيحوي الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير تابع) بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكمية و المتغيرات الكيفية المؤسسية.

النتائج و التوصيات:

- ✓ من الناحية القياسية، أبانت النتائج الإحصائية على:

- معنوية المتغيرات المعتبرة في الدراسة، بالنسبة للنموذجين المعتبرين.

- جودة توفيق عالية بالنسبة للنموذجين.

- وجود تكامل مشترك في النموذج الأول المتضمن للاستثمار الأجنبي المباشر، و جميع المتغيرات الاقتصادية المعتبرة، سواء في المدى القريب أو البعيد.

- وجود تكامل مشترك في النموذج الثاني المتضمن للاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الكمية-الاقتصادية - و المتغيرات الكيفية المتعلقة بجودة إدارة الحكم، سواء في المدى القريب أو البعيد.

- وقد تم التوصل إلى أن جودة إدارة الحكم تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع التقديرات السابقة.

- سلبية العلاقة الإحصائية بين متغير جودة إدارة الحكم (الفساد، احترام سيادة القانون و النظام، و جودة البيروقراطية)، و هو متغير مركب و هي قيمة سلبية بشكل كبير و قد تكون نتيجة لأن التغير من الفساد إلى الرشادة لا يتم في فترة قصيرة، و احترام سيادة القانون هو عمل هيكلي يتطلب فترة زمنية أطول من ذلك بكثير كما أن التشريعات و التنظيمات و الترتيبات القانونية المتعلقة بتسهيل ولوج الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تعترضها الكثير من العوائق التي تحول من تحقيق العلاقة الايجابية أو تقوض من إيجابيتها. مع أننا نلاحظ أن تربيع متغير جودة الحكم يعكس تحول المعامل المتعلق به إلى الإيجابية في الأجل الطويل. و هذا يعكس أهمية الرشادة في ممارسة الحكم، و الحد من الحواجز البيروقراطية، و مكافحة الرشوة في الحصول على المشاريع الوطنية. تعتبر من السبل الكفيلة بضمان العلاقة الايجابية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر و متغير جودة إدارة الحكم.

- معنوية اختبار $F-Statistics$ بالنظر إلى قيمة ($P-Value$)، و رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر).

- يتضح من خلال الجدول اختبار $F-Statistics$ بالنظر إلى قيمة ($P-Value$)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، و متغير جودة إدارة الحكم (المتغير الداخلي: الاستثمار الأجنبي المباشر).

- تبعاً لنتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج (الاستثمار الأجنبي: متغير تابع)، يمكن اتخاذ القرار بصلاحية النموذجين في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

- استقرار معاملات النموذجين المقترحين في الأجل القصير و الطويل داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% و ذلك عبر كامل فترة الدراسة.

✓ من خلال الإشكالية الرئيسية للدراسة تبين لنا و بصفة جلية أن المحددات الكمية/الاقتصادية و الكيفية (المتعلقة بجودة إدارة الحكم) تمثل مُجتمعَ المناخ الاستثماري الكلي، و أن المتغيرات الكيفية المتعلقة بجودة إدارة الحكم تُعد من العوامل (المحددات) الأكثر تأثيراً و حسماً في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و يُعد هذا إثباتاً للفرضية (الثانية و الرابعة، الخامسة و السادسة) من متن الدراسة.

✓ اتضح لنا من خلال الفصل الثالث من الدراسة المتعلق بحالة الجزائر، بأن الحكومات الجزائرية قامت بإصلاحات لمنظومة القوانين، كما قامت بإصلاحات اقتصادية ضمن مخططات تنموية من الجيل الأول و الثاني، و لكن على الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز و الإصلاحات المنتهجة في الحقيقة الانعكاس

الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. ذلك ما يؤكد أهمية المحددات المؤسسية (The Institutional Determinants) في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة.

✓ تُمثل مكافحة الفساد، حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، و التي شملت 562 مؤسسة خاصة و وطنية و أجنبية، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد يُعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار، بالإضافة إلى العائق المالي (صعوبة التمويل من البنوك)، و مشكلة الحصول على العقار الصناعي و تقشي الاقتصاد غير الرسمي، و قدر البنك الدولي أن المؤسسات تُنفق حوالي 6 % من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة)⁽⁰¹⁾، على الرغم أن الجزائر قامت بالتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد و مكافحته، و في هذا الصدد أصدرت الحكومة الجزائرية القانون: 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006⁽⁰²⁾، الحامل ل: 73 مادة قانونية، الهادفة إلى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته.
- تعزيز النزاهة و المسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام و الخاص.
- تسهيل و دعم التعاون الدولي و المساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

و لكن تبقى النقطة السوداء في عدم التطبيق، ففضية الخليفة، و سوناطراك مؤخراً تطرح أكثر من سؤال من جدوى القوانين دون التطبيق الفعلي لمكافحة الفساد.

- توعية القضاة و الممارسين و الطلبة و تكوينهم حول ظاهرة الفساد و تبديد الأموال العامة، و استغلال الأملاك العامة و كذا وسائل مكافحة الفساد.

و رغم ذلك، يضل القضاء هو الآخر بحاجة لإصلاح حقيقي، و جذري و استقلالية واقعية غير تلك الشعارات السياسية التي يُتغنى بها في المناسبات الرسمية. حينها يمكن أن يكون نظام قانوني و تشريعي و قضائي مُدعم للحقوق و الملكيات (Rule of Law)، و الذي يعتبر أحد مؤشرات جودة إدارة الحكم.

- إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد (بموجب الأمر 05-10 المؤرخ في 26 غشت 2010)، الذي يهدف إلى تنميط القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2010، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

(01) - البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ص 19، 2010.

(02) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، القانون رقم: 01-06 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الطبعة الأولى، 2006.

كما تضمن المرسوم الرئاسي الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 46 لسنة 2014 الأحكام الجديدة المعدلة للمرسوم الرئاسي الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كيفية سيره، حيث أصبح بمقتضى هذا المرسوم الديوان تحت وصاية وزارة العدل، بعد أن كان منذ عام 2011 تحت وصاية وزارة المالية، و ذلك حسب المادة الثالثة منه "يوضع الديوان لدى وزير العدل حافظ الأختام، و يتمتع بالاستقلالية في عمله و سيره"⁽⁰¹⁾

✓ من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي فإن المؤشر المتعلق بمدى وجود نظام قانوني و تشريعي و قضائي مُدعم للحقوق و الملكية، تميز بالسلبية على امتداد الفترة (2000-2012)، و هو ما يبرر فشل الإصلاحات التي مست جهاز القضاء و استقلاليته، كما تميز مؤشر البيروقراطية هو الآخر بالسلبية المتوالية من سنة للأخرى التي تليها مسجلاً أدنى قيمة له سنة 2009 بقيمة: -1.3، ما يدل على أن الجهاز الإداري أصبح يشكل عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و المحلي على حد سواء. و على التنمية بشكل عام.

✓ لم يعد يكفي بالنسبة للجزائر القيام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، يل يجب توجيه توجيه تلك التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات الأولى بالرعاية (البنى التحتية، الفلاحة، الصناعة،...)، و البحث عن البدائل الاستثمارية خارج المورد الرئيس للاقتصاد الوطني، و المتمثل في البترول.

✓ لم تساعد البيئة الاستثمارية الوطنية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل و حتى الاستثمارات المحلية، مما يستوجب على الحكومة الجزائر الأخذ على عاتقها القيام بإصلاحات هيكلية، جذرية و فعلية من الجيل الثالث على المستوى الاقتصادي و المؤسساتي *3rd Generation of Economic and Institutional Reforms* خلال العهدة الرئاسية القادمة (2015-2019).

✓ الفساد في الجزائر، سواء كان كبيراً أو صغيراً، مصدره تكوين الفرد الجزائري، الذي يعاني أزمة أخلاق و إيمان بحب لهذا البلد ، و هو في كل حال من مخرجات المنظومة التربوية التي لم تسلم هي الأخرى من الإصلاحات الهشة، والتغريبية عن قيم المجتمع الجزائري في غالب الأحيان، لذا فنحن نرى بان الاستثمار في الإنسان الجزائري من أولى الأولويات لإقامة دولة حديثة تقوم على رأس المال البشري، و هو ما تركز عليه مختلف النظريات الحديثة للنمو. و إحياء القيم الإسلامية و اللغة العربية، مع احترام تعدد الثقافات و اللغات. و بزيارة بسيطة إلى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية على شبكة الإنترنت نجد أن اللغات المستخدمة في الترويج للاستثمار، هي اللغة الفرنسية و الانجليزية فقط(مؤخراً أضيفت اللغة العربية، و لكن بصياغة ركيكة). بينما في موقع الهيئة المشرفة على الاستثمار في تونس،

(01) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 31 يوليو 2014، الموافق ل 04 شوال عام 1435 هـ المادة 03، ص 08.

توجد ستة (06) لغات : العربية، الفرنسية، الانجليزية، الصينية، الاسبانية، الايطالية. فنجد أن اللغة العربية (أرقى و أم اللغات) قد استبعدت من فكرنا....، و بذلك استبعدنا بطريقة غير مباشر المستثمرين العرب من استقدام المشاريع الاستثمارية إلى الجزائر، دون أن نذكر استبعاد اللغة الصينية، التي تعتبر قوة اقتصادية عالمية.

✓ إن الاعتماد على نموذج تنموي من الخارج في شكل تدفقات استثمارية إلى الداخل، سيُمكن الدولة الجزائرية من تحقيق أهدافه خلال القادم من السنوات، شريطة أن يكون مكماً للاستثمار المحلي لا مزاحماً له، مع مراعاة جانب التنافسية.

✓ من الجانب الاصطلاحي، أردت أن أورد مصطلح: "الحوكمة" في قاموس القياس الاقتصادي و الذي يُمكن تعريفه -حسبنا- بالعربية: على أنه "الدراسات التي تُعنى بمعالجة موضوع الحوكمة باستخدام الطرق الكمية" أو "دراسة آليات الحوكمة باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية" (*).

✓ يبرز دور الدولة في تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث ان للدولة الدور المهم و الضروري لتحسين الإطار العام للاستثمار و هي القائمة بتحقيق و سن القوانين المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية و السياسية طويلة الأمد. و ما يؤسفنا اليوم ما نشهده من انتقال البلاد من إصلاحات إلى أخرى و لكن بنتائج أقل بكثير من المأمول و المتوقع. و يمكن وصفها بالسلبية المستديمة مقارنة بالسياسة الإنفاقية الضخمة (تقريباً استهلاك ثمان مائة (800) مليار دولار أمريكي) خلال المشاريع التنموية الثلاث للجيل الثاني من الاصطلاحات الاقتصادية و ذلك خلال الفترة (2001-2014)، بحيث أن :

✓ معدلات النمو المحققة في نفس الفترة لا تعكس تماماً حجم الإنفاق العام.

✓ تأكد من خلال هذه الدراسة بان توفر الإطار التشريعي المناسب لا يكفي لترقية الاستثمار، فقد قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، بإدخال عدة تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، لكن للأسف ما تزال العوائق التي تعترض الاستثمار كثيرة و متنوعة، ما يلاحظ أن الأمر الذي يهم المستثمر ليس الحوافز

(*) - بالفرنسية:

"GOUV-QUANTITATIVE :L'Etude des mécanismes de la gouvernance par l'utilisation des méthodes économétriques et statistiques".

- بالانجليزية:

"GOV-QUANTITATIVE :The study of governance mechanisms by using econometrics and statistical methods".

الجبائية، و لكن توفر مناخ أعمال شفاف و غير بيروقراطي يحمي الاستثمار و يقلص من آجال تنفيذ المشاريع مسايرة للتحويلات الاقتصادية المحلية و العالمية.

✓ يتطلب تحسين مناخ الاستثمار تدخلاً حكومياً يهدف إلى تحقيق البيئة الاقتصادية المستقرة و تهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار، من خلال التركيز على الجانب المؤسساتي (The Institutionnel side) للاستثمار أي إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة و تعمل على تحسين جودة إدارة الحكم و محاربة الفساد من خلال وضع الأطر التنظيمية المحفزة للاستثمار و تطوير عمل المؤسسات القائمة بالترويج للاستثمار.

✓ إتباع سياسة انتقائية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تُعطى الأولوية بشكل أكبر للأنشطة و القطاعات الأكثر تنافسية، و التي ترغب الدولة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إليها، و يستدعي ذلك مجموعة من المتطلبات التي يتعين توفيرها، و تشمل التالي:

✓ ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات المطلوب توجيه الاستثمار إليها.

✓ منح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة التي تتصف بارتفاع علاقاتها التشابكية الأمامية و الخلفية.

✓ منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج التأهيل و تدريب العمالة المحلية، و الذي يسمح بالرفع من إنتاجياتها و كذلك القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة مع هذه الاستثمارات "تقنية الجيل الثالث في الاتصالات في الجزائر"، حيث أصبحت بلادنا سوقاً كبيراً للسلع و الخدمات و لا تُسهم إلا في عمليات التداول و الإشهار المجاني و حتى بالدفع النقدي و الزمني مقابل الحصول على الخدمة. فكان من الأجدر بالجهات التي تقف وراء إدخال التقنية (سلطة الضبط) الاستفادة من التقنية عن طريق تكوين العمالة المحلية، و تركيب الحلقات المدمجة في الهواتف بصنع محلي.

✓ ضرورة إعطاء الأولوية لجذب رؤوس الأموال العربية من البنوك الأوروبية و الأمريكية، حيث تباينت تقديرات الأموال العربية في المهجر ما بين 800 مليار دولار إلى ما يقارب 03 ترليون دولار لتكون "الشركات متعددة الأقطار العربية" بمثابة قاطرة للاستثمار العربي و مصدراً رئيساً لتمويل خطط التنمية الاقتصادية البينية، خاصة بالنسبة للجزائر و جميع الدول العربية و الإسلامية.

✓ و أخيراً نصل إلى النتيجة التي مفادها، أنه إذا رغبت الدول النامية عامة، و الجزائر بصفة خاصة في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك حاجة ماسة إلى تبني وبناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسساتي، والتشريعي، والقانوني، والقضائي، والإداري للدولة، وبصفة خاصة التشريعات التجارية، واللوائح التنظيمية، وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ قائمة على تفعيل المشاركة ما بين جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في اتخاذ القرار، وتركز أيضاً على الدور الهام للقطاع الخاص في تحسين

الأداء الاقتصادي. و يبقى الاستثمار في البشر هو مصدر خلق الثروة التي لا تنتضب، و أساس كل إصلاح اقتصادي أو مؤسساتي في تاريخ الإنسانية جمعاء.

✓ نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار و طرح موضوع الدراسة الحالية، و أن تكون بوابة للمزيد من الدراسات و الأبحاث الأكاديمية البحثية و الاستشرافية مستقبلاً... و الله الموفق و الهادي إلى سواء السبيل.

الملاحق

الملحق رقم (01): إستقرارية المتغيرات (Variables Stationarity):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(FDISY)

Null Hypothesis: D(FDISY) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.084213	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDISY,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/15 Time: 14:52

Sample (adjusted): 1982 2011

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDISY(-1))	-0.945197	0.185908	-5.084213	0.0000
R-squared	0.471253	Mean dependent var		-0.00917
Adjusted R-squared	0.471253	S.D. dependent var		1.35838
S.E. of regression	0.987749	Akaike info criterion		2.84598
Sum squared resid	28.29377	Schwarz criterion		2.89269
Log likelihood	-41.68982	Hannan-Quinn criter.		2.86093
Durbin-Watson stat	1.982706			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LGDP2)

Null Hypothesis: D(LGDP2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.352679	0.0017
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LGDP2,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/15 Time: 14:59

Sample (adjusted): 1986 2011

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP2(-1))	-0.378790	0.112981	-3.352679	0.0030
D(LGDP2(-1),2)	-0.093202	0.130914	-0.711933	0.4843
D(LGDP2(-2),2)	-0.329878	0.125939	-2.619348	0.0160
D(LGDP2(-3),2)	-0.025030	0.113272	-0.220972	0.8272
D(LGDP2(-4),2)	-0.461451	0.104068	-4.434118	0.0002
R-squared	0.715519	Mean dependent var	-2.498798	
Adjusted R-squared	0.661332	S.D. dependent var	18.05201	
S.E. of regression	10.50541	Akaike info criterion	7.712698	
Sum squared resid	2317.635	Schwarz criterion	7.954640	
Log likelihood	-95.26508	Hannan-Quinn criter.	7.782369	
Durbin-Watson stat	2.533145			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LRER)

Null Hypothesis: D(LRER) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.029335	0.0002
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LRER,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/15 Time: 15:03

Sample (adjusted): 1982 2011

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRER(-1))	-0.675221	0.167576	-4.029335	0.0004
R-squared	0.357271	Mean dependent var		-0.012427
Adjusted R-squared	0.357271	S.D. dependent var		0.249865
S.E. of regression	0.200318	Akaike info criterion		-0.345056
Sum squared resid	1.163691	Schwarz criterion		-0.298350
Log likelihood	6.175846	Hannan-Quinn criter.		-0.330115
Durbin-Watson stat	1.923987			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INVY)

Null Hypothesis: D(INVY) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.661747	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INVY,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/15 Time: 15:15

Sample (adjusted): 1982 2011

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVY(-1))	-1.218651	0.182933	-6.661747	0.0000
R-squared	0.604765	Mean dependent var		-0.046667
Adjusted R-squared	0.604765	S.D. dependent var		5.918317
S.E. of regression	3.720709	Akaike info criterion		5.498470
Sum squared resid	401.4665	Schwarz criterion		5.545177
Log likelihood	-81.47706	Hannan-Quinn criter.		5.513412
Durbin-Watson stat	2.036890			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INFRGDPF)

Null Hypothesis: D(INFRGDPF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.156880	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INFRGDPF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/12/15 Time: 15:18
 Sample (adjusted): 1983 2011
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFRGDPF(-1))	-1.724300	0.280061	-6.156880	0.0000
D(INFRGDPF(-1),2)	0.393497	0.185248	2.124159	0.0430
R-squared	0.684411	Mean dependent var		0.247778
Adjusted R-squared	0.672722	S.D. dependent var		21.74568
S.E. of regression	12.44031	Akaike info criterion		7.946233
Sum squared resid	4178.554	Schwarz criterion		8.040529
Log likelihood	-113.2204	Hannan-Quinn criter.		7.975765
Durbin-Watson stat	2.162090			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(OPEN)

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.842200	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(OPEN,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/15 Time: 15:21

Sample (adjusted): 1983 2011

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-1.198495	0.247510	-4.842200	0.0000
D(OPEN(-1),2)	0.441852	0.193632	2.281916	0.0306

R-squared	0.472464	Mean dependent var	0.723204
Adjusted R-squared	0.452925	S.D. dependent var	8.403043
S.E. of regression	6.215267	Akaike info criterion	6.558367
Sum squared resid	1042.998	Schwarz criterion	6.652663
Log likelihood	-93.09632	Hannan-Quinn criter.	6.587899
Durbin-Watson stat	1.893342		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(QOG)

Null Hypothesis: D(QOG) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.715328	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(QOG,2)

Method: Least Squares

Date: 10/12/15 Time: 15:24

Sample (adjusted): 1983 2011

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(QOG(-1))	-1.021407	0.216614	-4.715328	0.0001
D(QOG(-1),2)	0.377939	0.177103	2.134004	0.0421
R-squared	0.460779	Mean dependent var		0.000314
Adjusted R-squared	0.440808	S.D. dependent var		0.049502
S.E. of regression	0.037017	Akaike info criterion		-3.688394
Sum squared resid	0.036997	Schwarz criterion		-3.594098
Log likelihood	55.48171	Hannan-Quinn criter.		-3.658861
Durbin-Watson stat	2.000455			

الملحق رقم (02):

2. اختيار فترات الإبطاء (Lag Order Selection Criteria):

1.2. للنموذج الأول (M1):

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: FDISY INFRGDPF INVY LGDP LGDP2 LRER OPEN OPEN2
 Exogenous variables: C
 Date: 10/12/15 Time: 16:45
 Sample: 1980 2011
 Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-693.3017	NA	6.17e+09	45.24527	45.61533	45.36590
1	-457.2742	335.0069*	107070.0*	34.14672*	37.47727*	35.23240*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

2.2. للنموذج الثاني (M2):

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: FDISY INVY LRER QOG QOG2 LGDP
 Exogenous variables: C
 Date: 10/13/15 Time: 10:14
 Sample: 1980 2011
 Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-41.26622	NA	8.50e-07	3.049433	3.326979	3.139906
1	109.5319	233.4938*	5.42e-10*	-4.356894*	-2.414073*	-3.723583*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (03):

3. تقدير UECMs بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS):

1.3. النموذج الأول (M1):

Dependent Variable: D(FDISY)				
Method: Least Squares				
Date: 10/13/15 Time: 15:23				
Sample (adjusted): 1982 2011				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDISY(-1)	-0.638961	0.156228	-4.089923	0.0010
LRER(-1)	-0.283351	0.806596	-0.351292	0.7303
LGDP(-1)	-1.668405	0.439112	-3.799498	0.0017
LGDP2(-1)	0.045154	0.011065	4.080663	0.0010
INVY(-1)	0.207611	0.057454	3.613499	0.0026
INFRGDPF(-1)	-0.041958	0.017071	-2.457833	0.0266
OPEN(-1)	0.371687	0.149141	2.492183	0.0249
OPEN2(-1)	-0.003210	0.001337	-2.401704	0.0297
D(FDISY(-1))	0.731596	0.260550	2.807891	0.0132
D(LGDP)	9.933620	3.976429	2.498126	0.0246
D(LGDP2)	-0.208854	0.080582	-2.591826	0.0204
D(OPEN(-1))	-0.379721	0.226292	-1.678014	0.1141
D(INVY)	0.217118	0.037799	5.744079	0.0000
D(INVY(-1))	-0.111860	0.051664	-2.165141	0.0469
D(OPEN2(-1))	0.004396	0.002228	1.972843	0.0672
R-squared	0.828984	Mean dependent var	0.274379	
Adjusted R-squared	0.669369	S.D. dependent var	0.949047	
S.E. of regression	0.545707	Akaike info criterion	1.933384	
Sum squared resid	4.466942	Schwarz criterion	2.633983	
Log likelihood	-14.00076	Hannan-Quinn criter.	2.157511	
Durbin-Watson stat	2.265960			

2.3. النموذج الثاني (M2):

Dependent Variable: D(FDISY)				
Method: Least Squares				
Date: 10/13/15 Time: 10:35				
Sample (adjusted): 1982 2011				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDISY(-1)	-0.631415	0.128660	-4.907628	0.0002
INVY(-1)	0.088329	0.029639	2.980195	0.0088
LGDP(-1)	0.356066	0.120549	2.953709	0.0093
LRER(-1)	4.742365	1.066513	4.446609	0.0004
QOG(-1)	-124.3735	29.57520	-4.205332	0.0007
QOG2(-1)	136.3231	33.96244	4.013938	0.0010
D(INVY)	0.075231	0.035277	2.132614	0.0488
D(LGDP)	-1.479139	0.410221	-3.605714	0.0024
D(LGDP(-1))	-1.480863	0.502661	-2.946047	0.0095
D(LRER)	3.383870	0.786695	4.301378	0.0005
D(LRER(-1))	-1.808546	0.626912	-2.884847	0.0108
D(QOG)	-104.5035	22.22621	-4.701815	0.0002
D(QOG2)	104.2787	24.47701	4.260273	0.0006
D(QOG2(-1))	9.975260	3.392935	2.940009	0.0096
R-squared	0.877962	Mean dependent var		0.274379
Adjusted R-squared	0.778807	S.D. dependent var		0.949047
S.E. of regression	0.446348	Akaike info criterion		1.529290
Sum squared resid	3.187629	Schwarz criterion		2.183182
Log likelihood	-8.939356	Hannan-Quinn criter.		1.738476
Durbin-Watson stat	2.305693			

الملحق رقم (04):

4. نتائج اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة اختبار

:WALD

:1.4

Wald Test: The first Model M1			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.614820	(8, 14)	0.0173
Chi-square	28.91856	8	0.0003
Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	-0.361759	0.257758	
C(2)	-0.824223	0.642388	
C(3)	0.023375	0.015473	
C(4)	1.522906	0.717770	
C(5)	0.136229	0.073830	
C(6)	-0.021192	0.018683	
C(7)	-0.069877	0.185878	
C(8)	0.000331	0.001538	
Restrictions are linear in coefficients.			

:2.4

Wald Test: The Second Model M2			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	6.062676	(6, 16)	0.0018
Chi-square	36.37606	6	0.0000
Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	-0.631415	0.128660	
C(2)	0.088329	0.029639	
C(3)	0.356066	0.120549	
C(4)	4.742365	1.066513	
C(5)	-124.3735	29.57520	
C(6)	136.3231	33.96244	
Restrictions are linear in coefficients.			

الملحق رقم (05):

5. جداول القيم الحرجة (الجدولية) لاختبار F^* :

1.5. الجدول الأول: حالة دون وجود حد ثابت و مركبة إتجاه عام

k	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
0	3.00	3.00	4.20	4.20	5.47	5.47	7.17	7.17	1.16	1.16	2.32	2.32
1	2.44	3.28	3.15	4.11	3.88	4.92	4.81	6.02	1.08	1.54	1.08	1.73
2	2.17	3.19	2.72	3.83	3.22	4.50	3.88	5.30	1.05	1.69	0.70	1.27
3	2.01	3.10	2.45	3.63	2.87	4.16	3.42	4.84	1.04	1.77	0.52	0.99
4	1.90	3.01	2.26	3.48	2.62	3.90	3.07	4.44	1.03	1.81	0.41	0.80
5	1.81	2.93	2.14	3.34	2.44	3.71	2.82	4.21	1.02	1.84	0.34	0.67
6	1.75	2.87	2.04	3.24	2.32	3.59	2.66	4.05	1.02	1.86	0.29	0.58
7	1.70	2.83	1.97	3.18	2.22	3.49	2.54	3.91	1.02	1.88	0.26	0.51
8	1.66	2.79	1.91	3.11	2.15	3.40	2.45	3.79	1.02	1.89	0.23	0.46
9	1.63	2.75	1.86	3.05	2.08	3.33	2.34	3.68	1.02	1.90	0.20	0.41
10	1.60	2.72	1.82	2.99	2.02	3.27	2.26	3.60	1.02	1.91	0.19	0.37

2.5. الجدول الثاني: حالة وجود حد ثابت و عدم وجود مركبة إتجاه عام

k	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
0	3.80	3.80	4.60	4.60	5.39	5.39	6.44	6.44	2.03	2.03	1.77	1.77
1	3.02	3.51	3.62	4.16	4.18	4.79	4.94	5.58	1.69	2.02	1.01	1.25
2	2.63	3.35	3.10	3.87	3.55	4.38	4.13	5.00	1.52	2.02	0.69	0.96
3	2.37	3.20	2.79	3.67	3.15	4.08	3.65	4.66	1.41	2.02	0.52	0.78
4	2.20	3.09	2.56	3.49	2.88	3.87	3.29	4.37	1.34	2.01	0.42	0.65
5	2.08	3.00	2.39	3.38	2.70	3.73	3.06	4.15	1.29	2.00	0.35	0.56
6	1.99	2.94	2.27	3.28	2.55	3.61	2.88	3.99	1.26	2.00	0.30	0.49
7	1.92	2.89	2.17	3.21	2.43	3.51	2.73	3.90	1.23	2.01	0.26	0.44
8	1.85	2.85	2.11	3.15	2.33	3.42	2.62	3.77	1.21	2.01	0.23	0.40
9	1.80	2.80	2.04	3.08	2.24	3.35	2.50	3.68	1.19	2.01	0.21	0.36
10	1.76	2.77	1.98	3.04	2.18	3.28	2.41	3.61	1.17	2.00	0.19	0.33

* M.Hashem et al, Bounds Testing Approaches To The Analysis of Long Run Relationships,work paper, February 2009.

3.5. الجدول الثالث: حالة وجود حد ثابت و مركبة اتجاه عام

Table CI(iii) Case III: Unrestricted intercept and no trend												
k	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
0	6.58	6.58	8.21	8.21	9.80	9.80	11.79	11.79	3.05	3.05	7.07	7.07
1	4.04	4.78	4.94	5.73	5.77	6.68	6.84	7.84	2.03	2.52	2.28	2.89
2	3.17	4.14	3.79	4.85	4.41	5.52	5.15	6.36	1.69	2.35	1.23	1.77
3	2.72	3.77	3.23	4.35	3.69	4.89	4.29	5.61	1.51	2.26	0.82	1.27
4	2.45	3.52	2.86	4.01	3.25	4.49	3.74	5.06	1.41	2.21	0.60	0.98
5	2.26	3.35	2.62	3.79	2.96	4.18	3.41	4.68	1.34	2.17	0.48	0.79
6	2.12	3.23	2.45	3.61	2.75	3.99	3.15	4.43	1.29	2.14	0.39	0.66
7	2.03	3.13	2.32	3.50	2.60	3.84	2.96	4.26	1.26	2.13	0.33	0.58
8	1.95	3.06	2.22	3.39	2.48	3.70	2.79	4.10	1.23	2.12	0.29	0.51
9	1.88	2.99	2.14	3.30	2.37	3.60	2.65	3.97	1.21	2.10	0.25	0.45
10	1.83	2.94	2.06	3.24	2.28	3.50	2.54	3.86	1.19	2.09	0.23	0.41

4.5. الجدول الرابع: حالة بدون ثابت و مقيدة بمركبة اتجاه عام

Table CI. (Continued)												
Table CI(iv) Case IV: Unrestricted intercept and restricted trend												
k	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
0	5.37	5.37	6.29	6.29	7.14	7.14	8.26	8.26	3.17	3.17	2.68	2.68
1	4.05	4.49	4.68	5.15	5.30	5.83	6.10	6.73	2.45	2.77	1.41	1.65
2	3.38	4.02	3.88	4.61	4.37	5.16	4.99	5.85	2.09	2.57	0.92	1.20
3	2.97	3.74	3.38	4.23	3.80	4.68	4.30	5.23	1.87	2.45	0.67	0.93
4	2.68	3.53	3.05	3.97	3.40	4.36	3.81	4.92	1.72	2.37	0.51	0.76
5	2.49	3.38	2.81	3.76	3.11	4.13	3.50	4.63	1.62	2.31	0.42	0.64
6	2.33	3.25	2.63	3.62	2.90	3.94	3.27	4.39	1.54	2.27	0.35	0.55
7	2.22	3.17	2.50	3.50	2.76	3.81	3.07	4.23	1.48	2.24	0.31	0.49
8	2.13	3.09	2.38	3.41	2.62	3.70	2.93	4.06	1.44	2.22	0.27	0.44
9	2.05	3.02	2.30	3.33	2.52	3.60	2.79	3.93	1.40	2.20	0.24	0.40
10	1.98	2.97	2.21	3.25	2.42	3.52	2.68	3.84	1.36	2.18	0.22	0.36

5.5. الجدول الخامس: حالة بدون ثابت و غير مقيدة باتجاه عام

Table CI(v) Case V: Unrestricted intercept and unrestricted trend

k	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
0	9.81	9.81	11.64	11.64	13.36	13.36	15.73	15.73	5.33	5.33	11.35	11.35
1	5.59	6.26	6.56	7.30	7.46	8.27	8.74	9.63	3.17	3.64	3.33	3.91
2	4.19	5.06	4.87	5.85	5.49	6.59	6.34	7.52	2.44	3.09	1.70	2.23
3	3.47	4.45	4.01	5.07	4.52	5.62	5.17	6.36	2.08	2.81	1.08	1.51
4	3.03	4.06	3.47	4.57	3.89	5.07	4.40	5.72	1.86	2.64	0.77	1.14
5	2.75	3.79	3.12	4.25	3.47	4.67	3.93	5.23	1.72	2.53	0.59	0.91
6	2.53	3.59	2.87	4.00	3.19	4.38	3.60	4.90	1.62	2.45	0.48	0.75
7	2.38	3.45	2.69	3.83	2.98	4.16	3.34	4.63	1.54	2.39	0.40	0.64
8	2.26	3.34	2.55	3.68	2.82	4.02	3.15	4.43	1.48	2.35	0.34	0.56
9	2.16	3.24	2.43	3.56	2.67	3.87	2.97	4.24	1.43	2.31	0.30	0.49
10	2.07	3.16	2.33	3.46	2.56	3.76	2.84	4.10	1.40	2.28	0.26	0.44

. كيفية احتساب القيم الحرجة لاختبار F :

* The critical values are computed via stochastic simulations using $T = 1,000$ and 40,000 replications for the t -statistic for testing $\phi = 0$ in the following regressions: $\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \delta' \mathbf{x}_{t-1} + \mathbf{a}' \mathbf{w}_t + \xi_t$, $t = 1, 2, \dots, T$, where $\mathbf{x}_{t-1} = (x_{1,t-1}, \dots, x_{k,t-1})'$, and

$$\left\{ \begin{array}{ll} \mathbf{w}_t = \emptyset & \text{Case I} \\ \mathbf{w}_t = 1 & \text{Case III} \\ \mathbf{w}_t = (1, t)' & \text{Case V} \end{array} \right\}.$$

$\mathbf{y}$ and $\mathbf{x}$ are generated as $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_{1t}$, and $\mathbf{x}_t = \mathbf{P}\mathbf{x}_{t-1} + \varepsilon_{2t}$, for $t = 1, \dots, T$, where $y_0 = 0$, $\mathbf{x}_0 = 0$ and $\varepsilon_t = (\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t})'$ are drawn from the $(k+1)$ -dimensional independent standard normal distributions. When $\mathbf{x}_t$ is an $I(1)$ vector, we set $\mathbf{P} = \mathbf{I}_k$, but $\mathbf{P} = 0$ when $\mathbf{x}_t$ is an $I(0)$ vector. The critical values for $k = 0$ correspond to those of the Dickey-Fuller (1979) unit root t statistics. The columns headed " $I(0)$ " refer to the lower critical values bound obtained when $\mathbf{x}_t$ is an $I(0)$ vector, while the columns headed " $I(1)$ " refer to the upper bound obtained when $\mathbf{x}_t$ is an $I(1)$ vector.

الملحق رقم(06):

- نتائج تقدير النموذج $ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0)$ المختار حسب معيار SC بالنسبة للمعادلة التي يعتبر فيها مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ($FDISY$) كمتغير تابع.

Autoregressive Distributed Lag Estimates			
ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			

Dependent variable is FDISY			
31 observations used for estimation from 1981 to 2011			

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
FDISY(-1)	.61368	.097668	6.2833[.000]
LGDP	-.69620	.36282	-1.9189[.069]
LGDP2	-.0036189	.011117	-.32554[.748]
LGDP2(-1)	.025252	.0075882	3.3277[.003]
LRER	2.7336	1.0490	2.6058[.017]
LRER(-1)	-2.1346	1.0356	-2.0612[.052]
INVY	.11023	.029644	3.7186[.001]
INFRGDPF	-.040699	.011834	-3.4392[.002]
OPEN	.0099690	.14518	.068668[.946]
OPEN2	-.2352E-3	.0012627	-.18624[.854]

R-Squared	.97955	R-Bar-Squared	.97079
S.E. of Regression	.54252	F-stat. F(9, 21)	111.7917[.000]
Mean of Dependent Variable	5.7240	S.D. of Dependent Variable	3.1744
Residual Sum of Squares	6.1809	Equation Log-likelihood	-18.9931
Akaike Info. Criterion	-28.9931	Schwarz Bayesian Criterion	-36.1630
DW-statistic	2.0234	Durbin's h-statistic	-.077580[.938]

- نتائج تقدير النموذج $ARDL(1,1,0,0,0,1)$ المختار حسب معيار SC بالنسبة للمعادلة التي يعتبر فيها مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ($FDISY$) كمتغير تابع.

Autoregressive Distributed Lag Estimates			
ARDL(1,1,0,0,0,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			

Dependent variable is FDISY			
31 observations used for estimation from 1981 to 2011			

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
FDISY(-1)	.72701	.083625	8.6938[.000]
INVY	.15752	.031601	4.9845[.000]
INVY(-1)	-.11623	.035089	-3.3125[.003]
LRER	1.5106	.63447	2.3810[.026]
QOG	-47.2361	18.5054	-2.5526[.018]
QOG2	51.0831	21.5602	2.3693[.027]
LGDP	-1.0754	.43847	-2.4527[.022]
LGDP(-1)	1.2612	.44985	2.8036[.010]

R-Squared	.97491	R-Bar-Squared	.96727
S.E. of Regression	.57428	F-stat. F(7, 23)	127.6642[.000]
Mean of Dependent Variable	5.7240	S.D. of Dependent Variable	3.1744
Residual Sum of Squares	7.5855	Equation Log-likelihood	-22.1669
Akaike Info. Criterion	-30.1669	Schwarz Bayesian Criterion	-35.9029
DW-statistic	1.9987	Durbin's h-statistic	.0040753[.997]

الملحق رقم(07):

1-7- نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج $ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0)$ المختار بواسطة SC

(المتغير التابع: $\Delta FDISY$)

```

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model
ARDL(1,0,1,1,0,0,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*****
Dependent variable is dFDISY
31 observations used for estimation from 1981 to 2011
*****
Regressor          Coefficient          Standard Error          T-Ratio[Prob]
dINFRGDPF          -.040699              .011834                 -3.4392[.002]
dLRER              2.7336               1.0490                  2.6058[.016]
dLGDP2             -.0036189            .011117                 -.32554[.748]
dINVY              .11023               .029644                 3.7186[.001]
dLGDP              -.69620              .36282                 -1.9189[.067]
dOPEN              .0099690             .14518                  .068668[.946]
dOPEN2             -.2352E-3            .0012627                -.18624[.854]
ecm(-1)            -.38632              .097668                 -3.9554[.001]
*****
List of additional temporary variables created:
dFDISY = FDISY-FDISY(-1)
dINFRGDPF = INFRGDPF-INFRGDPF(-1)
dLRER = LRER-LRER(-1)
dLGDP2 = LGDP2-LGDP2(-1)
dINVY = INVY-INVY(-1)
dLGDP = LGDP-LGDP(-1)
dOPEN = OPEN-OPEN(-1)
dOPEN2 = OPEN2-OPEN2(-1)
ecm = FDISY + .10535*INFRGDPF -1.5505*LRER -.055997*LGDP2 -.28534*INVY
+ 1.8021*LGDP -.025805*OPEN + .6087E-3*OPEN2
*****
R-Squared          .76482          R-Bar-Squared          .66403
S.E. of Regression .54252          F-stat. F( 7, 23)      9.7561[.000]
Mean of Dependent Variable .26121          S.D. of Dependent Variable .93597
Residual Sum of Squares 6.1809          Equation Log-likelihood -18.9931
Akaike Info. Criterion -28.9931          Schwarz Bayesian Criterion -36.1630
DW-statistic        2.0234
*****

```

2-7- نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج ARDL(1,1,0,0,0,1) المختار بواسطة SC

(المتغير التابع: $\Delta FDISY$)

```

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model
ARDL(1,1,0,0,0,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*****
Dependent variable is dFDISY
31 observations used for estimation from 1981 to 2011
*****
Regressor          Coefficient          Standard Error          T-Ratio[Prob]
dINVY              .15752              .031601              4.9845[.000]
dLRER              1.5106              .63447              2.3810[.025]
dQOG              -47.2361              18.5054              -2.5526[.017]
dQOG2              51.0831              21.5602              2.3693[.026]
dLGDP              -1.0754              .43847              -2.4527[.022]
ecm(-1)           -1.27299              .083625              -3.2644[.003]
*****
List of additional temporary variables created:
dFDISY = FDISY-FDISY(-1)
dINVY = INVY-INVY(-1)
dLRER = LRER-LRER(-1)
dQOG = QOG-QOG(-1)
dQOG2 = QOG2-QOG2(-1)
dLGDP = LGDP-LGDP(-1)
ecm = FDISY   -.15123*INVY   -5.5338*LRER + 173.0354*QOG -187.1278*QOG2   -.6
8054*LGDP
*****
R-Squared          .71138      R-Bar-Squared          .62353
S.E. of Regression .57428      F-stat.      F( 5, 25) 11.3376[.000]
Mean of Dependent Variable .26121      S.D. of Dependent Variable .93597
Residual Sum of Squares 7.5855      Equation Log-likelihood -22.1669
Akaike Info. Criterion -30.1669      Schwarz Bayesian Criterion -35.9029
DW-statistic        1.9987
*****
R-Squared and R-Bar-Squared measures refer to the dependent variable
dFDISY and in cases where the error correction model is highly
restricted, these measures could become negative.

```

الملحق رقم (08): الدراسات التجريبية للمحددات الكمية و الكيفية للاستثمار الأجنبي المباشر

الدراسة / المصدر	الهدف منها	المتغيرات	نتائج الدراسة	الخلاصة/ والملاحظات
Steven Globerman and Daniel Shapiro (2002): “Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure”. Journal of World Development, Vol. (30), No. (11), P.P. (1899-1919).	محاولة التعرف على دور البنية الأساسية للحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد ركزت الدراسة على أهمية البيئة السياسية والمؤسسية باعتبارهما أهم عناصر البنية الأساسية للحكومة، ودورهما في تحسين جودة المناخ الاستثماري، وأضافت إلى ذلك أثر الأشكال الأخرى للبيئة الأساسية متضمنة الجوانب المرتبطة ببنية الموارد البشرية، وقضايا	• المتغير التابع صافي تدفقات FDI • المتغيرات المستقلة: - الناتج المحلي الإجمالي. - البنية الأساسية للحكومة وتشمل: - الديمقراطية. - الاستقرار السياسي. - فعالية الحكومة في أداء خدماتها. - الفساد. - دور القانون. - جودة اللوائح والتنظيمات. - مؤشر التنمية البشرية. - جودة البيئة (البيئة الملائمة)	- معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - غ معنوي - غ معنوي	- توصلت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدولة يحدد بمجموعة من العوامل الخاصة ببيئتها السياسية والمؤسسية و القانونية، فيما يعرف بالبنية الأساسية للحكومة، وقد أكدت النتائج أن الحكومة ومكوناتها وبصفة خاصة جودة اللوائح والتنظيمات ولائي تتسم بالشفافية، وتشجع على المنافسة، وأيضاً نوعية البيروقراطية من أهم العوامل الحاكمة لـ FDI وبصفة خاصة بالدول النامية. - وفيما يتعلق برأس المال البشري من حيث مستوى التعليم،

والصحة، وكذلك البيئة الملائمة غير الملوثة والتي تسهم في تحسين جودة ونوعية الحياة، لم يتضح أثرهما بشكل جيد على FDI، حيث العلاقة غير معنوية وسلبية ما بين نظم حماية البيئة وFDI، وأيضاً غير معنوية وسلبية ما بين نظم حماية البيئة وFDI، وأيضاً غير معنوية لرأس المال البشري. إلا أن الدراسات السابقة في هذا المجال أشارت إلى التأثير الإيجابي للتعليم على FDI.			البيئة.	
- وقد انتهت الدراسة إلى أهمية كل من مصداقية ودور القانون، وجودة وسهولة التنظيمات، والاستقرار السياسي للدولة المضيفة في التأثير على FDI، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية	- معنوي (+) - معنوي (-) - معنوي	* المتغير التابع FDI/GDP * المتغيرات المستقلة: - الحوكمة تشمل: - الديمقراطية - الاستقرار السياسي فعالية الحوكمة في أداء خدماتها.	محاولة التعرف على دور الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري بدول الكاريبي، بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة للاستثمارات	Ivar Kolstad and Espen Villanger, (2004): "Promoting Investment in Small Caribbean States", Chr. Michelsen Institute Development. Studies and Human Rights.

في التقليل من الخطر السياسي، الأمر الذي يترتب عليه توفير الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر.	(+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (-) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+)	أو نوعية البيروقراطية - الفساد - دور القانون ومصادقيته - جودة اللوائح والتنظيمات. - الخطر السياسي - ICRG - الناتج المحلي الإجمالي. - التضخم. - السكان. - الديوان العام/الصادرات - درجة الانفتاح أو التحرير. - جودة البنية الأساسية.	الأجنبية المباشرة. ومدى كفاءة صانع السياسة بهذه الدول على الاهتمام بقضايا الحوكمة لجذب المزيد من تدفقات FDI اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	(CMI: Working Papers No. (2004:9)). P.P. (1-31).
- خلصت نتائج المرحلة الأولى إلى أن الدول	- معنوي	- المرحلة الأولى: استخدم Probit	تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف	Steven Globerman and Daniel Shapiro

(2003): “Governance Infrastructure and US Foreign Direct Investment”, Journal of International Business Studies, Vol. (34), No.(1), P.P. (19-39).	على: - المرحلة الأولى: دور البنية الأساسية للحكومة بالدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية. - المرحلة الثانية: التعرف على أهم العوامل الحاكمة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية.	Method: وذلك بهدف التعرف على هل الول التي لا تجتذب FDI أمريكية تتسم بضعف البنية الأساسية للحكومة، وعدم كفاءة النظام القانوني والتشريعي بها. - المرحلة الثانية: * المتغير التاسع تدفقات U.S.FDI الخارجية. * المتغيرات المستقلة: - حجم السوق GDP. - مؤشر التنمية البشرية. - مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس الاستقرار في السياسة المالية والنقدية. - البنية الأساسية للحكومة GII. - جودة البيئة ESI. - نوع النظام التشريعي	(+) - غ معنوي - معنوي (+) - غ معنوي - معنوي (+) - غ معنوي - معنوي E + - معنوي + ث التي لم تستطع تحقيق الحد الأدنى من كفاءة الإدارة المؤسسية لم تكن قادرة على جذب تدفقات FDI الأمريكية. وبصفة خاصة العوامل المرتبطة بمكافحة الفساد، والديمقراطية، وجودة البيروقراطية، وكذلك جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحرير الأسواق، هذا إلى جانب أهمية حجم الاقتصاد المضيف ومدى استقرار السياسات، وأيضاً أهمية أن يكون النظام القانوني والتشريعي للدولة منبثق من القانون الإنجليزي، علاوة على أهمية نظم سعر الصرف الثابتة لارتباطها باستقرار العملة.
--	--	---	---

		فرنسي / E / ألماني م صوري. - نظم سعر الصرف ثابتة/ أم معومة (م صوري).		
توصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات FDI إلى إفريقيا تتمثل في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية، هذا إلى جانب الاستقرار السياسي، وأيضًا الكفاءة المؤسسية وما تتضمنه من (مدى وجود نظام قانوني وقضائي وتشريعي مدعم للحقوق والملكيات، وعدم انتشار الفساد الإداري أو السياسي)، هذا إلى جانب أهمية جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحسين المناخ الاستثماري، من خلال عدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال	- معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (-) -	* المتغير التابع Net FDI/GDP * المتغيرات المستقلة: - وفرة الموارد الطبيعية (نسبة الوقود والمعادن/ إجمالي الصادرات) - جاذبية السوق GDP. - تطور البنية الأساسية (عند خطوط التليفون لكل 1000 فرد) - معدل التخضم. - درجة الانفتاح لـ FDI - الجودة المؤسسية ICGR وتتضمن: - الفساد - دور القانون - عدم الاستقرار	حاولت هذه الدراسة اختيار أثر الخطر السياسي والجودة المؤسسية للدولة ومدى الاستقرار السياسي، والاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، هذا إلى جانب جودة اللوائح والتنظيمات في جذب المزيد من تدفقات FDI إلى دول إفريقيا، وذلك خلال الفترة (1984-2000) لعينة مكونة من 22 دولة إفريقية.	Elizabeth Asiedu (2003): "Foreign Direct Investment to Africa: The Role of Government Policy, Governance and Political Instability", Department of Economics, University of Kansas, P.P.(1-15).

		السياسي	معنوي	الأجنبية، وتخفيض معدلات الضرائب على الأرباح، والسماح بتحويل الأرباح للخارج، وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل.
		يقيس استقرار الحكومة	(+)	
		- الاغتيالات والجرائم	-	
		- الثورات والمظاهرات	معنوي	
		- الشعب.	(-)	
Andreas Johnson (2004): "Bureaucratic Corruption, MNES and FDI", Jonkoping International Business School, Sweden.	تهدف الدراسة إلى اختيار مدى تأثير الفساد الإداري والذي يعود إلى انتشار البيروقراطية، وضعف الكفاءة المؤسسية للدولة في ظل اقتصاد السوق على FDI	* المتغير التاسع FDI * المتغيرات المستقلة: - الناتج المحلي الإجمالي. - درجة الانفتاح. (صادرات + واردات)/GDP - الفساد CPI	- معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (-)	وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن انتشار الفساد بالدول المضيفة يمارس تأثيرًا سلبيًا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرًا لما يترتب عليه من زيادة حالة عدم التأكد بشأن المدفوعات أو تكاليف المعاملات المرتبطة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار بهذه الدول.
Steve Onyeiwu (2003): "Analysis of FDI	تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم محددات	* المتغير التابع FDI/GDP		خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المحددات ليست ذات

أهمية بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب FDI، وعلى النقيض من ذلك تمثل هذه المتغيرات أهم محددات FDI بالدول النامية، وتشمل كل من معدل العائد على الاستثمار، والبنية الأساسية، والنمو الاقتصادي، ورأس المال البشري، والتضخم، ومؤشر الحقوق السياسية (الديمقراطية)، أما فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيعد كل من درجة الانفتاح الاقتصادي، والفساد والبيروقراطية من أكثر العوامل تأثيراً على المناخ الاستثماري بهذه الدول.		* المتغيرات المستقلة: - العائد على الاستثمار. - درجة الانفتاح. (صادرات+واردات) (GDP + غياب الرقابة على رؤوس الأموال) - الفساد والبيروقراطية - الحقوق السياسية. - رأس المال البشري - النمو الاقتصادي - التضخم - البنية الأساسية - الموارد الطبيعية - الضرائب على الأرباح - الدين الخارج/GDP	FDI في الدول النامية، واختيار ما إذا كان هناك اختلاف في هذه المحددات فيما بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى.	Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?", EFR tenth Annual Conference. Morocco. 16-18 December. P.P.(1-18).
خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي: - تؤثر حالة عدم التأكد فيما يتعلق بمدى جودة	- معنوي (+) -	* المتغير التابع FDI * المتغيرات المستقلة: - الاستقرار الحكومي	تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الخطر السياسي -	Mathias Busse and Carsten Hefeker (2005): "Political Risk, Institutions and Foreign Direct

والذي يعود إلى	غياب مخاطر	معنوي	الكفاءة المؤسسية للدولة
عدم الكفاءة	الاستثمار مثل (نزع)	(+)	تأثيرًا سلبيًا على
المؤسسية - على	الملكية - وتحويل	-	الاستثمارات الأجنبية
القدرة التنافسية	(الأرباح)	معنوي	المباشرة.
للدول النامية في	- غياب التعارض	(+)	- التأثير الإيجابي
جذب الاستثمارات	الداخلي	-	لليديمقراطية في جذب
الأجنبية المباشرة.	- غياب التعارض	معنوي	الاستثمارات الأجنبية
	الخارجي	(+)	المباشرة نظرًا لما
	- الفساد	-	تتضمنه من حماية
	- غياب التعصب	معنوي	للحقوق والممتلكات،
	الديني	(+)	وبالتالي التقليل من
	- دور القانون	-	المخاطر السياسية
	ومصادقته.	معنوي	بالدول المضيفة.
	- الديمقراطية.	(+)	- كما أشارت الدراسة
	- غياب التعصب	-	إلى أن المكونات
	العرقى.	معنوي	الخاصة بمؤشر الخطر
	- نوعية البيروقراطية	(+)	السياسي مرتبطة ارتباطًا
	- حجم السوق.	-	وثيقًا بالكفاءة المؤسسية
	- درجة الانفتاح على	معنوي	الدولة، حيث أن نوعية
	التجارة	(+)	مرتبطة بمدى قوة
	- النمو الاقتصادي	-	المؤسسات بالدولة،
	- التضخم	معنوي	وكذلك دور القانون
		(+)	ومصادقته في تنفيذ
		-	الأحكام وما يرتبط به
		معنوي	من تخفيض مستويات
			الفساد بالدول المضيفة،

investment”
Hamburg
Institute of
International
Economics,
Hamburgidches
welt=wirtschafts
-Archiv,
(HWWWA)
Discussion
Paper(315),
Hamburg,
Germany,
P.P.(1-24).

علاوة على أن هذه المكونات الخاصة بالكفاءة المؤسسية هي أيضًا مؤشرات لجودة الحوكمة.	(+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+)			
- خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الزيادة في مستوى الديمقراطية بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم	- معنوي (-) - معنوي (+) -	* المتغير التابع FDI للدول النامية. * المتغيرات المستقلة: - الديمقراطية. - حماية الحقوق والممتلكات. - استمرارية النظام	اختيار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما تتسم به من خصائص في جذب FDI بالدول النامية، وذلك في ضوء التعرف على مدى	Quan Li and Adam Resnick (2003): "Reversal of Fortunes: Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing

تدفقات FDI بحوالي 88 مليون دولار للدول النامية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الديمقراطية تعد قيداً على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري بالسوق، أو منح حوافز مالية أو تمويلية لهذه الشركات بما يدعم قدرتها التنافسية بالسوق، ويضر بالاستثمارات المحلية. - وعلى النقيض من ذلك، فإن الزيادة بنقطة واحدة فيما يتعلق بمؤشر حماية الحقوق والممتلكات يترتب عليها زيادة في تدفقات FDI بحوالي 25 مليون دولار للنامية.	معنوي (+) - غ معنوي - غ معنوي - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (-) - معنوي (-) - معنوي (+)	السياسي/ أو الحكومة. - عدم الاستقرار السياسي. - ارتفاع الأجور. - حجم الاقتصاد. - النمو الاقتصادي. - تقلبات معدل الصرف. - القيود على تدفقات رأس المال. - تدفقات FDI العالمية.	تأثير دور القانون والقيود التنظيمية في ظل الديمقراطية على هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب مدى قدرة المؤسسات الديمقراطية في منح الحوافز المالية والضريبية لجذب هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب السياسة المرتبطة بهذه المؤسسات لحماية الصناعة المحلية المنافسة غير المشروعة.	Countries", Journal of International Organization P.P.(175-211). (57).
خلصت نتائج الدراسة إلى أن المستثمر الأجنبي وهو بصدد	- معنوي (+)	* المتغير التابع FDI * المتغيرات المستقلة:	تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على دور المتغيرات	Ivar Kolstad and Espen Villanger (2004): "How Does

Social Development Affect FDI and Domestic Investment?", Chr. Michelsen Institute Development Studies and Hman Rights. (CMI: Report: 2004:2), P.P.(1-26)	الخاصة بالتنمية الاجتماعية في تحسين المناخ الاستثماري لجذب FDI والذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي التقليل من حدة الفقر.	- الناتج المحلي الإجمالي. - درجة الانفتاح على التجارة. - معدل النمو. - التضخم. - الفساد. - التعصب الديني. - الديمقراطية (الحريات السياسية والمدنية)	- معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (-) - معنوي (-) - معنوي (-) - معنوي (+)	اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج يركز بصفة أساسية على مدى الاستقرار السياسي الدولة المضيفة وغياب التعصب الديني والعنصرية، وأيضاً نوع النظام السياسي بها، حيث يميل إلى الدول التي تتسم بالديمقراطية لما تتضمنه من حماية للحقوق والممتلكات، واستقرار في السياسات المعلنة.
Matthias Busse (2004): "Transnational Corporations and Repression of Political Right and Civil Liberties: an Empirical Analysis".	تحاول الدراسة اختيار علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد بالاقتصاد المضيف، وهل هذه	* المغير التابع FDI/population * المتغيرات المستقلة: - الديمقراطية. - حجم السوق. - معدل النمو. درجة الانفتاح على	- معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+)	خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للديمقراطية في جذب FDI بالدول النامية. أي أن هناك علاقة ما بين FDI وحكومات الدول المضيفة، ويستدل على ذلك من خلال تغير

هيكل FDI من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة والخدمات بالدول النامية، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل ما بين المستثمر في هذين القطاعين وحكومات الدول المضيفة لحماية استثماراتهم وممتلكاتهم بالشكل الذي يمكنهم من التوسع في الأجل الطويل، هو ما توفره النظم الديمقراطية.	معنوي (+) - معنوي (+)	التجارة	الشركات تساند نظم الحكم المتسلط في إهمال الحقوق المدنية والسياسية للأفراد أم تساند وتحابي نظم الحكم الديمقراطية في حماية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، وفي إطار ذلك هل تعد الديمقراطية من أهم العوامل الحاكمة للـ FDI	KYKLOS. Vol. (57). Fasc. (1). P.P. (45-66).
خلصت الدراسة إلى أن أمريكا اللاتينية تحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادها من أجل تحسين الأطر المؤسسية والتي تحسن من جودة المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، والأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال،	- معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي	* المتغير التابع FDI/GDP * المتغيرات المستقلة: - مستوى الدخل. - حجم السوق (الاقتصاد). - الموارد الطبيعية. - درجة الانفتاح على التجارة. - خطر الدولة. - المسافة.	تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على محددات FDI، للوقوف على أهم المحددات في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة الكفاءة المؤسسية والاستقرار السياسي بأمريكا اللاتينية.	Ricardo H. and Eduardo F. (2000): "Foreign Direct Investment: Good Choleseterol?", Prepared For Seminar: "The New Wave of Capital Inflows: Sea Change or Just Another Tide?", Annual Meeting of The Board of

هذا إلى جانب المؤسسات المرتبطة بالتمويل وكذلك العمل على تقليل الخطر السياسي للدولة، وقد استخدم للتعبير عن الكفاءة المؤسسية المؤشرات الستة للحوكمة وفقًا للبنك الدولي، والمؤشرين الآخرين المرتبطتين بمؤسسات التمويل ومدى حمايتها لحقوق الدائنين والمساهمين وفقًا للقوانين والتشريعات التي تحكم العمل بها.	(+) - معنوي (-) - معنوي - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+) - معنوي (+)	- التطور المالي. - الكفاءة المؤسسية وتتضمن: - الديمقراطية. - جودة البيروقراطية. - مكافحة الفساد. - دور القانون ومصادقته. - جودة التنظيمات - المؤسسات المانحة للائتمان. - المؤسسات التي تحمي حقوق المساهمين. - نسبة الدين الخارجي.		Governors, Inter-American Investment Corporations, Research Department Working Paper#417, United States. P.P.(1-46)
--	---	---	--	--

	- معنوي (+)			
	- معنوي (+)			
	- معنوي (-)			
- خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر الحرية الاقتصادية إلى أن من أهم محددات المناخ الاستثماري يتمثل في غياب التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي وبصفة أساسية في تحديد الأجور والأسعار، ومدى حمايتها لحقوق الملكية، وجودة وسهولة اللوائح والإجراءات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي. هذا إلى	غ - معنوي غ - معنوي - معنوي غ - معنوي غ - معنوي - معنوي غ - معنوي - معنوي غ - معنوي (+)	أولاً: م الحرية الاقتصادية: (1) السياسات التجارية. (2) السياسة المالية. (3) عدم التدخل الحكومي (4) السياسة النقدية. (5) البنوك والتمويل. (6) اللوائح التنظيمية. (7) الأجور والأسعار. (8) حماية حقوق الملكية. (9) القيود على FDI.	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المناخ الاستثماري لدول OECD، وذلك للوقوف على أهم العوامل الحاكمة لتدفقات FDI لهذه الدول، وقد اعتمدت الدراسة على أربعة مناهج مختلفة للتعرف على هذه المحددات على النحو التالي: - مؤشر الحرية الاقتصادية	Hans Christiansen (2004): "ODA and Investment For Development: What Guidance Can Be Drawn From Investment Climate

جانب أهمية بعض المتغيرات التقليدية والمتمثلة في عدد السكان و GDP للدلالة على حجم السوق، والطلب الفعلي.	-	معنوي (+)	10) السوق غير الرسمي.	- مؤشر نمو التنافسية.
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.	- مؤشر بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي.
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- كفاءة المؤسسات العامة.	- مؤشر الانكساد.
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- جودة البيئة التكنولوجية.	وقد تم تقدير متغيرات كل مؤشر في دالة مستقلة مع المتغيرات التقليدية.
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	ثالثًا: م بيئة النشاط الاقتصادي:	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- جودة اللوائح التنظيمية.	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- القيود المرتبطة بالعمل.	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- القيود المرتبطة بالضرائب.	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- القيود المرتبطة بالبيئة.	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- القيود الخاصة بالخدمات العامة والاتصالات.	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- رابعًا: مؤشر الانكساد.	
- كما خلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج مؤشر نمو التنافسية إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصادقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي، في تحسين جودة المناخ الاستثماري.	-	معنوي (+)	- وفرة المواد البشرية.	

العامة.	-	- نفقات التشغيل		
- كما خلصت نتائج	معنوي	- الضرائب		
الدراسة فيما يتعلق	(+)	- البنية الأساسية.		
بنتائج مؤشر الاكتاد إلى	-	- الأداء الحكومي		
أهمية المؤشر الخاص	معنوي	- اللوائح التنظيمية		
بجودة اللوائح التنظيمية،	(+)			
ومدى الوفرة في الموارد	-			
المتاحة البشرية.	معنوي			
	(+)			
	-			
	معنوي			
	(+)			
	-			
	معنوي			
	(+)			
	-			
	معنوي			
	(+)			
	-			
	معنوي			
	(+)			
	-			
	معنوي			
	(+)			
	-			

	معنوي (+)			
وقد خلصت الدراسة إلى أهمية التركيز على العوامل التالية باعتبارها العوامل الحاكمة لتدفقات FDI، وتتمثل في درجة الانفتاح، وتطوير البنية الأساسية، والكفاءة المؤسسية وتقاس بدرجة انتشار الفساد والرشاوى، وسيادة القانون ومصادقته، بالإضافة إلى نوعية الجهاز البيروقراطي، وإنكار التعاقدات وفسخها بدون تعويض.	دراسة تحليلية	محددات FDI: أولاً: درجة الانفتاح تقاس: - مؤشر الرقابة على رأس المال. - القيود على التجارة والاستثمار. - المؤشر الخاص بالمناخ الاستثماري. ثانياً: الكفاءة المؤسسية: - الفساد والرشاوى. - دور القانون ومصادقته - نوعية البيروقراطية - إنكار التعاقدات وفسخها ثالثاً: تطوير البنية الأساسية: - عدد خطوط	حاولت تقديم تفسيرات مختلفة لتدهور وضع إفريقيا التنافسي في جذب تدفقات FDI العالمية، وتحليل العوامل التي يجب التركيز عليها لجذب المزيد من FDI.	Elizabeth Asieda (2003): "Policy Reform and foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress But Relative Decline". Department of Economics, University of Kansas.

		التليفونات. - رأس المال الثابت/ .GDP - الطاقة وتوزيعها.		
Ivar Kolstad & Espen Villanger (2004): "Determinants of Foreign Direct Investment in Services", Chr. Michelsen Institute Development studies and Human Rights. (CMI Working Papers (2004:21)	التعرف على أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الخدمات بصفة عامة، وبعض أنواع الخدمات خاصة مثل النقل، والتجارة، والأعمال، والتمويل، وذلك في ظل زيادة الوزن النسبي لهذه الاستثمارات بهذا القطاع في الآونة الأخيرة.	* المتغير التابع FDI بقطاع الخدمات * المتغيرات المستقلة: - الديمقراطية. - الكفاءة المؤسسية. - المخاطر السياسية. - الاستقرار السياسي. - درجة الانفتاح على التجارة. - الناتج المحلي الإجمالي: - معدل نمو الناتج. - معدل التضخم.	- معنوي (+) - معنوي (+) - غ - معنوي غ - معنوي غ - معنوي (+) - غ - معنوي غ - معنوي (+) - غ - معنوي غ - معنوي غ	- خلصت الدراسة إلى أن أهم محددات FDI بقطاع الخدمات يتمثل في الكفاءة المؤسسية، والديمقراطية، وحجم السوق، وذلك أيضًا في معظم أنواع الخدمات، وهو ما يؤكد على أن FDI بقطاع الخدمات يستهدف بصفة أساسية السوق المحلي للاقتصاد المضيف (باحث عن السوق)، وبالتالي يهتم أيضًا بالكفاءة المؤسسية للدولة، وعلى النقيض من ذلك لم تعد المحددات التقليدية ذات أهمية في التأثير على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار بهذا القطاع.

- أظهرت نتائج التقدير أنه بالنسبة للدول ذات المستوى الجيد للحوكمة، فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بني العولمة و الحوكمة بـ 1% يترتب عليه زيادة نسبة FDI/GDP بحوالي 2.3%. هذا إلى جانب التأثير الإيجابي والمعنوي لمعدل الاستثمار المحلي، والنمو الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية. والتأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، ونسبة الضرائب على الدخل والأرباح للنتائج المحلي الإجمالي. - أما بالنسبة للدول ذات المستوى السيئ للحوكمة، فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بين العولمة والحوكمة بـ 1% يترتب عليه زيادة نسبة		* المتغير التابع FDI/GDP * المتغيرات المستقلة: - مؤشر التفاعل بين العولمة و الحوكمة. - النمو الاقتصادي. - معدل الاستثمار المحلي الإجمالي. - معدل التضخم. - عجز الموازنة العامة كنسبة للنتائج. - مؤشر التنمية البشرية. - نسبة التضرر - معدل الأجور - الضرائب على الدخل والأرباح كنسبة لإجمالي الضرائب.	تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر العولمة في تفعيل دور الحوكمة في جذب تدفقات FDI. لعينة مكونة من (60 دولة)، تم تقسيمهم على أساس مؤشر الحوكمة، خلال الفترة من (1980-2004). وق تم التعبير عن - متغير الحوكمة: بمتوسط لثلاثة مؤشرات هي: مؤشر حفظ النظم والقوانين، والديمقراطية، والفساد. - ومتغير العولمة: تم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية، بعد استبعاد مؤشر حفظ النظم والقوانين.	عادل محمد المهدي، نيفين محمد طريح (2006): "الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تطبيقية مقارنة"، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 6 أكتوبر، ص.ص. (377-466)
---	--	---	--	---

FDI/GDP بحوالي 0.24%. هذا إلى جانب التأثير الإيجابي والمعنوي لمعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية. والتأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، وعجز الموازنة العامة كنسبة للناتج، ومعدل الأجور الصناعية. - وقد انتهت الدراسة إلى أنه في ظل التوجه نحو العولمة والتحرير فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الحوكمة			- متغير التفاعل بين العولمة و الحوكمة عبارة عن حاصل ضرب قيم المتغيرين لكل الدول.	
---	--	--	---	--